جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعي
قسم العلوم الإنسانية

مذكرة ماستر

العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية
تاريخ
تاريخ معاصر

رقم: .....

إعداد الطالب:
سارة قاقي

يوم: 2018/06/25

الانقلابات العسكرية في سوريا 1949-1954م
(الأسباب والنتائج)

لجنة المناقشة:

الأمير بوغدادة	أ. مس.أ	جامعة محمد بسكرة	رئيس
رضا حوحو	أ.مس.أ	جامعة محمد بسكرة	مناقش
ميسوم بلقاسم	أ.مح.أ	جامعة محمدبسكرة	مقرر

السنة الجامعية : 2017 - 2018

شكر وعرفان

الحمد لله على الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا العمل والشكر له على توفيقه وإمتنانه ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له تعظيما لشأنه ونشهد أن سيدنا محمد عبده ورسوله الداعي إلى رضوانه صلى الله عليه و على آله وأصحابه وأتباعه وسلم.

بعد شكر الله سبحانه وتعالى على توفيقه لي لانتهاء هذا البحث المتواضع، أتقدم بجزيل الشكر إلى من شرفني بإشرافه على مذكرة بحثي الدكتور

" ميسوم بلقاسم "

الذي لن تكفي حروف هذه المذكرة لإيفاء حقه بصبره الكبير علي، ولتوجيهاته العلمية التي ساهمت بشكل كبير في انجاز وإتمام هذا العمل، وإلى كل أساتذة قسم التاريخ جامعة محمد خيضر . بسكرة .

قائمة المختصرات:

د د	دون دار نشر
د س	دون سنة
د ب	دون بلد
تح	تحقيق
تر	ترجمة
تق	تقديم
مرا	مراجعة
ص	الصفحة
ط	الطبعة
ج	الجزء
الو م أ	الولايات المتحدة الأمريكية

مقدمة

تشكلت نواة القوات المسلحة السورية في ظل الانتداب الفرنسي، وشابت عملية التأسيس هذه إشكاليات كبيرة وتناقضات حرص الفرنسيون على ترسيخها بين المؤسسات الحكم المدني والجيش، فقد عمل الفرنسيون على تجزئة القطر السوري، وإيقاظ شعور أبناء الطوائف بالتميز عن سائر أبناء المجتمع، وغذت فيهم روح الانفصال.

وعند جلاء القوات الأجنبية عن سوريا عام 1946، استمرت حالة الانفصال بين الجيش و السلطة المركزية، خاصة بعد أن استلم الحكم رجال من السياسيين رأو أن من حقهم يتولوا هم الحكم، ومع هذا فعندما أسند لهم الشعب العربي السوري مقاليد الحكم لم يستطيعوا أن يتطوروا فكريا وأن يسايروا الفكر العالمي بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كانت أسمى أمنياتهم أن يظلوا في الحكم أطول فترة ممكنة.

فبدأ الشعب يرى أن أماله ومصالحه تضيع وسط المصالح والأغراض الخاصة وما زاد من إستيائهم هي تلك الهزيمة التي لحقت بالأنظمة العربية في حرب فلسطين عام 1948، إذ أن الظروف التي عاشتها سوريا بعد حرب 1948هيأت الفرصة أمام بعض القيادات الجيش التي أدركت أن هنالك إستعدادا شعبيا يتقبل أي تغير يحصل في السلطة يكون له القدرة على الإطاحة بنظام الحكم الفاسد.

فكان هذا عاملا من ضمن عدة عوامل مهدت لإستيلاء المؤسسة العسكرية على السلطة السياسية في سوريا، فقد شهدت سوريا خلال فترة 1949 – 1954 سلسلة من الإنقلابات العسكرية كانت فاتحة لهيمنة الجيش على السلطة في سوريا.

وبناءا على الإعتبارات السابقة إخترت موضوع : الإنقلابات العسكرية في سوريا 1949 . 1954 (الأسباب والنتائج) وذلك لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

الأسباب الذاتية :

- ✓ الرغبة في دراسة تاريخ سوريا عامة و ما يتعلق بموضوع الإنقلابات العسكرية خاصة.

- ✓ قلة الدراسات العلمية – حسب إطلاعنا – التي تتناول هذا الموضوع في تخصص تاريخ معاصر في جامعتنا رغم أنها فترة مهمة من تاريخ سوريا .
- ✓ الرغبة في معرفة الأسباب التي تدفع الجيش بالقيام بالإنقلابات و الهدف الذي سيحققه من خلال هذا الانقلاب .

الأسباب الموضوعية:

- ✓ محاولة معرفة تطور مسار الإنقلابات العسكرية في سوريا وتأثيرها على العملية السياسية.
- ✓ معرفة الأسباب والوسائل التي إنتهجها قادة الانقلاب .

أهداف الدراسة:

إن هدفنا من هذه الدراسة هو التطرق إلى تاريخ سوريا خاصة السياسي والعسكري ومدى مساهمة الأحداث التي عاشتها سوريا في الفترة الممتدة من 1946– 1949 في وقوع هذه الإنقلابات والتوصل إلى فهم سياسة كل قائد إنقلابي والهدف المراد تحقيقه ، وأثر هذه الإنقلابات على المستقبل السياسي للبلاد.

إشكالية البحث:

ولدراسة هذا الموضوع قمنا بطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى ساهمت الإنقلابات العسكرية في سوريا خلال الفترة 1949 . 1954 في التأثير على أوضاع البلاد؟

ونحاول الإجابة على الإشكالية من خلال التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ فيما تمثلت الظروف التي ساعدت على قيام الإنقلابات العسكرية في سوريا؟
- ✓ من هم قادة الإنقلابات العسكرية؟
- ✓ ماهي أهم الإنجازات التي حققها قادة الإنقلابات؟
- ✓ ماهي نتائج الإنقلابات العسكرية؟
- ✓ ماهي ردود الفعل الداخلية والخارجية حول الانقلاب؟

المناهج المستعملة :

- **المنهج التاريخي:** بحكم الموضوع وتتبع الأحداث التاريخية.
- **المنهج الوصفي:** لوصف وقائع الإنقلابات و أحداثاها وأسبابها ثم تحليل نتائجها والتطورات وفقا للأحداث التاريخية.

خطة الدراسة:

وللإجابة على الإشكالية قسمنا البحث إلى مقدمة وأربعة فصول و خاتمة بالإضافة الى مجموعة من الملاحق.

الفصل التمهيدي : تطرقنا فيه إلى معطيات عامة حول سوريا خلال الفترة الزمنية المحددة من 1946 إلى 1949، وفيه قمنا بعريف الانقلاب والثورة والفرق بينهما، بالإضافة إلى ذلك تطرقنا في هذا الفصل إلى الأوضاع السياسية والعسكرية التي عاشتها سوريا عقب الاستقلال وقبيل فترة الإنقلابات.

الفصل الأول : تحت عنوان حسني الزعيم وانقلاب 30 مارس 1949 تطرقنا فيه إلى مولد ونشأة الزعيم، والأسباب التي دفعت به للقيام بالانقلاب وأهم الأحداث التي صار عليها الانقلاب، بالإضافة إلى المواقف الإقليمية والدولية من الانقلاب وأهم الإنجازات والنتائج المحققة من الانقلاب.

الفصل الثاني : فقد جاء بعنوان سامي الحناوي ودوره في انقلاب 14 أوت 1949 تطرقنا في هذا الفصل إلى حياة قائد الانقلاب إضافة إلى دوافع ومجريات أحداث الانقلاب والأوضاع والنتائج المترتبة من الانقلاب .

الفصل الثالث : أديب الشيشكلي وأثره في الحياة السياسية السورية أدرج في هذا الفصل مولد ونشأة قائد الانقلاب الثالث أديب الشيشكلي، وأسباب وأحداث الانقلابين الذي قام بهما وأهم التطورات السياسية ونتائج الانقلاب، إضافة إلى الانقلاب الأخير الذي أطاح بحكم الشيشكلي يوم 24 فيفري 1954 .

المصادر والمراجع:

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على مجموعة من المصادر والمراجع التي تختلف أهميتها من كتاب إلى آخر أهمها: مذكرات أكرم الحوراني كذلك كتاب نذير فنصة بعنوان أيام حسني الزعيم (137 يوما هزت سورية)، كتاب أديب الشيشكلي صاحب الانقلاب الثالث في سوريا (البداية والنهاية) للكاتب هاني الخير، سيد عبد العال بعنوان الإنقلابات العسكرية في سوريا (1949 . 1954)، وعثمان هشام تاريخ سوريا الحديث إضافة إلى كتاب الإنقلابات العسكرية في سوريا 1949 – 1954.

الصعوبات:

تتعلق صعوبات الدراسة بطبيعة الموضوع وذلك لصعوبة ضبطه في عناصر الخطة هذا لأن الموضوع يدرس ثلاث شخصيات انقلابية مما أدى إلى نوع من الرتابة في تكرار العناوين.

- ✓ قلة المراجع التي تهتم بالأوضاع العسكرية في سوريا بعد الاستقلال – حسب إطلاعنا – فقد وجت صعوبة في كتابة هذا العنصر.
- ✓ طبيعة الموضوع الذي يحتاج إلى معرفة جيدة بالأمور العسكرية والسياسية.

الفصل التمهيدي

معطيات عامة حول سوريا 1946 ـ 1949 م.

أولا: مفاهيم عامة.

1- مفهوم الانقلاب.

2 - مفهوم الثورة والفرق بينها وبين الانقلاب.

ثانيا: الأوضاع السياسية والعسكرية في سوريا قبيل الانقلابات العسكرية.

1 - سياسيا.

2 - عسكريا.

شهد المشرق العربي في القرن العشرين مجموعة من الإنقلابات العسكرية، هذه الإنقلابات تعتبر قوة الدفع التي تسقط تحت ضغطها نخبة من على سدة الحكم، أو ترفع بواسطتها نخبة أخرى لتتربع على قمة الهرم السياسي، تعد سوريا من بين الدول التي نالت نصيبها من هاته الإنقلابات العسكرية، التي حدثت نتيجة لظروف عاشتها البلاد من بداية الإستقلال إلى غاية 1949، مهدت الطريق لإستلاء المؤسسة العسكرية على السلطة السياسية في سوريا.

أولا – مفاهيم عامة.

1– مفهوم الانقلاب:

يقدم فراس البيطار في كتابه الموسوعة السياسية والعسكرية مفهوم الانقلاب بأنه عمل من أعمال العنف، خطط له سرا ونفذ بتنظيم دقيق على نحو خارج على القانون السائد، مناهض للنظام القائم، دبره على الأغلب نفر قليل من القوات المسلحة، أو من المدنيين المشتغلين بالسياسة بمؤازرة عناصر من الجيش النظامي، أو قوات الأمن و التنظيمات المسلحة أو منها جميعا. بهدف تغيير شكل الحكم القائم جزئيا أو كليا، أو زحزحة القائمين على الحكم جزءا منهم أو جميعهم واستبدال آخرين بهم، أفرادا كانوا أو منتسبين إلى منظمات سياسية (نظامية، سرية). وبالاعتماد على التخطيط الدقيق المسبق، أن يكون رد الفعل على الانقلاب فاترا أو أنه سيلقى ترحيبا.[1]

ويعرف الانقلاب كذلك على أنه استيلاء العسكريين على السلطة الشرعية بواسطة القوة المسلحة، وتغيير نام الحكم بالقوة دون الرجوع للناخبيين (بالأسلوب العسكري).[2]

والانقلاب حسب أحمد سعيفان في قاموسه المصطلحات السياسية والدستورية والدولية نوعان:

---

[1] فراس البيطار، **الموسوعة السياسية والعسكرية**، 6 ج، دار أسامة للنشر والطباعة، عمان، 2013، ج 1، ص 156، 157.

[2] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (عربي – إنجليزي)** ، (د د)، (د ب)، (د س)، ص 64.

1 – انقلاب سياسي: قلب عنفي للسلطات العامة القائمة من قبل هيئات عامة تابعة وفق مخطط منهجي معد سلفا، أي تغيير للحاكمين خارج الإجراءات الدستورية النافذة، يتم عن طريق عمل يحصل في صميم الدولة ذاتها على مستوى حكامها أو مأموريها، وعندما يكون الجيش في أصل هذا العمل نكون أمام ما يسمى بالانقلاب العسكري.

2 – الانقلاب العسكري: هو تعبير إسباني يدل على التدخل العنفي للقوات المسلحة الوطنية بهدف إقالة الحكومة أو فرض حكومة جديدة، ولكن دون النية في أن تتسلم بنفسها الحكم. فأصل الكلمة من فعل (pronuncair) الذي يدل على الواقع المعلن ضد الحكومة، وعندما تعلن القوات المسلحة عن موقفها في بقائها في الثكنات نكون أمام ما يسمى " ضربة ثكنة " (cuarte lazo) .

والانقلاب العسكري (putsch) هو تعبير ألماني يدل على شكل من الانقلاب الذي ينفذه الجيش بهدف الإستيلاء على السلطة السياسية، ويتم التحضير له عموما حسب تقنية دقيقة وصارمة.[1]

يتم من خلاله الإستيلاء السريع على السلطة والسياسة وأجهزة الدولة، عن طريق إجراء غير قانوني من طرف مجموعة من المتآمرين، وذلك باستخدام العنف والتهديد، في البداية تحتل المجموعة الإنقلابية مراكز القيادة بسرعة لإتخاذ القرار ولتحل محل الرئيس التنفيذي السابق وكبار المسئولين وتعين مكانهم أشخاص من إختيارهم، وفي نهاية المطاف يسيطرون على أجهزة الدولة كلها، وعادة ما يتم إكمال الإنقلابات الناجحة بسرعة في مدة لا تتجاوز 48 ساعة.[2]

والانقلاب أيضا هو التغيير المفاجئ في نظام الحكم، تقوم به جماعة من رجال الحكومة أو الجيش، وهو يختلف عن الثورة .

---

(1) أحمد سعيفان، **قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية**، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، 2004، ص 61 .

(2) Gene Sharp and Bruce Jenkins , **the anti – coup** , the Albert Einstein institution, BOSTN ,(S, A), p 1

وهو بتعريف آخر الإطاحة بالحكومة على يد فئة صغيرة داخل الحكم ومن الأهداف التي يسعى لها مدبروا الإنقلابات الاستيلاء على الأبنية الحكومية والمراكز الحيوية ومحطات الإذاعة والكهرباء والمطارات.[1]

ويرى جين شارب في كتابه " من الديكتاتورية إلى الديمقراطية " أن هنالك مشاكل خطرة ترافق الانقلاب أهمها أنه لا يغير في مساوئ توزيع السلطات بين الشعب وبين الفئة التي تسيطر على الحكومة وقواتها العسكرية، وأن إزاحة أشخاص معينين أو إزاحة زمرة معينة تفتح المجال أمام مجموعة أخرى لتحل محلها، وقد تكون هذه المجموعة من الناحية النظرية، منفتحة أكثر بطرق محدودة إلى الإصلاح الديمقراطي، لكن إمكانية حدوث العكس هي الأقوى.[2]

1- مفهوم الثورة:

- لغة:

جاء في " المختار الصحيح " : (ثار) الغبار وبابه قال : و (ثورانا) أيضا وأثار غيره، و (ثور) فلان الشر (تثويرا) هيجه وأظهره . و (ثور) القرآن أيضا بحث عن علمه .[3]أما في كتاب العين للفراهيدي فقد وردت اللفظة في قوله: (الثور) مصدر ثار يثور الغبار وثار الدم في وجهه : تفشى فيه ، وظهر. والمغرب ما لم يسقط ثور الشمس، والثور: الحمرة التي بعد سقوط الشمس لأنها تثور، أي (تنتشر)، و(تثورت) كدرة الماء فثار، كذلك ثورات الأمر، أثاره أي هيجه.[4]

---

(1) وضاع زيتون، **المعجم السياسي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 52، 53.

(2) جين شارب، **من الديكتاتورية إلى الديمقراطية (إطار تصوري للتحرر)**، تر: خالد دار عمر، مؤسسة ألبرت أينشتاين، بوسطن، 2003، ص 13 .

(3) محمد بن بكر بن عبد القادر الرازي، **مختار الصحاح**، مكتبة لبنان، لبنان، 1986، ص 38.

(4) الخليل بن أحمد الفراهيدي، **كتاب العين**، ترتيب و تح عبد الحميد الهنداوي، 4 ج، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001، ج 1، ص 210 .

- **إصطلاحا:**

يعد مصطلح الثورة من المصطلحات والمفاهيم التي تم تناولها كثيرا ولذلك فقد اختلفت التعريفات والتفسيرات للثورة تبعا لكثرة التناول اختلاف خلفيات المعرفين لها، فالمفكرون يختلفون عن الاجتماعيين ويختلفون أيضا عن السياسيين.

جاء تعريف أفلاطون للثورة على أنها تحول شبه طبيعي في شكل من أشكال الحكومة إلى شكل أخر، أما بوليبوس (أرخ لفتوحات روما وسيطرتها على العالم) فقال بأنها الدورة المحددة المتكررة التي تحكم الشؤون الإنسانية لأنها مدفوعة دائما نحو الحدود القسوة.[1]

أما أحمد الخطيب فقد عرفها في كتابه " الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري " بأنها العمل الجذري الذي يهدف إلى تغيير الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في وطن من الأوطان، من الحال الذي هو عليه فعلا إلى الحال الذي يجب أن يكون عليه أصلا. والثورة قد تكون شاملة (REVOLUTION INTEGRATE) إذا كانت تهدف بالإضافة إلى تغيير النظام السياسي ، النظام الاجتماعي والاقتصادي كذلك وقد تكون ثورة ثورة صغيرة أو كما يسميه الفقهاء الفرنسيون (REVOLUTION MINEURE) إذا كانت لا تهدف إلا لتغيير النظام السياسي فقط.[2]

والثورة بمفهومها الخاص ظاهرة اجتماعية ذات علاقة بتغيير الأنظمة السياسة عبر الاجتماعي العام ... فالوجوه الاجتماعية العامة هي التي تحمل هم هذا التغيير الجذري، مما يعني أن المجتمع منخرط بأكمله في هم التغيير وليس شريحة سياسية محدودة أو مجموعة حزبية صغيرة، وبالمقابل فالإصلاح هو دعوة للعودة إلى الأصول أو معالجة ممارسة خاطئة بينما الثورة هي محاولة تغيير النظام بأكمله و الدعوة إلى بناء نظام جديد.

---

(1) حنة أرندت ، **في الثورة**، تر: عطا عبد الوهاب، مركز الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص 27، 28.

(2) نعمان أحمد الخطيب، **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري**، دار الثقافة، عمان، 2011، ص 598 .

كما أن الثورة عبارة عن قفزة وليس تدرجا، أو هي محصلة تراكم طويل من النقمة ... تدفع إلى إلغاء تجربة ماضية بأكملها لأن التجربة الماضية هذه لم تحقق أي إصلاح أو التغيير الذي يتناسب مع طموحات الناس.[1]

وفي ذات السياق عرفها محمد عمارة على أنها علم تغيير المجتمع تغييرا جذريا وشاملا، والإنتقال به من مرحلة تطورية إلى أخرى أكثر تقدما، مما يتيح للقوى الاجتماعية المتقدمة في هذا المجتمع أن تأخذ بيدها مقاليد فتضع الحماة الأكثر ملائمة وتمكينا لسعادة ورفاهية الإنسان.[2]

والثورة بمعناها السياسي تعبير يدل على العنف الرامي إلى احداث تطور جذري في نظام الحكم ، والنظام الاجتماعي القائمين ، وتحقيق تبديل أساسي في العلاقات بين الطبقات على إثر تحطيم البنية الفوقية للمجتمع، والغاء سيطرة الطبقات العليا، وتكريس سيطرة الطبقات المقهورة الواقعة تحتها وإحلال نظام جديد محل النظام القديم أي أن المعنى السياسي للثورة يشمل التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فلقد كانت الثورة الفرنسية 1789 مثلا تستهدف قلب الحكم الملكي المستبد الذي يقع في قمة نظام إقطاعي، وخلق نظام رأسمالي برجوازي، أما الثورة الإشتراكية الروسية 1917 م فكانت تستهدف تدمير النظام الإقطاعي الرأسمالي الروسي، وهناك نوع آخر من الثورات يطلق عليها إسم (ثورة التحرير الوطني) وهي ثورة شعب مستعمر خاضع للقهر القومي، ضد القوى الاستعمارية الأجنبية.[3]

- الفرق بين الانقلاب والثورة:

هناك فرق بين الثورة والانقلاب، حيث يكون التحرك في الثورة الشعبية واضح الأهداف وكل من يسارك فيه يكون على دراية بالأهداف المنشودة على عكس الانقلاب العسكري

(1) سلمان العودة ، **أسئلة الثورة**، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، 2011 ، 35، 36.

(2) محمد عمارة، **مسلمون ثوار**، ط 3، دار الشروق، القاهرة، 1988، ص 13.

(3) فراس البيطار، **المرجع السابق**، ص 61 ، 62 .

الذي لا يعلم أهدافه سوى مجموعة صغيرة من القيادات، وتحرك الجيش أو جزء منه دون دراية منهم، حيث يسوقون أكبر وأقوى قوى مادية في الدولة إلى أهداف لا تعلمها. ويضاف فارق آخر بين الثورة والانقلاب من حيث الأهداف، حيث يهدف الانقلاب إلى الإستئثار بالسلطة دون إحداث تغيير جذري في النظم والأوضاع سواء كانت السياسية أو الاجتماعية وغيرها.[1]

وارتباطا بما سبق يظهر فارق آخر وهو أن الثورة عبارة عن تحرك شعبي واسع خارج البنية الدستورية القائمة، أو خارج الشرعية، يتمثل هدفه في تغيير نظام الحكم القائم في الدولة.أما الانقلاب العسكري فهو لا يعكس تحركا شعبيا بالضرورة، ولكنه يبقي الإمكانية مفتوحة لأن يشكل انقلابا عسكريا مدعوما شعبيا.[2]

ويرى بعض الفقه الدستوري والسياسي، أن التفرقة بين الثورة والانقلاب يتم على أساس الجهة التي تقوم بكل منهما، فالثورة يقوم بها الشعب أما الانقلاب فيقوم به أحد أجهزة الدولة أو بعض العاملين فيها كرئيس الدولة، رئيس الوزراء، وزير الدفاع أو قائد الجيش في أغلب الأحيان، لذا فالانقلاب عبارة عن إجراء يهدف إلى تغيير شؤون الحكم يقوم به بعض ذوي السلطان دون إتباع لأحكام الدستور.

ولكن الرأي الراجح من الفقه يرى أن أساس التفرقة بين الثورة و الانقلاب لا يكمن في مصدر الحركة التغييرية، أي الجهة التي قامت بتلك الحركة وإنما تكمن في الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها تلك الحركة.[3]

---

[1] إسلام نزيه سعيد أبو عون، **تداعيات الحراك العربي في ظل مفهوم الثورة وأثره على التنمية السياسية في الوطن العربي**، مذكرة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2017 ، ص 18 .

[2] عزمي بشار، **في الثورة والقابلية للثورة**، المركز العربي، للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2011، ص 22.

[3] نعمان أحمد الخطيب، **المرجع السابق**، ص 598.

وجاء في المعجم الفلسفي لي جميل صليبا الفرق بين الثورة وقلب نظام الحكم بأن الثورة يقوم بها الشعب، في حين أن قلب نظام الحكم يقوم به بعض رجال الدولة، وثمة فرق آخر بين الأمرين، وهو أن هدف الثورة تغيير النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وهدف الغنقلاب مجرد إعادة توزيع السلطة السياسية بين هيئات الحكم المختلفة .[1]

ثانيا: الأوضاع السياسية والعسكرية في سوريا قبيل الانقلابات.

1 – الأوضاع السياسية:

أ – وزارات ما بعد الاستقلال:

بعد استقلال سوريا في 17 أفريل 1946، أنتخب السيد شكري القوتلي[2] (ينظر إلى الملحق رقم 01) رئيسا للجمهورية العربية السورية من قبل مجلس النواب، حيث أحاط نفسه بفريق من السياسيين[3]، ثم قام بتكليف سعد الله الجابري[4] بتشكيل الحكومة الأولى والتي صدرت 28 أفريل 1946 جاءت على النحو التالي:

1/ السيد سعد الله الجابري رئيسا للوزارة ووزيرا للخارجية. (ينظر ملحق رقم 01)

2 / السيد خالد العظم وزيرا للعدل والإتصال الوطني.

3 / السيد نبيه العظمة وزيرا للدفاع.

---

[1] جميل صليبا، **المعجم الفلسفي (بالألفاظ العربية والفرنسية والانكليزية واللاتينية)**، 2 ج، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ج 1، 1982، ص 381.

[2] **شكري القوتلي:** (1891 . 1967) سياسي سوري . رئيس جمهورية سابق ، ولد بدمشق، تلقى علومه الابتدائية في مدرسة الأباء اللعازاريين والعلوم الثانوية في المدرسة الإعدادية والعالية في الكلية الشاهانية بالأستانة، تحرج منها يحمل الليسانس في العلوم السياسية عمل في صفوف شبيبة المنتدى الادبي ثم صار عضوا في العربية الفتاة، أعتقل في الحرب العالمية الاولى مع المناضلين العرب، إلا انه نجا من المحاكمة بديوان الحرب بالعالية بعد محاولته الانتحار. ينظر، عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية، 7 ج ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1994، ج 3، ص 488.

[3] نايلة محمد غانم، **الأوضاع السياسية في سوريا 1958 . 1973**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة دمشق ، سوريا، 2009، ص 20.

[4] **سعد الله الجابري:** (1892 . 1960) سياسي سوري ، ولد بحلب ، تلقى علومه الابتدائية والتجهيزية فيها، إستقدمه

4 / السيد صبري العسلي وزيرا للداخلية.

5 / السيد احمد الشرباتي وزيرا للمعارف.

6 / السيد ميخائيل إليان وزيرا للأشغال العامة .

7 / السيد أدمون حمصي وزيرا للمالية.

8 / السيد عادل أرسلان وزيرا للمعارف إعتبارا من 17 جوان 1946 م وقد وعدت الحكومة في بيانها ضمان الاستقرار والعدل وفرض العمل والإنتاج مع إقامة العلاقة على قدم المساواة مع جميع الدول الأجنبية وفق ميثاق الأمم المتحدة، وإقامة العلاقات الطيبة والمتينة مع الدول العربية، وسارعت في اعادة تنظيم وهيكلة الدولة و أصدرت في عهدها فانونا جديدا للعمل وبدأ في عهدها النشاط السياسي والحزبي.[1]

لم يطل عهد حكومة سعد الله الجابري، ذلك لأن الرئيس القوتلي، بدأ بعد أشهر قليلة من تشكيل الوزارة ، يلمح إلى ضرورة استقالة الجابري لخلافه معه، إذ أن القوتلي كان يطمع في تمديد مدة رئاسته خلافا لما يجيزه الدستور، ولكن الجابري لم يوافقه فصرف الرئيس وجهه عنه، والتفت إلى جميل مردم بك.[2] لكن الضربة الأقوى التي نزلت على رأس حكومة

أخوه إحسان إلى اسطنبول لإكمال دراسته في مدارسها السلطانية العالية، ثم أرسل إلى ألمانيا حيث درس سنتين، وعاد إلى اسطنبول بمناسبة إعلان الحرب العالمية الأولى، فأخذ ضابطا إلى جهات أرض الروم ودخل في حركة حقوق الإنسان ثم في حزب الشعب عام 1924، كان من مؤسسي الكتلة الوطنية عام 1927 ومن أعضائها الدائمين، انتخب رئيسا لها بعد وفاة إبراهيم هنانو في حلب. ينظر عبد الوهاب كيالي، المرجع السابق، ج 3، ص 163، 164.

(1) غسان محمد رشاد حداد، **من تاريخ سورية المعاصر 1946 . 1966 (أوراق شامية)**، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، عمان، 2001، ص 23، 24 .

(2) **جميل مردم بك:** (1888 . 1960) سياسي سوري. ولد بدمشق . تلقى علومه الابتدائية والثانوية في معاهد الأباء العازاريين وعلومه العالية في باريس وسويسرا، بدأ نشاطه السياسي بالإشتراك في تأسيس " العربية الفتاة " ثم العمل على انعقاد المؤتمر العربي الأول في باريس برئاسة شكري غانم، أوفد في الحرب العالمية الأولى للدعاية لفرنسا في دول أمريكا اللاتينية و بجمع التبرعات وتسجيل المتطوعين للفرقة التي دعا لتشكيلها شكري لخوض الحرب مع فرنسا ، بعد نهاية الحرب عاد إلى سوريا وعين مستشارا خاصا لفيصل، وفي حكومة هاشم الأتاسي 1920 عين مستشارا في الوزارة الداخلية . ينظر، عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ج 2، ص 96 .

الجابري، وعجلت في نهايتها كانت مظاهرات الطلاب التي جرت في الأسابيع اللأخيرة من عام 1946 م، احتجاجا على تدابير وبرامج مدرسية إعتبرها الطلاب ضارة بمصالحهم، فطالبوا بالغائها وعندما لم تستجب الحكومة لمطالبهم خرجوا بمظاهرات حاشدة، قمعها رجال الأمن بشدة مما أدى إلى إعتقال الكثيرين، وأصابت العديد منهم بجراح كانت جراح أحدهم خطيرة تسببت بوفاته، فأدى موته إلى قيام الطلاب بمظاهرات ضخمة استمرت أياما، اضطرت الحكومة بعد ذلك إلى إصدار قرار بوقف تنفيذ البرامج، وقام الجابري بتقديم استقالة حكومته في 27 ديسمبر 1946 م، فقبلها رئيس الجمهورية، وفي اليوم نفسه سمي جميل مردم بك رئيسا لمجلس الوزراء وشكل وزارة جديدة على الشكل التالي[1]:

1 / جميل مردم بك رئيسا للوزراء و وزيرا للداخلية والصحة. (ينظر ملحق رقم 01)

2 / سعيد الغزي وزيرا للمالية .

3 / احمد الشرباتي وزيرا للدفاع .

4 / حكمت الحكيم وزيرا للإقتصاد الوطني .

5 / عادل أرسلان وزيرا للمعارف .

6 / عدنان الأتاسي وزيرا للعدل والأشغال العامة .

7 / نعيم أنطاكي وزيرا للخارجية .

في عهد هذه الحكومة عدل قانون الانتخاب ليصبح انتخاب النواب مباشرة على درجة واحدة، بعد أن كان على درجتين وأجريت الانتخابات وفق القانون الجديد في 7 جويلية

[1] هاشم عثمان، **تاريخ سورية الحديث**، دار رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2012،ص ص 160، 161 .

1947 م، ثم انتخاب المجلس النيابي الثاني في العهد الوطني، فقام بتعديل الدستور ليسمح بإعادة انتخاب شكري القوتلي لولاية ثانية.[1]

وفي السادس من نوفمبر 1947 استقال السيد جميل مردم بك وكلف باعادة تشكيل الحكومة التي تكونت من:

1 / السيد جميل مردم بك رئيسا للوزراء ووزيرا للخارجية. (ينظر ملحق رقم 01)

2 / السيد سعيد الغزي وزيرا للإقتصاد الوطني.

3 / السيد أحمد الشرباتي وزيرا للدفاع الوطني.

4 / السيد محسن البرازي وزيرا للداخلية والصحة.

5 / السيد أحمد الرفاعي وزيرا للعدل والأشغال العامة.

6 / السيد وهبي الحريري وزيرا للمالية .

7 / السيد منير العجلاني وزيرا للمعارف .

في عهد هذه الحكومة أعيد انتخاب الرئيس شكري القوتلي يوم 18 افريل 1948 م لولاية ثانية، وفي 15 ماي 1948 م عندما أعلنت بريطانيا إنهاء انتدابها على فلسطين، تحركت الجيوش العربية لحمايتها، محاولة إنقاذها من براثن الصهيونية ومعها الجيش العربي السوري بدافع الواجب الوطني والقومي، وقد استطاع الجيش العربي في أيامه الأولى تحرير سمخ والسيطرة على نهر اليرموك في جسر بنات يعقوب، وطبريا، ولكن لقلة عدد الجيش وضعف عدته دور في مجرى الأحداث وكشفت عن تقصير القيادات السياسية في الأقطار العربية.[2]

---

[1] **سوريا 1948 . 1970 أبرز الأحداث والمحطات والأشخاص** ، تقرير صادر عن مركز إدارك للدراسات و الإستشارات، أوت 2017، ص 7، 8.

[2] غسان حداد، **المرجع السابق**، ص 25، 26.

وبعد أن تم انتخاب شكري القوتلي كلف مرد بك بتشكيل وزارة أخرى و التي تعتبر الوزارة الثالثة لمرد بك والتي تشكلت يوم 22 جويلية 1948 م.

1 / جميل مردم بك رئيسا للوزراء و وزيرا للدفاع.

2 / لطفي الحفار نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للدولة.

3 / سعيد الغزي وزيرا للعدل ووزيرا للمالية.

4 / محسن البرازي وزيرا للخارجية.

5 / محمد العايش وزيرا للدولة وللزراعة وبعدها وزيرا للإقتصاد الوطني.

6 / صبري العسلي وزيرا للداخلية.

7 / ميخائيل إليان وزيرا للإقتصاد الوطني.

8 / عادل أرسلان وزيرا للصحة ووزيرا للشؤون الإجتماعية.

9 / احمد الرفاعي وزيرا للأشغال العامة.

10 / وهبي الحريري وزيرا للمالية.

11 / منير العجلاني وزيرا للمعارف.[1]

وقد واجهت هذه الحكومة الجديدة موجة من الإستنكار، فقامت بإجراء عدة أعمال منها إعتقال زعيم حزب البعث بتهمة توزيعه لمنشورات تدعوا إلى حل البرلمان وتنتقد نشاط الحكومة بالإضافة إلى سعي الحزب الوطني الحاكم إلى إيجاد مخرج للوضع الاقتصادي الثقيل واتخاذ قرار الإبتعاد عن سياسة العزلة وعقد اتفاقيات مع الدول الأجنبية، وكانت

(1) **التقرير السابق**، ص 9 .

الحكومة قد أعدت على أعتاب حرب فلسطين مشروع اتفاقية مع شركاء النفط التابلاين[1] ونفط العراق، من أجل تمديد أنابيب النفط عبر الأراضي السورية، وحاول زعماء الحزب الوطني بهذا الشكل عدم إعطاء لأي كان من الدول الغربية على غيرها، لكن حكومتهم لم تجرؤ أمام المظاهرات والإضطرابات المتواصلة والمعادية للإمبريالية على تقديم مسألة عقد هذه الاتفاقيات إلى البرلمان لبحثها، وعلى الرغم من الجهود المبذولة من طرف هاته الوزارة، إلا أن موجة السخط استمرت، وفي الذكرى السنوية الأولى لتصويت الأمم المتحدة عام 1947 على قرار التقسيم، خرج بعث من الطلاب إلى الاضراب حيث طالب المتظاهرون من الحكومة إستئناف القتال في فلسطين، ورفض جميع التحالفات مع الدول الأجنبية، والغاء المرسوم الذي ينص على زيادة أسعار الخبز، كما أن المجلس النيابي نفسه دخل في صراع حيث تضارب أحمد الشرباتي مع أحد النواب وعلى إثر هذه الحوادث قام جميل مردم بتقديم استقالته.[2]

وبهذا هذا شهدت البلاد أطول أزمة وزارية في تاريخها منذ الاستقلال فعهد القوتلي للمرة الأولى منذ توليه السلطة إلى أحد المستقلين رئاسة الحكومة فوقع إختياره على خالد العظم، (ملحق رقم 01) وبما أن خالد العظم من كبار رجال الأعمال في سوريا فقد توجه إلى معالجة الأوضاع الاقتصادية دون مراعاة للإحساسات الوطنية المرهفة، فقام بعقد اتفاقيات مالية مع فرنسا لتسوية الخلاف الناشئ من انفصال سوريا عن منطقة الفرنك ثم طلب

---

[1] **إتفاقية التابلاين:** هي إتفاقية امتياز بين السعودية وشركة أنابيب التي يمثلها وليم ج لنهان، بالشراكة مع أسو، شيفرون، تكساكو وموبيل، لإنشاء خط أو خطوط من الأنابيب لنقل النفط ومنتجاته من السعودية إلى المرفأ النهائي على ساحل البحر الأبيض، كان مخططا أن تكون المحطة النهائية على البحر الأبيضهي ميناء حيفا فلسطين، إلا أن قيام دولة إسرائيل عطل تنفيذ المشروع، وعندئذ أمر الملك عبد العزيز، إما بإلغاء الخط كاملا أو إيجاد مسار بديل ، فتم تحويل مساره إلى ميناء صيدا في لبنان عبر الأردن وسوريا. ينضر: علي الميداني، **التابلاين رواية تحكي تاريخ إنجاز أكبر خط لنقل النفط في العالم، الشرق الأوسط جريدة العرب الدولية**، العدد 1077، 20 ماي 2008، يوم 09 جوان 2018، الساعة 03:52، متاح على الرابط: archve.aawsat.com/detals.

[2] بيير بوداغوقا، **الصراع في سورية لتدعيم الاستقلال الوطني 1945 . 1966**، تر: ماجد علاء الدين، أنيس المثني، دار المعرفة، دمشق، 1987، ص 37.

المجلس الموافقة على مشروع التابلاين[1]، والملاحظ في هذه الوزارة أنها لم تحقق الاستقرار السياسي الضروري للبلاد، فانتشرت الأقاويل حول السرقات والرشاوي في الأواسط الحكومية بعد الكشف عن إستغلال السلطة في الوزارة الحربية، فاعتبرت قيادة الجيش أن التحقيقات التي بدأت بها الوزارة كانت بمثابة محاولة لإقحام الجيش في هزيمة فلسطين، ومما زاد من غضب الجيش أيضا أن حكومة العظم، أثناء مناقشة الميزانية، إقترحت تخفيض رواتب الضباط، وتسريح عدة ألاف من الضباط والجنود، وتعاظمت موجة الإستياء بعد إعلان حكومة العظم في أواسط مارس من عام 1949 م موافقتها على بدء المفاوضات حول هدنة مع إسرائيل، حيث أرسل وفد خاص إلى جزيرة رودس لصياغة اتفاقية مناسبة [2]، وسبب هذا بالإضافة إلى سحب القوات السورية من فلسطين، تأزما جديدا للموقف السياسي في البلد.[3]

ب – الأحزاب السياسية بعد الإستقلال:

تحررت سوريا من نير الاستعمار الفرنسي في 17 أفريل 1946 م، وكان على رأس الحكم يوم ذاك الكتلة الوطنية، و قد شرع رجال الكتلة بتنظيم البلاد على نحو جديد، وأصدرت بهذا الخصوص مراسيم كثيرة تحدد ملاك كل وزارة وكل دائرة رسمية، ولما كانت الوزارة الداخلية، هي المسئولة عن كل ما يتعلق بالصحف والأحزاب، فإن المرسوم التشريعي رقم 50 الصادر بتاريخ 17 أكتوبر 1946 م المتضمن الملاك الخاص للوزارة الداخلية، أعطى لوزير الداخلية

---

[1] صلاح العقاد، **المشرق العربي 1945 . 1958 (العراق ، سوريا ، لبنان)**، مطبعة الرسالة، (د ب)، 1966، ص 91.

[2] **اتفاقية رودس:** هي الاتفاقية التي وقعت عام 1949 في جزيرة رودس تحت إشراف الأمم المتحدة، بين دول المواجهة العربية كل على حدو من جانب إسرائيل ومن جانب الأخر في أعقاب الحرب العربية الإسرائيلية عام 1948، فبعد قرار مجلس الأمن القاضي بانسحاب الطرفين الى المواقع التي كان يحتلانها قبل اكتوبر 1948، وتخويل الوسيط الدولي بتعيين حدود الهدنة ثم عدم أذعان إسرائيل لذلك، طلبت الأمم المتحدة من الأطراف المعنية عقد مفاوضات تنجم عنها إفاقيات يكون هدفها تحديد خط الهدنة وإنشاء مناطق مجردة من السلاح، وقد وافقت الدول العربية على هذا العرض واختيرت جزيرة رودس مكانا محايدا لإجراء المفاوضات. ينظر، عبد الوهاب الكيالي، المرجع سابق، ج 1، ص 840 .

[3] بيير بوداغوفا،**المصدر السابق**، ص 40.

حق الترخيص للأحزاب والجمعيات او المنظمات والنوادي والترخيص بعقد الاجتماعات العامة، وحق مراقبتها والإشراف على فعاليتها، وحل ومنع هذه المؤسسات اذا رأى انها تقوم أو تعمل او تدعوا لمخافة المبادئ الأساسية للدستور ونظام الحكم الجمهوري أو كانت ذات صلة بدولة أو منظمة أجنبية أو تقبل مساعدة أو هبة أجنبية بدون موافقة الحكومة، وله أن يفرض الإقامة الجبرية لمدة لا تتجاوز السنة الواحدة بحق مؤسسيها وأعضائها.[1]

ويمكن تقسيم الأحزاب التي برزت إلى ساحة العمل السياسي في فترة الحكم الوطني إلى ثلاثة أقسام:

1 – أحزاب قومية : تؤمن بالقومية العربية وتسعى ضمن أهدافها إلى تطوير المجتمع السوري والنهوض بمرافقه، وكانت تضع نصب أعينها أن سوريا جزء من الوطن العربي الكبير وأن السياسة السورية يجب أن تسير في إتجاه القومية العربية وأن تسعى قدر إستطاعتها إلى تحقيق الوحدة العربية الشاملة . . . وتمثلت هذه الأحزاب القومية في حزب الشعب، الحزب الوطني وحزب البعث والحزب االعربي الإشتراكي، وحدث أن اندمج الحزبان الأخيران وكونا حزبا واحدا هو حزب البعث العربي الإشتراكي وكان الإتجاه المسيطر على سياسة وأهداف هذه الأحزاب التي وضعت نصب أعينها فكرة الوحدة العربية ورسمت لنفسها العمل وجعلتها حقيقة واقعة .

2 – الحزب الشيوعي: ساهم الحزب الشيوعي في قضية الدفاع عن الاستقلال الوطني وتطوير البلاد على طريق التحولات الاجتماعية والاقتصادية التقدمية. وكان قد اسس في أكتوبر من عام 1924 م كحزب للشيوعيين في سورية ولبنان ، لكنه إنفصل في عام 1944 بعد أن حصل البلدان على استقلالهما إلى حزبين شيوعيين مستقلين السوري واللبناني. غير أنهما عادا من جديد إلى وحدتهما في عام 1948، وعملا معا كحزب واحد حتى عام 1958 م، وقد وقف الحزب الشيوعي مناضلا من أجل حفوف الكادحين الاقتصادية

[1] هاشم عثمان، **الأحزاب السياسية في سوريا السرية والعلنية**، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2001، ص 33.

والاجتماعية والسياسية ، وضد جر سورية إلى الأحلاف العسكرية العدوانية ، ودعا إلى أكثر من مرة إلى وحدة جمع القوى التقدمية ومنظمات البلد السياسية في جبهة وطنية .[1]

1- الحزب القومي السوري: أنشئ هذا الحزب أطون سعادة وكان يختلف في إنجازاته وأهدافه عن الأحزاب الأخرى فقد كان مؤسسه صاحب نظرية خاصة تدعو إلى جعل سوريا بحدودها الطبيعية بلدا مستقلا له كيانه الخاص وقوميته الخاصة أي أنه كان إقليميا إنفصاليا لا يتفق مع الشعور العربي في جمع العرب في وحدة وكان يرى أنه يجب أن، تنفصل القومية السورية عن القومية العربية و أن يكون مبدأ السوريين هو سوريا للسوريين، و السوريين أمة تامة، وكان أنطون سعادة في مناداته بالقومية السورية ينظر إلى سوريا على اساس أنها أكثر البلاد العربية تمدنا وحضارة وتقدما، وينظر إلى العرب على أنهم بدو وكان يرى أن العرب كغيرهم من الأمم التي مرت سوريا فاتحين غزاة.[2]

2 / الأوضاع العسكرية:

عندما رحل الانتداب الفرنسي ترك لسوريا المستقلة حديثا جيشا صنعه لها بالشكل الذي يخدم مصالحها ويعيق تشكل الدولة المدنية القادرة على حماية نفسها، فبنية هذا الجيش و الذي كان يعرف " بالجيش المختلط، تشكل من فرق جمع على أساس طائفي وقومي (ينظر ملحق رقم 02) وعشائري (فرق إسماعيلية [3])

---

[1] بيير بوداغوفا، **المصدر السابق**، ص 39.

[2] محمد فرج، **النظال الشعبي في سوريا وقصة الإنقلابات**، دار القومية للنشر، القاهرة، د س، ص 39.

[3] **الإسماعيليون:** تعود الجذور التاريخية للإسماعيلية إلى شخصية إسماعيل وشخصية أبي الخطاب اللذين سعيا معا لتأسيس حركة شيعية تغيرية، تعتمد على الثورة كأسلوب للوصول الى السلطة، وقد إمتازت بالوحدة شكلا ومضمونا وقيادة. ينظر، برنارد لويس، أصول الاسماعيلية والفاطمية والقرمطية، مرا: خليل أحمد خليل، دار الحداثة، د ب، 1980، ص 20.

درزية[1]، مسيحية، علوية[2]، كوردية[3]، شركسية، عشائر بدوية ... الخ) وذلك من أجل ضمان الولاء لها باستخدام هذه الفرق كأداة تحريض .[4]

وبعد تسلم الحكومة الوطنية للقوات المسلحة ، بادرت بتنظيمها فقامت بإنشاء الأركان العامة وحلت الوحدات العرقية والطائفية وأنشأت المدارس والكليات العسكرية لجميع الرتباء في مختلف صفوف الأسلحة واستحدثت نظام التجنيد الإجباري سنة 1948، كما عملت على إنشاء كلية حربية وطنية مهمتها تخريج الضباط الذين تحتاج إليهم القوات المسلحة واستنادا إلى هذه القرارات تحولت الكلية الحربية التي أنشاها الفرنسيون في حمص إلى كلية وطنية وسمي العقيد فوزي السلو [5] مديرا لها و أجريت المسابقات لإتقاء أول دفعة من التلاميذ عام 1946، وأطلق عليها عند تخرجها عام 1948 إسـم دورة خـالد بن الوليد،

---

[1] **الدروز:** إحدى الطوائف الإسماعيلية التي ترجع جذورها إلى الحاكم بأمر الله الفاطمي والإيمان بإمامته في القرن الحادي عشر، وهم من العرب من الناحيتين العرقية والحضارية ولغتهم العربية، استقروا منذ قرون في جبال ووديان لبنان وسورية، وفلسطين وقام منهم أمراء كبار مثل فخر الدين المعني الكبير (1585 . 1653) الذي إمتد حكمه إلى فلسطين وأجزاء من سورية إبان السيطرة العثمانية. ينظر عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ج 2، ص 676.

[2] **العلويين:** ويسمون أيضا " النصيرية " وهم طائفة إسلامية شيعية، ينتشرون في شمالي سورية في منطقة جبلية تتصل بالداخل السوري وتشرف على ساحل البحر المتوسط ويعتبر جبل النصيرية معقلهم الرئيسي، وهو إمتداد لسلسلة جبال لبنان الغربية. وإضافة إلى ذلك فهم يقيمون أيضا في سهل حمص وحماة وحلب وفي منطقة الحدود التركية السورية (خاصة في لواء إسكندرونة). ينظر، عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ج 4، ص 181.

[3] **الأكراد:** هم سكان منطقة كردستان المكونة من ثلاثة أقسام، إحداهما يشكل القسم الجنوبي الشرقي من تركيا، والثاني يشكل القسم الشمالي الشرقي من العراق، والثالث يشكل غربي أرمينيا وغربي إيران. ويوجد أقليات ضئيلة منهم في سورية ولبنان، أصلهم العرقي غير واضح وهم من المسلمين ومعظمهم من السنة . ينظر، عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ج 1، ص 284.

[4] خلود الزغير، مؤسسة الجيس السوري، مسيرة تصفيات وسؤال الهوية، متاح على الرابط :
https://www.aljmhuriya.net/ar/144 يوم 14/ 05/ 2018 م، الساعة 11 :22.

[5] **فوزي السلو:** ولد فوزي عبد الله سلو بمدينة دمشق، وهو من أصل كردي، التحق بالقطاعات الخاصة الفرنسية العاملة في سورية إبان الانتداب ودخل المدرسة الحربية في عام 1922، عمل في الفترة 1924–1932 في الفيلق الأول المختلط السوري، وفي الفوج الثاني وفوج الشرق السابع، والفوج الخامس، رقي في عام 1934 إلى رتبة رئيس ثم نقل إلى المدرسة الحربية في حمص. إلتحق بالجيش السوري في 23 جوان 1945 وغدا مديرا لمصلحة الميرة ثم عين مديرا للكلية العسكرية في 4 أكتوبر 1945. ينظر، عبد الوهاب كيالي، المرجع السابق، ج 4، ص 629.

و أصبحت الكلية الحربية تستقبل أعدادا من التلاميذ الضباط .[1]

ولقد كان لهذه الدفعة أهمية خاصة، فقد ضمت الجيل الأول من الضباط الوطنيين، كما أنهم قاموا بمهمة تحويل القوات الخاصة إلى جيش وطني، وألقي على عاتقهم عبئ القيام بالدور السياسي[2]، وعلى الرغم من أن القيادة السياسية في سوريا قد سعت لتكوين القوة القومية عقب الاستقلال، وذلك لحراسة الاستقلال وصيانته، إلا أنهم رغم ذلك لم يوجهوا العناية الكاملة لهذا الجيش بسبب إنشغالهم بمشاكلهم الداخلية التي تغنيهم عن التفكير في شؤون الجيش، بل إنهم يميلون إلى الإعتقاد بأنه ليس ثمة لزوم لتأسيس جيش قوي للبلاد، لأن سوريا محاطة بدول صديقة وشعوب عربية لا تضمر لها الشر، وقد انعكس هذا على سوء تسليح الجيش لدرجة دفعت رئيس الأركان عبد الله عطفه إلى رفع تقرير لوزارة الدفاع في 25 ماي 1946 م، إقترح فيه تقوية الجيش وتزويده بالأسلحة الحديثة، حيث أن الأسلحة التي يمتلكها الجيش قديمة والذخيرة لا تكفي لأكثر من ساعة واحدة للقتال، إلا أن هذ االتقرير ظل حبرا على ورق ولم يلتفت إليه، وهذا ما جعله يكرر نفس المحاولة بتقرير آخر يحمل نفس المعنى في 28 نوفمبر 1947 م، وقد وصل إهمال الحكومة السورية للجيش إلى درجة أن الجنود الذين كانوا يؤلفون نواة الجيش راحوا يستخدمون في فتح الطرق ومكافحة الجراد وما إلى ذلك من الأشغال التي تعوق الجنود عن أعمالهم العسكرية، وهو ما دفع عبد الله عطفة رئيس الأركان إلى رفع تقرير بتاريخ 27 ديسمبر 1947 لوزارة الدفاع، حيث طالب فيه بالحد من إستخدام الجيش في هذه الأمور، والغريب أن الأمر ظل على ما هو عليه .[3]

---

[1] بشير زين العابدين، **الجيش والسياسة في سورية، دار الجباية**،(د د)، (د ب)، 2008، ص 123.

[2] باتريك سيل، **الصراع على سورية (دراسة للسياسة العربية بعد الحرب 1945 . 1958)**، (د د ر)، (د ب)،(د س)، ص 87.

[3] سيد عبد العال، **الانقلابات العسكرية في سوريا 1949 . 1954**، تق: عصام الدسوقي، مكتبة مدبولي، مصر، 2007، ص 41 .

- حرب فلسطين 1948:

وفي غضون فترة قصيرة من تأسيس الجيش كان عليه أن يواجه إختبارا قاسيا في حرب 1948، وذلك على الرغم من عدم جهوزيته وأهليته لخوض معركة لا يملك فيها أدنى ما يحتاجه من الأسلحة والذخيرة والتدريب، فقد كانت القضية الفلسطينية تسبب غليانا في الشارع السوري وتدفع بالقوات المسلحة للإنخراط في معركة استعادة الكرامة العربية إثر إصدار مجلس الأمن قرار بتقسيم فلسطين سنة 1947، وقد دفع هذا القرار بالجموع الغاضبة في دمشق إلى اقتحام السفارات البريطانية والأمريكية والبلجيكية، وسرعان ما أقر قانون التجنيد الإجباري في سوريا وصوت بالموافقة على شراء أسلحة بقيمة مليوني دولار وتطوع ثلاثون نائبا لأداء الواجب العسكري في فلسطين، كما استقال عدد من الضباط للإنضمام إلى جيش الإنقاذ تحت قيادة فوزي القاوقجي الذي جعل من سورية مقرا لقيادته.[1] كان اللواء السوري يتكون من 1876 جنديا وأول الداخلين إلى فلسطين، فاشتبك على الفور مع التنظيمات الصهيونية. ورغم انعدام خبرته ونقص تسلحه وعتاده وشح الذخيرة، ولكن ميزان القوة لم يكن في مصلحة العرب، فيما كان عدد جنود كل الجيوش العربية التي دخلت فلسطين لا يزيد عن 15 ألف استطاع اليهود حشد 70 ألف جندي، وكان اللواء السوري الوحيد الذي اخترق التحصينات اليهودية واحتل مساحة إمتدت من بركة الحولة إلى بحيرة طبرية. أما الجيش الأردني الذي يديره ضباط إنجليز فقد أصدر الملك عبد الله أوامر صريحة بعدم دخوله الأراضي التي خصصت للدولة اليهودية، وأصدر العراق أوامر مماثلة إلى جيشه لأنه كان أيضا تحت النفوذا لبريطاني فبيقت القوات العراقية في جوار القدس دون حراك مهم . ودخل الجيش اللبناني منطقة الجليل المخصصة للدولة الفلسطينية واشتبك مع اليهود واحتل بضعة قرى. أما الجيش المصري فقد دخل فلسطين من عدة أماكن أبرزها

[1] بشر زين العابدين، **المرجع السابق**، ص 124.

الطريق الساحلي في المنطقة الفلسطينية من غوة باتجاه تل أبيب وعبر بئر السبع في المنطقة الفلسطينية نحو القدس .[1]

إلا أن المساعدات التي قدمتها الدول الغربية لإسرائيل من جهة، وعدم استعداد القوات العربية للقيام بعمليات الحربية، وكذلك فساد قياداتها السياسية والعسكرية من جانب آخر أدت إلى هزيمة الجيش[2] وعندما حطت الحرب أوزارها وتم التوقيع على الهدنة في جانفي 1949 م، كانت النتائج كارثية فقد إستحوذت إسرائيل على 80 بالمئة من أراضي فلسطين وانخفض عدد الفلسطنيين من 750 الفا الى 160 ألفا، بينما تدفقت جموع اللاجئين إلى الفلسطنيين البلدان العربية.[3]

لقد كان لهزمة 1948 تأثير قوي على الشعب العربي من محيطه إلى خليجه، فقد شعر الشعب في سوريا والقوات المسلحة بالمرارة والإحباط من هذه الهزيمة ومن إستهزاء وعدم إهتمام رجال السياسية بما حدث، فبادرت إلى اذهانهنم فكرة التغيير، وقد كان هذا عاملا من عدت عوامل مهدت لإستلاء المؤسسة على الحكم في سوريا.

[1] كمال ديب، **تاريخ سوريا المعاصر من الانتداب الفرنسي إلى صيف 2011**، ط 2، دار النهار، بيروت، 2012، ص 107.

[2] بيير بوداغوفا، **المصدر السابق**، ص 35.

[3] بشير زين العابدين، **المرجع السابق**، ص 125.

الفصل الأول

انقلاب حسني الزعيم 30 مارس 1949

أولا: حياته.

ثانيا: دوره في انقلاب 30 مارس 1949.

1 – أسباب الانقلاب.

2 – أحداث الانقلاب.

ثالثا: ردود الفعل الداخلية والخارجية من الانقلاب.

1–داخليا.

2–خارجيا

رابعا: إنجازاته.

1– الداخلية.

2 – الخارجية.

خامسا: نتائج الانقلاب

أظهرت الهزيمة في حرب فلسطين 1948، عدم قدرة الفئة الحاكمة على تحقيق مهام التطور في سوريا بعد الاستقلال وكشفت عن ضرورة إعادة بناء الجهاز الحكومي، خاصة داخل الجيش الذي أدرك بعد هذه الهزيمة ضعف الأوساط البرجوازية الحاكمة وعدم قدرتها على تحقيق المهام التي اوكلت لها، ولي تجاوز هذه المرحلة كان لابد من وضع حد لها وذلك ببروز الجيش كقوة قائدة أولى للسياسية في سوريا، ففي أوائل 1949 قام الجيش بتنفيذ أول إنقلاب في سوريا بقيادة الزعيم حسني الزعيم أطاح به نظام الحكم القائم، فأقام بذلك أسلوبا لتدخل الجيش في السياسة السورية، وفي ثنايا هذا الفصل سوف نتعرف على الأسباب التي دفعت بالجيش للقيام بالإنقلاب وأهم التحولات والنتائج التي شهدتها البلاد السورية بعد الإنقلاب.

أولا: حياته.

ولد حسني الزعيم(ملحق رقم 03) في مدينة حلب عام 1889 من أب عربي وأم كردية، تلقى تعليمه في مسقط رأسه، وبعدها التحق بالأكاديمية الحربية العثمانية في إسطنبول وتخرج منها برتبة ملازم سنة 1917.[1].

إشترك حسني الزعيم في الحرب العالمية الأولى ووقع أسيرا في مصر وبعد أن أطلق صراحة تطوع في الجيش العربي تحت قيادة الملك فيصل [2] واضعا نصب عينيه أمر إعادة تنظيمه ليتلائم مع مطالب الحرب العصرية وشؤونها العسكرية الحديثة، لكن حسني الزعيم أدرك أنه لن يستطيع تحقيق أهدافه لأنه لم يتلقى آذانا صاغية من أولي الأمر بالإضافة إلى غياب المساعدات اللازمة فاضطر إلى تقديم استقالته.

---

[1] غسان حداد، **المرجع السابق**، ص 257.

[2] **الملك فيصل**: 1885-1933 هو فيصل إبن الشريف حسين بن علي أمير مكة، تلقى تعليمه في الأستانة وأنتخب عضوا بمجلس المبعوثان العثماني لعب دورا في الحرب العالمية الأولى من خلال إتصاله بالجمعيات السرية العربية في المشرق العربي، وكان على رأس الجيش العربي الذي دخل إلى دمشق على إثر انسحاب الجيش العثماني منها وأقام بمعاونة الحركة العربية فيه الحكم العربي الفيصلي، كما قام بعقد اتفاقية مع أيزمن الزعيم الصهيوني، وبعد الاحتلال الفرنسي لدمشق سقط حكمه هناك وتم تعيينه ملكا على العراق (1921-1933). ينظر، عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ج 4، ص 680.

وفي سنة 1920 التحق الزعيم بالكلية العسكرية[1] وبالقوات الفرنسية في سوريا وتلقى هناك تدريبا خاصا حسب تدريب القطاعات الفرنسية، حارب الزعيم مع قوات فيشي[2] ضد الحلفاء في سوريا، وبعد إنتصار قوات الحلفاء ألقي القبض عليه وأصدر الحكم ضده بالإشغال الشاقة لمدة عشر سنوات، ولم يطلق سراحه إلى بعد الاستقلال بأمر من الرئيس شكري القوتلي.[3]

بعد خروج حسني الزعيم من السجن أقام في دمشق، وخلال فترة إقامته هناك كان يفكر في طريقة للعودة إلى الجيش، فلم يجد حلا إلا الإتصال بفيصل العسلي[4] الذي كان محبوبا لدى رئيس الحكومة، فلازمه والتصق به كتابع له يماشيه ويرافقه كظله، كما كان الزعيم يتعامل مع جميل مردم بك رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالأسلوب والدوافع نفسها، فكان يذهب صباحا ومساءا ليأخذ مكانا متواضعا في بهو إستقبال دولته، ليثبت إخلاصه و وفائه

---

(1) بشير العوف، **الانقلاب السوري 30 آذار 1949 (أسراره ودوافعه ومراميه وكيف تمت حوادثه ؟)**، مكتبة محمد حسين النوري، دمشق، (د س)، ص 1.

(2) **الفاشية:** الفاشية بمعناها الحرفي هي الحركة التي أسسها بنيتو موسوليني في ميلانو يوم 19 مارس 1919 (مبتدئا بأعداد من قدامى المحاربين وقدامى النقابيين الثوريين) وهي النظام السياسي الذي فرضه على إيطاليا بعد وصوله إلى السلطة في 30 أكتوبر 1922. والفاشية أيضا هي إسم عام يطلق على الإيديولوجيات والحركات السياسية وأنظمة الدولة التي تتخذ موقفا قوميا متطرفا وتجنح إلى التسلط والعسكرية والتوتاليتارية . ينظر عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ج 4، ص 449.

(3) غسان حداد، **المرجع السابق**، ص 257،258.

(4) **فيصل العسلي:** سياسي سوري ولد في دمشق تلقى علومه الثانوية قي تجهيز عشير ثم في التجهيز الأولي، تخرج من كلية الحقوق بدمشق، عين مفتش في وزارة الإعاشة 1943 وفي 1945 عين بالقضاء أسس حزب التعاون الاشتراكي عام 1941، أعلن مبادئ حزبه العشرة في جلسة الثقة المنعقدة عام 1948 ببيان مفصل، ألقى خطابا عنيفا في المجلس النيابي تهجم فيه على قائد الجيش. استغله حسني الزعيم لاستثارة الجيش . وليلة قيامه بالانقلاب على عهد شكري القوتلي أعتقل فيصل العسلي وتم إبقائه في زنزانة منفردة في سجن المزة، اعترض على الجمعية التأسيسية في الانقلاب الثاني وأصدر بيانا شديدا بذلك وقاطع الانتخابات ودعا إلى ائتلاف عام جمع أقطاب الحزب الوطني وحزب الشعب. ينظر: عبد الوهاب الكيالي، المرجع سابق، ج 4، ص 682.

في خدمة صاحب الدار، وبفضل هذه السياسية وبواسطة من العسلي ومردم بك وبوجود محسن البرازيّ، أعيد حسني الزعيم إلى الجيش أمينا عاما في رئاسة الجمهورية.[1]

وبهذا عاد حسني الزعيم إلى مسرح الأحداث فتقلد منصب المدير العام للشرطة والأمن العام سنة 1948، وفي نفس العام وأثناء الحرب الفلسطينية عهد إليه بالقيادة العامة للجيش السوري والقوات المسلحة، فأعاد تنظيم الجيش وأشرف بنفسه على كل معركة خاضها الجيش ضد القوات اليهودية.[2]

بعد أن تقلد حسني الزعيم منصب رئيس الأركان أدار ظهره لفيصل العسلي الذي كان له فضل كبير لما وصل إليه، فلم يعترف الزعيم بالعسلي كزعيم ولا حتى كقرين، مما أدى إلى توتر العلاقة بينهما، فكان رد العسلي بأن إتهم الزعيم في جلسات مجلس النواب التي عقدت يوم 19 فيفري 1949 بعدم الأمانة [3] كما إتهمه هو وإبراهيم الحسيني قائد الشرطة العسكرية بأنهما خططا بوضع القنبلة التي إنفجرت في أحد مكاتب حزب العسلي.[4]

كما أتهم الزعيم بأنه وراء عملية الغش في نوعية السمن الذي يستعمله الجيش السوري وذلك بالتعاون مع التاجر المورد للجيش لقاء مبلغ من المال ، هذه الأحداث التي توالت على الزعيم ولدت لديه ذلك القرار الرهيب وهو الإنقلاب العسكري.[5]

---

[1] محمد معروف، **أيام عشتها 1949-1969 (الانقلابات العسكرية وأسرارها في سورية)**، رياض ريس للنشر، بيروت، 2003، ص 107.

[2] بشير عوف، **المصدر سابق**، ص 2.

[3] محمد معروف، **المصدر السابق**، ص 109.

[4] نذير فنصة، **أيام حسني الزعيم (137 يوما هزت سورية)**، دار الأفاق الجديدة ، لبنان، 1982، ص 16.

[5] المصدر نفسه، ص 18.

ثانيا: دوره في انقلاب 1949:

1 - أسباب الانقلاب:

لقد تعددت الأسباب التي إتخذها حسني الزعيم للقيام بانقلابه، منها ماهو عام يدخل في مصلحة الشعب ومنها ماهو خاص يمس شخص الزعيم ويمكن تحديد هذه الأسباب في ما يأتي:

1- الميرة وهي المؤسسة التي أنشئت لتأمين الخبز للشعب بسعر رخيص لكنها أصبحت فيما بعد منجما لتعمير جيوب الإقطاعيين وكبار الموظفين.

2- التركيبة الطبقية السلطوية وجذورها الإقطاعية وإرتباطاتها العائلية التي كانت في واد والشعب في واد آخر، لتأتي حكومة خالد العظم بعد حكومة جميل مردم، التي لا هم لها سوى أن تكون مقالا جديدا للاستعمار والمستعمرين ... فقال الناس " **أن يضربنا الفرنسيون بالرصاص ممكن . ولكن هؤلاء الذين أركبناهم على أكتافنا ... هل فقدوا عقولهم** ".[1]

3- تجديد الرئيس شكري القوتلي لرئاسته وتزويره لإنتخابات 1947، ولتحقيق هذا المطلب قام بإلباس بعض سرايا الجيش لباس الدرك وإنزالهم إلى دمشق لحفظ الأمن والمشاركة بتزوير الانتخابات فكان الأفراد والضباط يجوبون مراكز الإقتراع ويرغمون المنتخبين على انتخاب رجال الحكم والكتلة الوطنية.[2]

4- سخط الشعب على رجال الحكم القائم، حيث كانوا لا يرونهم إلا أداة لتنفيذ المصالح التي لا تتفق مع أغرض الأمة العربية النبيلة، إضافة إلى هذا مامنيت بالبلاد السورية

---

[1] مصطفى طلاس، **مرآة حياتي (العقد الاول) 1948 - 1958** ، ط 7، دار طلاس للنشر، سوريا، 2006، ص 111، 112.

[2] محمد معروف، **المصدر السابق**، ص 9.

على يد حكومتها من فشل ذريع في السياسة الداخلية، حتى كان من نتائجها أن سبحت البلاد في فوضى لا نهاية لها، يرافقها صعوبة الحياة المعاشية التي كانت تعانييها الأمة كغلاء أسعار المواد الغذائية، وفقدان الأشياء الضرورية كالنور والبترول وماشاكلهما مما حمل المتظاهرين على إعلان سخطهم على رجال الحكم وطلب إقالتهم من منصبهم لترى الأمة وجوها جديدة لتشكل أمورها وتتولى تصريف شؤونها.[1]

5 – الإتهامات التي كانت توجه للجيش بالمجلس النيابي من قبل الحكومة والتي تعتبر من دوافع الانقلاب، ففي الجلسة المنعقدة يوم 18 ديسمبر 1948 م وجه النائب فيصل العسلي إتهام إلى الجيش بنزوله للشارع و قيامه بإعلان الأحكام العرفية، وقد أعقب ذلك إلقاء قنبلة على دار فيصل العسلي و توجيه التهمة إلى الجيش عند مناقشة الموضوع بجلسة 19 جانفي 1949 م.[2]

ولم تنقطع حملات فيصل العسلي على الجيش وحسني الزعيم، ففي جلسة منعقدة يوم 17 مارس 1949 م قام بشن حملة عنيفة متهما فيها حسني الزعيم بالخيانة والتآمر مع الملك عبد الله على استقلال البلاد مطالبا بإحالته للمحاكمة وما إن بلغ هذا الأمر حسني الزعيم حتى قام بمعاقبة خالد العظم بصفته وزيرا للدفاع على عدم دفاعه عن قائد الجيش، ورد عليه العظم بأن فيصل العسلي لديه وثائق تدعم كلامه، ولا بد من الإطلاع عليها.[3]

6– قيام مجلس النواب بمناقشة قانون الجيش في 27 جانفي 1949 م فقام بتعديل وفرض مجموع من القوانين، دون أن يفكر بتنمية أفراده ورفع شأنهم إلى أقصى حد ممكن متناسيا بذلك أن من واجب نواب الأمة أن يصرفوا كل اهتمامهم لرعاية شؤون الجيش، والسهر على

---

(1) بشير العوف، **المصدر السابق**، ص 9 .

(2) سيد عبد العال، **المرجع السابق**، ص 62.

(3) المرجع نفسه، ص 63.

رفع معنويات الجنود وحشد جميع امكانيات الأمة لتعزيز جيشها المدافع عن حدودها فاتجهت أفكار المسئولين نحو تخفيض عدد الجيش وتخفيض رواتبهم .[1]

7- لقد تألفت في سوريا وزارة كان رئيسها ومعظم أعضائها من خارج المجلس النيابي مما يدل على أن الإنسجام بينها وبين النواب سيظل مفقودا، ولن يتيسر للنواب أن يتعاونوا مع حكومة ليست منهم، رغم أنها كانت حائزة على ثقة الأكثرية المفروضة على المجلس، هذه الأكثرية التي لا تعرف واجباتها حيال الأمة إلا ما يصل منها بمصالحها الخاصة.[2]

8- الظروف الغير مستقرة التي مرت بها سوريا بعد حرب فلسطين 1948، التي خاضها الجيش السوري إلى جانب الجيوش العربية الأخرى، وكشفت مدى ضعف الجيش والحكومةفي مواجهة الحرب، وإتهام الجيش بهذه الهزيمة مما أدى إلى غضب الشعب السوري، إضافة إلى تصاعد الإستياء والنقمة من الوضع الإقتصادي المتدهور والفوضى في أوساط الجيش.[3]

9- ونتيجة لتدهور الأوضاع قامت مجموعة من الاضطرابات الواسعة شملت مناطق كثيرة من سوريا، فأمر حسني الزعيم رئيس الأركان بالتدخل وتهدئة الأوضاع، ففرضت الأحكام العرفية وأغلقت المدارس وأخضعت الصحف للرقابة ، ونتيجة لهذه الاجراءات عاد النظام و الإستقرار، وكان لهذا النجاح الذي صنعه الجيش أثر كبير في تهميش السياسة المدنية وقيام الإنقلاب.[4]

10- قيام رئيس الجمهورية شكري القوتلي مع وزير الدفاع خالد العظم في 15 فيفري 1949 م بزيارة أحد المستودعات الجيش، قادتهما الجولة إلى مكان وجود ثكنات السمن، فطلب الرئيس فتح واحدة منها فوجد لون السمن مائلا إلى السواد وحين وضعت قطعة منه في المقلاة إنبعثت منها رائحة كريهة، فصدر أمر بأخذ نماذج منها ليجري تحليلها كيميائيا فكانت النتيجة تدل على وجود غش فيه، فأمر وزير الدفاع بإحالة أنطوان البستاني المشرف

---

(1) بشير العوف، **المصدر السابق**، ص 14.

(2) بشير العوف،**المصدر السابق**، ص 12.

(3) فهد عباس السبعاوي، **العلاقات السورية الأمريكية (1949 - 1958)**، دار غيداء، الأردن، 2013، ص 61.

(4) محمد معروف، **المصدر السابق**، ص 95 .

على لجان العقود، ولجان الاستلام، إلى المحاكمة وتوقيفه، وصدرت أوامر بالوقت نفسه بالقبض على متعهدي السمن الذين سلموا السمن مغشوشا، وكفت يد المحللين الكيماويين الذين أعطوا تحاليل كاذبة بالسمن المغشوش، وكفت أيضا أيدي ضابطين عضوين في هيئة إستلام السمن وأحيلوا جميعا للقضاء العسكري.[1]

أحدثت هذه التدابير ضجة في مختلف الأوساط، لاسيما في أوساط الجيش وتأثرت قيادة الجيش بما قيل وكتب ونشر عن هذه القضية، وأعتبر ذلك تشهيرا بالجيش بصورة عامة.

2 – أحداث الانقلاب:

في 20 مارس 1949 م إجتمع حسني الزعيم بعدد من الضباط في مؤتمر عقد في مركز قيادته بالقنيطرة، للتباحث فيما وصل إليه حال الجيش، حيث تم الإتفاق على إعداد مذكرة تكون بمثابة إنذار للسياسيين، وتطالب كذلك بإيقاف النائب فيصل العسلي وإحالته للمحاكمة بسبب تهجمه على الجيش النيابي مع عدم التعرض في المستقبل لمناقشة أمور الجيش في جلسات المجلس النيابي العلنية، فقام حسني الزعيم بتسليم المذكرة للرئيس في حضور خالد العظم إلى أن رد الرئيس لم يكون حسنا حيث قال له: " **أهكذا أصبح الجيش ؟ هل أصبح الضباط يشتغلون مثل المخاتير ويحررون المحاضر؟** " وعند التشاور بين الرئيس القوتلي وخالد العظم في أمر هذه المذكرة إقترح العظم عزل الزعيم لأنه أصبح خطرا[2]، وفي هذا يقول خالد العظم في مذكراته، بعد خروج الزعيم من مكتب الرئيس: إلتفت إلي الرئيس وقال: " **ماذا كان علينا أن نعمل ؟** " " **فأجبت هذا رجل خطير وقبل أن يتعشى بنا يجب أن نتغذى به فل نصدر فورا مرسوما بتسريحه** " فقال الرئيس: " **لا لا ومن نعينه محله** " فقلت: " **من تشاء ؟** " فقال: " **فوزي السلو إجتمع به في هذين اليومين وأنشأ معه علاقة طيبة** " فقلت: " **عرفته في باريس ، حينما أرسلتموه ليساعدني في مشترى الأسلحة لا بأس به، لكني لا أظن أنه يملأ المنصب في هذه الأزمة** " وقال الرئيس: " **هو أفضل من**

---

(1) هشام عثمان، **تاريخ سوريا الحديث**، المرجع السابق، ص 182، 183.

(2) سيد عبد العال، **المرجع السابق**، ص 67

سواه ومؤتمن ".[1] وعلى إثر هذا التصرف إجتمع حسني الزعيم مع ضباط في منزل نذير فنصة [2] وكان ذلك في منتصف الليل ومن بين كبار الضباط الذين الذين شاركوا في الاجتماع:

الضباط	الإنتماء
سامي الحناوي	كردي
أديب الشيشكلي	شركسي
محمود شوكت	كردي
بكري قوطرش	كردي
أرام كره موكيان	مسيحي
بهيج كلاس	مسيحي
باصيل صوايا	مسيحي
أنطوان سعادة	مسيحي من لبنان
رفعت خانكان	شركسي
عزيز عبد الكريم	علوي

جدول يمثل أسماء كبار الضباط المشاركين في إنقلاب حسني الزعيم .[3]

ومن خلال هذا الإجتماع تبين أن الانقلاب سوف يحدث، حيث طلب الزعيم من نذير فنصة أن يحضر له القرآن الكريم من أجل القسم على الكتاب، وحفظ سر هذا الإجتماع وسر القرار بالانقلاب الذي موعده 29 مارس 1949 م، فتوالى الضباط واحدا إثر الآخر للقسم على الكتاب الكريم، بأنه سيحفظ السر هذا الإجتماع وسر القرار بالانقلاب الذي موعده في 29 مارس 1949 م بعدها بدأ الإجتماع يأخذ طابعا عسكريا تقنيا، فوضعت على

(1) خالد العظم، **مذكرات خالد العظم**، دار المتحدة للنشر، لبنان، 1973، ج 2، ص 191.

(2) نذير فنصة، **المصدر السابق**، ص 23.

(3) بشير زين العابدين، **المرجع السابق**، ص 148.

الطاولة الخرائط التي أحضرها المجتمعون، وبدأ الزعيم يوزع مهمات الإستيلاء على العاصمة وكيفية تحرك القطاعات العسكرية لمحاصرة المباني العامة ومنازل كل من رئيس الجمهورية وخالد العظم والنواب وبعض السياسيين.[1]

عند الساعة الثانية من بعد منتصف ليل الثلاثاء _ الأربعاء 30 مارس 1949 م بدأت قطعات من الجيش السوري تتحرك باتجاه العاصمة السورية، فضربت حولها النطاق العسكري المسلح استعدادا لكل طارئ ومنعا للدخول والخروج منها وإليها، ثم أخذت قطعات أخرى تتحرك في داخل المدين مستهدفة الوصول إلى المراكز المعينة لها في مختلف أنحاء العاصمة، بغية المحافظة على الأمن والحيلولة دون وقوع أي إخلال بالنظام ثم ذهبت قوة إلى دائرة الشرطة وأخذت على عاتقها إدارة مقاليد الأمن داخل المدينة تنفيذا للخطة الرامية إلى تولي الجيش المحافظة على الأمن والنظام، وكذلك كان الحال في دائرة قيادة الدرك السوري حيث بات الأمر من خصائص الجيش تبعا لأوامر القيادة العامة.[2]

وفي اليوم نفسه كما قامت فصيلة أخرى في اليوم نفسه باعتقال رئيس الجمهورية القوتلي ورئيس الوزراء خالد العظم.[3]

وفي صباح 30 مارس 1949 م إستيقظت البلاد لتجد نفسها وسط انقلاب لم يخطر على بالها، وأصبحت ترزح تحت الأحكام العرفية فقد انتشرت المدرعات والكتائب العسكرية قي كل زاوية وشارع [4]، أما حسني الزعيم فكان يعمل على إنتزاع استقالة كل من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، إلا أنهما ظلا يقاومان حتى 7 أفريل 1949 م، وفي هذه الأثناء دعى مجلس النواب لعقد جلسة لدراسة الوضع الجديد وقد تبنى هذا الإجتماع ثلاث احتمالات هي:

---

[1] نذير فنصة، **المصدر السابق**، ص 23.

[2] بشير العوف، **المصدر السابق**، ص 21، 22.

[3] خيرية قاسمية، **مذكرات محسن لبرازي 1947 – 1949**، الرواد للنشر، بيروت، 1994، ص 152.

[4] غسان حداد، **المرجع السابق**، ص 31.

أولا – تنصيب فارس الخوري رئيسا للجمهورية لأن رئيس مجلس النواب هو الذي يحل محل الرئيس في حالة الغياب أو الوفاة، ولم يكن هنالك مانع لقبول فارس الخوري لتمتعه بشعبية كبيرة، إلى أن عدم تقبل المجلس للإنقلاب حال دون ذلك.

ثانيا – تعديل الدستور بحيث ينص على حالة شغور منصب رئيس الجمهورية وكيفية مواجهة هذه الحالة.

ثانيا – حل مجلس النواب وإجراء إنتخابات جديدة.

إلا أن أعضاء المجلس لم يتفقوا على أي قرار من هذه الاحتمالات، ورفض غالبية النواب التعاون مع الحكومة الجديدة، فانتهى اجتماع المجلس دون إتخاذ أي قرار، وقام الانقلابيين بحل المجلس.[1] وتزامن ذلك صدور بلاغ رقم (1) لتبرير أسباب قيام الانقلاب لقد حمل إنقلاب 30 مارس 1949 م حسني الزعيم مباشرة إلى رئاسة الجمهورية السورية إذ أنه تفاجأ بسرعة تقبل الانقلاب سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، حيث صارت المظاهرات في المدن السورية تأييدا للحكم الجديد، وبادر أكثر من سبعين نائبا في المجلس الوطني بإعلان تأييدهم للانقلاب، كما قابل العديد من كبار الساسة السوريين الانقلاب بالترحيب، وانعكس ذلك في استجابة الكثير منهم إلى دعوة رئاسة الأركان للتباحث في تشكيل حكومة جديدة، وكان على رأس المستجيبين لتلك الدعوة ناظم القديسي، معروف الدواليبي، أكرم الحوراني و عادل أرسلان وفي هذه الأثناء كان فارس الخوري يسعى جاهدا للحصول على إستقالة شكري القوتلي والتي أعلنت رسميا في 7 افريل 1949 م.[2]

ثالثا: ردود الفعل الداخلية والخارجية من الانقلاب.

1 – الداخلية:

لقد كان انقلاب الزعيم الانقلاب الأول في تاريخ سوريا الحديث، وقد قابله الجيش والشعب السوري في بادئ الأمر بالسرور والابتهاج، لأنه قضى على ما اشتهر به عهد القوتلي من

---

[1] صلاح العقاد، **المرجع السابق**، ص 95، 96.

[2] بشير زين العابدين، **المرجع سابق**، ص 152.

الميوعة والإستهتار والمحسوبية وتسخير المصالح العامة للأغراض الشخصية[1]، لذلك رحبت به الطبقات الوسطى في المدن والقرى، وجماهير الفلاحين والعمال ومن يمثل هذه الفئات داخل الجيش، وقام الطلبة بمظاهرات التأييد للجيش لسحق الحكم الفاسد، وأرسلوا برقيات التأييد للزعيم.[2]

أما الأحزاب السياسية فقد تفاوت تعاطفهم مع الحكم الجديد، فالحزب الوطني انقسم على نفسه فمنهم من أيد الانقلاب كإحسان الجابري، أحد زعماء حلب، وصبري العسلي ومخايل إليان مع الحزب الوطني في دمشق، وقرر هؤلاء التعاون مع الزعيم باتفاق سري بينهم وبين محسن البرازي الذي عين رئيسا بمجلس الوزراء، كما أن حزب البعث بقيادة عفلق والبيطار قد أشاد في البداية بانقلاب الزعيم وطالب بمحاكمة المسئولين عن فضائح الحكم الماضي وبتشكيل حكومة مؤقتة توقف الرشوة وتسرح الموظفين غير الأكفاء المحسوبين على العهد القديم، ثم فلسفة الإنقلاب ووصفه بأنه عصر جديد أن حسني الزعيم سيحل مكانا بارزا في التاريخ أما حزب الشعب فقد ترك الأمر إلى أعضاء الحزب ليقرر كل فرد بنفسه ولكنهم قرروا جميعا تأييد النظام بل مدحه.[3]

2 - الخارجية:

مصر: اعترفت الحكومة المصرية بحكومة حسني الزعيم، بعد الزيارة التي قام بها الأستاذ عبد المنعم محمد القائم لأعمال المفوضية المصرية في دمشق يوم 23 أفريل 1949 م لمقابلة رئيس مجلس ووزير الداخلية والدفاع الوطني حسني الزعيم وأبلغه نص اعتراف الحكومة المصرية بالعهد الجديد في سوريا والذي جاء فيه: " **قرر مجلس الوزراء في جلسة اليوم الاعتراف بالحكومة السورية الحاضر فالمرجو إبلاغ ذلك لحكومة سوريا وقد أبلغنا من جهتنا القائم بأعمال المفوضية السورية في القاهرة** ".[4]

---

[1] فضل الله أبو منصور، **أعاصير دمشق**، (د د)، (د ب)، (د س)، ص 48.

[2] سيد عبد العال، **المرجع السابق**، ص 70.

[3] محمد معروف، **المصدر السابق**، ص 112، 113.

[4] بشير العوف، **المصدر السابق**، ص 198،199.

السعودية: جاء اعتراف المملكة السعودية بحكومة الزعيم من خلال ما تناولته البرقية التي أرسلها الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود إلى الزعيم جاء فيها:"**حضرة صاحب الدولة حسني بك الزعيم رئيس الوزارة السورية دمشق. يطيب لنا وقد وفق الله مسعاكم إلى إقامة حكومة سورية جديدة وفي نفس الوقت الذي نعترف به نوجه إلى دولتكم التهاني الصميمة المشفوعة بالطيب تمنياتنا النجاح لدولتكم والرفاهية والسعادة للشعب السوري الشقيق** ".[1]

لبنان: كان صدى انقلاب حسني الزعيم في لبنان سيئا نظرا للعلاقة المتينة التي كانت تربط رياض الصلح[2] رئيس وزراء لبنان بالرئيس شكري القوتلي، فأخذت الصحف اللبنانية المقربة من رياض الصلح تهاجم الانقلاب بضراوة مما أثار غضب حسني الزعيم [3] فكانت ردة فعله أن قام بمساندة أنطوان سعاد رئيس الحزب القومي السوري، الذي كان يتمنى القيام بانقلاب في لبنان فاستغله حسني الزعيم من أجل تهديد خصومه في لبنان، إلا أن أنطوان سعادة [4] فشل في تدبير الانقلاب فاضطر الزعيم إلى تسليمه للحكومة اللبنانية إستجابة لطلبها.[5]

وجاء اعتراف لبنان صباح يوم السبت 23 أفريل 1949، حيث تلقت الوزارة الخارجية السورية من الوزارة الخارجية اللبنانية برقية جاء فيها: " **معالي وزير الخارجية السورية**

---

[1] بشير العوف، **المصدر السابق**، ص 199.

[2] **رضا أحمد الصلح:** سياسي ورجل دولة عربي ، ولدا بصيدا وأصبح من أعيان بيروت تولى وظائف حكومية ثم أنتخب نائبا عن بيروت لمجلس المبعوثان العثماني 1909، وإشترك في الحزب الحر العربي المعتدل بالأستانة وحزب الحرية والائتلاف نفاه الأتراك إبان الحرب العالمية الأولى وبعد الحرب عينه الملك فيصل ووزير للداخلية فرئيسا للمجلس السوري ، فوزيرا للداخلية ثانية .ينظر: عبد الوهاب الكيالي ، المرجع السابق، ج 2، ص 829.

[3] هشام عثمان، **تاريخ سوريا الحديث**، المرجع السابق، ص 196.

[4] **أنطوان سعادة:** 1904 – 1949 سياسي ومفكر لبناني، مؤسس الحزب السوري القومي الاجتماعي، درس في مدرسة الشوير ثم في ثانوية يرمانا، عمل مدرسا للغة الألمانية في جامعة بيروت الأمريكية حيث بدأ نشاطه الفكري السياسي أتهم بتدبير عصيان مسلح 1949 فلجأ إلى سوريا إلا أن حسني الزعيم قام بتسليمه للسلطة اللبنانية التي نفذت فيه حكم الإعدام. ينظر: عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ج 1، ص 264، 265.

[5] عبد الرحمن البيطار، **تطور الوحدة السورية اللبنانية من نشوب الحرب العالمية الأولى إلى ما بعد الاستقلال 1939 – 1950**، منشورات إتحاد الكتاب، دمشق، 1998، ص 191.

دمشق، أتشرف بإبلاغ معاليكم اعتراف الحكومة اللبنانية بحكومتكم ، وأرجوا للحكومة السورية ولمعاليكم حسن التوفيق متمنيا للشعب السوري الشقيق الرفاهية والمجد ."[1]

الأردن: رحبت الحكومة الأردنية بانقلاب حسني الزعيم، فهي كانت ترى أن هذا لصالحها وأن الزعيم من مؤيدي مشروع سوريا الكبرى، ولتأكيد الحكومة الأردنية لموقفها أصدر الديوان الملكي الأردني بيان بتاريخ 19 افريل 1949 م جاء فيه : " **إن الانقلاب حادث مفاجئ قام به الجيش السوري، وإن حدوثه بهذا الشكل يدل على أن الرأي العام في سوريا يريد أن يشيد بناء الدولة على أساس صحيح من المتانة والأمانة، وليس هنا من فكر إلى التعاون مع سوريا الحاضر حتى تقول الأمة كلمتها كما كان التعاون في السابق**".[2]

العراق: جاء اعتراف الحكومة العراقية بالانقلاب بأنها لا ترى أن هناك حاجة لتقديم اعتراف بالوضع الجديد قي سوريا، بما أنها معترفة باستقلال سوريا وتبدل الحكومات الداخلية لا يؤثر على العلاقات الخارجية.[3]

تركيا: بالنسبة لموقف تركيا ففي البداية نجدها سخرت صحفها لإنتقاد تدخل الجيش في السياسة معلنة دعوتها لدعم مشروع سوريا الكبرى وحذرت الحكومة السورية من أي تدخل في موضوع الإسكندرونة[4]، أما حسني الزعيم فقد حاول الإعراب عن صداقته للأتراك وأبدى إعجابه بنهضتهم الحديثة وأن سوريا ستحافظ على علاقات الصداقة وحسن الجوار معهم وذلك من خلال تحالف يضم تركيا وسوريا والعراق من أجل مكافحة الشيوعية والوقوف ضد الاعتداءات الصهيونية، ومن خلال هذه التصريحات عملت حكومة أنقرة على بدء

---

(1) بشير العوف، **المصدر السابق**، ص 199.

(2) منصور ميسوم عبيدات، موقف **الأقطار السورية من مشروع سوريا الكبرى 1920 – 1951**، مجلة المنارة، العدد 1، المجلد 15، الأردن، 18 أوت 2008، ص 24.

(3) بشير عوف، **المصدر السابق**، ص 200.

(4) **الإسكندرونة:** يقع لواء الإسكندرونة في الزاوية الشمالية الغربية من بلاد الشام ، تبلغ مساحته 4802 كم مربع، تعتبر مشكلة الإسكندرونة من أهم المشاكل العالقة بين العرب و الأتراك التي أفرزتها السياسة الفرنسية في سوريا خلال فترة الانتداب، إذ إنها أدت دورا كبيرا في خسارة هذا الجزء من تراب الوطن العربي. ينظر، حسام النايف، لواء إسكندرونة حكاية وطن سلب عنوة، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2013، ص 5.

المفاوضات بينها وبين سوريا بقصد تسوية المشاكل العالقة بينهما، كما أعلن الزعيم يوم 23 أفريل 1949 م التعاون مع تركيا لحل مشكلة الإسكندرونة، في مقابل هذا أعلنت الحكومة التركية اعترافها بحكومة حسني الزعيم يوم 27 افريل 1949 م.[1]

الإتحاد السوفيتي: إتسم موقف الإتحاد السوفيتي بالسلبية وعدم الترحيب بالانقلاب، حيث تم وصفه بأنه حكم غير شرعي ويمثل الدكتاتورية العسكرية المتمردة على الحكومة الديمقراطية، فحسب نظرهم فهو يمثل الإستبداد الأمريكي والفرنسي[2]، وأكد الإتحاد السوفيتي هذا الكلام من خلال المضمون الذي نشرته وكالة تاس يوم 28 أوت 1949 م جاء فيه ما يلي: " **كان انقلاب حسني الزعيم في 30 مارس 1949 م مؤامرة دبرتها وكالة المخابرات الأمريكية بالتعاون مع السفارة الفرنسية بدمشق للإطاحة بالنفوذ البريطاني في المنطقة فمن المعروف أن هذه المنطقة الغنية بالنفط تشهد صراع الحلفاء من أجل الثروة** " بالإضافة إلى هذا البيان أكد بعض الباحثين هذه الفكرة من خلال قولهم: " **أن الانقلاب حركة داخلية محضة. قامت الدول الأجنبية بإستغلالها لخدمة مصالحهم، وأن تصديق الزعيم على الاتفاقيتين مع كل من فرنسا وأمريكا كان نتيجة حاجته إلى كسب الأصدقاء أكثر مما هو دعم أمريكي أو فرنسي سابق للانقلاب** ".[3]كما كتبت صحيفة البرافدا بأن انقلاب حسني الزعيم ما هو إلا صورة من صور الصراع الأمريكي البريطاني فعلقت قائلة: " **أن دكتاتورية الزعيم ما هي إلى حلقة من حلقات تلك المخططات الرامية لإقامة كتلة شرق أوسطية، تحظى بمساندة الولايات المتحدة، وأن الانقلاب جاء نتيجة المنافسات البريطانية الأمريكية على الموارد النفطية والقواعد الإستراتيجية في تلك المنطقة** ".[4]

---

(1) محمد صالح حينور الزيادي، **مسار العلاقات السورية – التركية بين الواقع والطموح 1949-1954**، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، العدد 2، المجلد 9، العراق، 18 فيفري 2016، ص 360، 361.

(2) أديب صالح الهيبي، **المرجع السابق**، ص 37.

(3) رنا عادل سما، **العلاقات السورية السوفييتية السياسية والاقتصادية والثقافية 1946-1985**، مذكرة ماجستير، تخصص تاريخ معاصر، جامعة دمشق، قسم تاريخ، سوريا، 2015، ص 44.

(4) المرجع نفسه، ص 38،39.

الولايات المتحدة الأمريكية: لقد وجهت العديد من الاتهامات للولايات المتحدة الأمريكية بأنها هي التي دبرت انقلاب حسني الزعيم، فحسب ما ذكره مايلز كويلاند رجل المخابرات المركزية الأمريكية (CIN) في سوريا آنذاك، حيث قال: " **أن انقلاب حسني الزعيم من إعدادنا وتخطيطنا حيث كلفنا فريق العمل السياسي بإدارة اللواء ميد بإنشاء علاقات صداقة مع حسني الزعيم وأخذا يتداولان بفكرة الانقلاب ووضعت كافة الترتيبات للانقلاب في السفارة الأمريكية** ".[1] كما أن الحكومة الأمريكية أخذت علما من بعثتها الدبلوماسية الموجودة في دمشق أنها متورطة بعملية الانقلاب الذي يعده حسني الزعيم، وأنها لم تبلغها بالتفاصيل خطوة بخطوة لأنها هي التي أبلغت وزيرها المفوض هناك أن الحصول على التفاصيل لا يثير إهتمامها لا من قريب أو بعيد.[2] إن التطورات التي رافقت الإنقلاب تؤكد أن الو م أ كانت وراءه لغرض الاستفادة منه في مسألتين الأولى توقيع معاهدة الهدنة مع اليهود في فلسطين المحتلة والثانية بإقرار اتفاقية التابلايين التي كانت معلقة بسبب معارضة الرأي العام السوري، وبعد توقيع إتفاقية الهدنة مع اسرائيل في 23 أفريل 1949 [3]، ومعرفة وزير الخارجية الأمريكية بإعتراف الدول العربية بحكومة الزعيم، أقتنع الوزير بضرورة الإعتراف بنظام الزعيم، فقام بكتابة برقية أرسلها إلى الرئيس الأمريكي ترومان [4] في 25 أفريل 1949 جاء فيها: " **الزعيم.... قد وطد...عزمه على أن تحترم سورية إلتزاماتها**

---

[1] باسل نصيف جبر، **إنقلاب حسني الزعيم 1949 و موقف الولايات المتحدة الأمريكية منه**، مجلة الأستاد، العدد 208، المجلد الأول، (د ب)، 2014، ص 264.

[2] مايلز كويلند، **لعبة الأمم**، تر: إبراهيم جزيتي، (د د ر)، بيروت، 1970، ص 52.

[3] المرجع نفسه، ص 264.

[4] **هاري ترومان:** 1884 – 1982، الرئيس الثالث والثلاثين للولايات المتحدة الامريكية ولد في ميسوري وأصبح نائبا لها في مجلس الشيوخ عام 1934 إختراه روزفلت لمنصب نيابة الرئاسة الامريكية عام 1944 وخلفه لدى مماته في العام التالي قرر إستخدام القنبلة الذرية ضد اليابان سنة 1945، صاحب مبدأ ترومان. ينظر : عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ج 1، ص 724.

الدولية ، وقدم الدليل على صدقه باشتراكه في مباحثات الهدنة مع إسرائيل ".[1] وجاء رد الرئيس ترومان يوم 25 أفريل 1949 م بالموافقة على حكومة الزعيم.[2]

رابعا: إنجازاته.

بعد نجاح حسني الزعيم بتنفيذ انقلابه عمل على تحقيق مجموعة من الإنجازات سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي هي:

1- داخليا:

أ- إداريا:

بعد نجاح الانقلاب بدأ حسني الزعيم يفكر في طريقة من أجل الاستيلاء على السلطة السياسية بالإضافة إلى السلطة العسكرية، فقام باستدعاء مجموعة من النواب إلى دمشق وإبلاغهم بأسباب وأهداف الانقلاب، كما التقى أيضا بالسيد فارس الخوري رئيس مجلس النواب و تداول معه وتبادلا وجهات النظر وفي هذا السياق قال فارس الخوري للزعيم بأن عمله هذا غير شرعي ولكن يمكن إضفاء الشرعية على الحكم بطريقة ما. فقام السيد الخوري بزيارة الرئيس شكري القوتلي في المستشفى العسكري بضاحية المزة المجاورة للعاصمة دمشق وحاول إقناعه بتقديم استقالته إلا أن القوتلي رفض بإصرار، [3] و إعتبر الانقلاب عصينا لا يجب التصديق عليه، بل وطلب من الخوري أن يجمع نواب المجلس لكي يحكموا في شرعية ما حدث بالبلاد، ويعلنوا حكمهم للشعب ليقول كلمته في الموضوع[4] فطلب الزعيم من الخوري أن يقوم بدعوة المجلس النيابي لعقد دورة خاصة وإعلان عدم شرعية الانقلاب، وحضر إلى هذه الجلسة 76 نائبا من أصل 136 نائبا في مبنى وزارة الخارجية إستمر الاجتماع طيلة ليلة 31 مارس، ووصلوا إلى قرار تأييد حسني الزعيم، إلى

---

[1] فهد عباس السبعاوي، **المرجع السابق**، ص 27.

[2] المرجع نفسه، ص 264.

[3] غسان حداد، **المرجع السابق**، ص 34 .

[4] سيد عبد العال ، **المرجع السابق**، ص 83، 84 .

أن الزعيم إعتبر هذا التأييد غير كاف فأصدر في الأول من أفريل أمرا بحل المجلس النيابي بعد أن أنهكته المماحكات الدستورية .[1]

أما الرئيس القوتلي لم يستمر طويلا بعدما حبذ له خالد العظم قبول الاستقالة، وبالفعل قام القوتلي وخالد العظم بتقديم الاستقالة من منصب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء في 6 أفريل 1949 م، وأصدر الزعيم أمرا بمصادرة أملاك القوتلي، وكان قد أصدر مرسوما لتأليف لجنة للتحقيق بالمساوئ وسوء الإستعمال، ووضع الحجز الإحتياطي على أموال والملاك المتهمين، وفي هذه الأثناء كانت قد استمرت محاولات لتكوين الوزارة الأولى عقب الإنقلاب والتي أوكل إلى فيض الأتاسي أمر تكوينها، حيث كللت محاولاته بالنجاح وصدر مرسوم تأليفها تحت زعامة حسني الزعيم نفسه في 16 أفريل 1949تحت رقم 209 وحددت أولى الجلسات يوم الإثنين 18 أفريل 1949 م [2]، وفي هذه الوزارة إحتفظ الزعيم لنفسه بوزارتي الدفاع والداخلية أما بافي المناصب فقد تقلدها كلا من:

1 . عادل أرسلان نائب للرئيس ووزير للخارجية.

2 . خليل مردم بك وزيرا للمعارف والصحة.

3 . حسن جبارة وزيرا للمالية والاقتصاد الوطني.

4 . فتح الله صقال وزيرا للأشغال.

5 . نوري الإيبش وزيرا للزراعة.

أقرت الحكومة عددا من الاتفاقيات منها اتفاقية التابلاين التي تسمح بمرور النفط من السعودية إلى البحر المتوسط عبر سوريا، واتفاقية النقد مع فرنسا، كما طورت الجيش السوري تنظيما وتسليحا بالتعاون مع فرنسا، وطورت مؤسسات التربية والتعليم العالي وقامت بتحديث الجامعة السورية، بعد أن عينت الدكتور قسطنطين زريق رئيسا لها.[3]

---

(1) باتريك سيل، **المرجع السابق**، ص 113 ، 114 .

(2) سيد عبد العال، **المرجع السابق**، ص 84 .

(3) **التقرير السابق**، ص 12 .

وفي الأيام الأولى من شهر جوان، فوجئ مجلس الوزراء بمشروع إستفتاء الشعب، وبتاريخ 4 جوان 1949 م صدر مرسوم رقم 106 يشير إلى إستفتاء الشعب السوري وإلى دعوة الناخبين إلى الإقتراع السري، لانتخاب رئيس الجمهورية، وبتاريخ 6 جوان 1949 م صدر مرسوم رقم 111 يبين كيفية استفتاء الشعب السوري في الأمور المنصوص عنها في المرسوم التشريعي رقم 106، وقد فتح باب الترشيح لرئاسة الجمهورية أمام كل شخص تتوافر فيه الشورط القانونية، وكان من البديهي أن لا يتقدم أحد لمنافسة الزعيم، فيقي المرشح الوحيد في الميدان، وبتاريخ 19 جوان 1949 م قدم الزعيم ترشيحه لرئاسة الجمهورية وأعلن بيانه على الأمة.[1]

وفي يوم السبت 25 جوان جرى الاستفتاء العام في جميع أنحاء البلاد السورية، وفي صباح الأحد 26 جوان 1949 م إجتمع مجلس الوزراء وإطلعوا على نتيجة الإستفتاء التي ضربت الرقم القياسي وأعلن الزعيم حسني الزعيم رئيسا للجمهورية السورية.[2] ورفع إلى رتبة مشير وخول بإصدر دستور جديد، وكلف محسن البرازي بتكوين وزارة جديدة .

وقد تشكلت الوزارة الجديدة على النحو التالي:

1 . الدكتور محسن البرازي رئيسا للوزراء ووزير للداخلية والخارجية.

2 . مصطفى الشهابي وزيرا للعدل.

3 . خليل مردم بك وزيرا للمعارف والصحة.

4 . حسن جبارة وزيرا للإقتصاد الوطني والمالية.

5 . نوري الإيبش وزيرا للزراعة.

6 . فتح الله الصقال وزيرا للأشغال العامة.

7 . اللواء عبد الله عطفة وزيرا للدفاع.[3]

---

[1] فتح الله ميخائيل صقال، **من ذكريات حكومة الزعيم حسني الزعيم (خواطر وأراء)**، دار المعارف، مصر، 1952، ص 81، 82 .

[2] فتح الله ميخائيل صقال، **المصدر السابق**، ص 83، 84.

[3] **التقرير السابق**، ص 13.

وبعد تشكيل الوزارة انتقل حسني الزعيم لتنظيم السلطتين التنفيذية والتشريعية فأصدر مرسوما نص على ما يلي:

1 / يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية بمؤازرة الوزراء.

2 / يشرف مجلس الوزراء على جميع إدارات الدولة ومؤسساتها.

3 / يختار رئيس الجمهورية رئيس الوزراء ويقبل إستقالته وينهي عمله بمرسوم.

4 / يعين رئيس الجمهورية الوزراء ويقبل استقالتهم وينهي عملهم بمرسوم يصدر بناءا على اقتراح رئيس مجلس الوزراء.

5 / تصدر أعمال رئيس الجمهورية بمرسوم.

6 / تحمل المراسيم الصادرة عن مجلس الوزراء، والمراسيم العادية توقيع رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء والوزير المختص بإستثناء المرسوم الذي يتضمن تعيين مجلس الوزراء، أما المراسيم ذات الصفة الدستورية أو التشريعية فتحمل إلى جانب توقيع رئيس الجمهورية و توقيع رئيس مجلس الوزراء.[1]

كما قام أيضا بإنشاء مكتب للمظالم في مقر القيادة العامة للبحث في الشكاوى المرفوعة للقيادة العامة.

– إحداث مديرية عامة للدعاية والنشر مرتبطة برئيس مجلس الوزراء والتي تتألف من: مديرية الدعاية، دائرة النشر والدراسات، دائرة الإذاعة.

– حل الأوقاف الذرية ومنع إنشاء الوقف الذري أو المشترك، وبطلان كل حكم ينشىء وقفا من هذا النوع وممنوع تسجيله في السجل العقاري.

– حل الأحزاب وختم مكاتبها بالشمع الأحمر، ومنع الموظفين من الانتماء إلى أي حزب أو القيام بأي نشاط سياسي غير ناشئ عن واجب الوظيفة.[2]

---

[1] هشام عثمان، **تارخ سوريا الحديث**، المرجع السابق، ص 195، 196.

[2] هاشم عثمان، **المرجع السابق**، ص 199–201.

ومن أهم الأعمال التي قام بها حسني الزعيم أيضا محاولة عزله الدين عن الدولة وسيادة قانون الدولة في جميع المرافق.[1]

ب- الجيش:

أقدم حسني الزعيم على تسريح عدد كبير من الضباط و الجنود، وهم ما يزالون في الجبهة إذ مضى عليهم سنة وستة أشهر تقريبا وهم في خطوط النار فأصدر الأمر بتسريحهم فجأة وبصورة إعتباطية دون أية تعويضات[2]، وقام باستبدالهم بأجانب مأجورين يطلق عليهم (الخبراء) يكون ولائهم للشخص الذي يدفع لهم مرتباتهم وهو حسني الزعيم بالذات، بالإضافة إلى هذا شرع الزعيم بإنشاء فرقة خاصة من الجيش لا ينخرط فيها إلا الذين يقسمون له شخصيا بيمين الطاعة والولاء، وقد تولى قيادة هذه الفرقة المقدم بديع بشو، وإستدعى حسني من تركيا عددا من الضباط بقيادة الجنرال أورباي، قيل أنهم خبراء أتوا لتنظيم الجيش السوري والإشراف على تدريبه، فسلمهم كل الأسرار العسكرية وأطلق يدهم في كل شيئ، فما كان عليهم إلا أن رفعوا تقاريرهم إليه وحده، وقد عثر على أحد تلك التقارير لما إعتقل الزعيم جاء فيه:

" **بعد الجولات التفتيشية التي قمنا بها على مختلف قطعات الجيش السوري وجدنا أن كل القطاعات التي لها أهميتها والعنصر الهام هي بقيادة أشخاص من الأقليات ، لذلك نقترح إبدال أولئك القادة بمسلمين سنيين** " وبعد الخبراء الأتراك استدعى خبراء فرنسيين، ولكنه لم يتفق معهم لأنهم أبو إلا أن يظلوا في ثيابهم العسكرية، وهو يريدهم أن يرتدوا ثيابا تخفي حقيقتهم.[3]

ت - الضرائب:

عقد مجلس الوزراء في أوائل شهر جوان 1949 جلسة تم فيه اقتراح أربعة مشاريع أعدتها وزارة المالية، ترمي من خلالها إلى فرض ضرائب إستثنائية على جميع طبقات الهيئة

---

(1) محمد فرج، **المصدر السابق**، ص 53 .

(2) فضل الله ابو منصور، **المصدر السابق**، ص 49.

(3) المصدر نفسه، ص 50، 51.

اللجتماعية (تجارة، صناعة، زراعة وعقارية)[1]، وتم مناقشة هذا الموضوع لتنتهي بالموافقة عليه، بموجب المراسيم التشريعية الأربعة ذات الأرقام 11 و13، 149 و17 المؤرخة في 11 جويلية 1949 م. [2]

بالإضافة إلى المشاريع التي قام بها حسني الزعيم :

1 / وضع مشروع للدستور يساوي بين المرأة والرجل ويمنح المرأة حقوقها الإنسانية كاملة.

2 / توحيد اللباس وإلغاء الطربوش، وإبدال الأزياء القديمة بزي موحد على النسق الغربي.

3 / الشروع في بناء المدارس والمستشفيات وأبنية الدولة وشق الطرق العامة.

4 / قام بمشروع تأمين النقل الجوي وجعل من مطار دمشق مطارا دوليا كبيرا.

5 / تطهير جهاز الدولة وخاصة القضاء من العناصر الفاسدة.

6 / الشروع بإنشاء مرفأ اللاذقية، وسن قانون التحسين العقاري وقانون التجارة وقانون الجيش.[3]

2 – خارجيا:

أما على الصعيد الخارجي فقد صرح حسني الزعيم عند توليه رئاسة الجمهورية، أنه حريص على التقيد بميثاق جامعة الدول العربية، وأنه يرحب بأي إتحاد أو ميثاق مع الدول العربية ويؤيد أي خطوة ترمي إلى تقوية أواصر المودة بين سوريا وشقيقاتها .[4]

عندما قام حسني الزعيم بالإنقلاب سارعت الدول العربية خاصة العراق والأردن إلى كسب

---

[1] فتح الله ميخائيل صقال، **المصدر السابق**، ص 108.

[2] المصدر نفسه، ص 116.

[3] نذير فنصة، **المصدر السابق**، ص 182، 183.

[4] محمد فرج، **المصدر السابق**، ص 5.

وده من أجل إنشاء مشروع سوريا الكبرى، لذلك قام وزير رؤساء العراق نوري السعيد[1] بزيارة دمشق يوم 16 أفريل 1949 م[2]، وإجتمع مع حسني الزعيم وعرض عليه خلال هذا الإجتماع إتحاد العراق وسورية، إلا أن الزعيم تردد في قبول هذا العرض فقام بإبلاغ الحكومتين المصرية و السعودية، اللتين تخوفتا من قبول الزعيم لهذا العرض والتفاهم مع العراق فأسرعت كل من مصر والسعودية بإرسال البعثات والوفود إلى سوريا، والإجتماع بالزعيم حيث تم إغراء الزعيم بأنه سوف يتم الاعتراف به وبحكومته إذ هو رفض اقتراح العراق وكانت النتيجة إلتزام حسني الزعيم جانب مصر والسعودية.[3]

وقد جاء إختياره هذا من خلال موازنته بين الربح والخسارة فإذا كسب الأردن والعراق فإنه سوف يخسر مصر والسعودية، لذلك كان لابد له أن يختار بين أمرين إما الوعد بالإنتعاش الاقتصادي البطيء للبلاد وإما المنافع السياسية والمالية العاجلة، التي سوف يحصل عليها من مصر والسعودية، فاختار الأمر الأخير فيكون بذلك قد إشترى نصره الدبلوماسي الذي كان ثمنه إستنكار مشروع سورية الكبرى ورفض أي تقارب مع العراق.[4]

أما بالنسبة لإعماله مع الدول الغربية فقد قام حسني الزعيم بتوقيع إتفاقية خطوط التابلايين لصالح شركة أرامكو السعودية الأمريكية [5]، وقد تم المصادقة على اتفاقية التابلايين يوم

---

[1] **نوري السعيد:** ولد نوري بن سعيد بن طه في بغداد عام 1888، درس في الإبتدائية العسكرية في بغداد، ثم التحق بعد تخرجه بالكلية العسكرية بالأستانة، والتي تخرج منها برتبة ضابط عام 1906 ، بعد تحرجه عين في وحدة عسكرية راكبة، مكلفة بجمع الضرائب في بغداد، ثم التحق بكلية الأركان عام 1910، تسلم رئاسة الأركان للملك فيصل في سوريا عام 1918، وفي عام 1930 عين رئيس للوزراء، توفي في عام 1958. ينظر: نوري السعيد ،**مذكرات نوري السعيد عن الحركات العسكرية للجيش العربي (في الحجاز وسوريا) 1916 – 1918**، ط 2، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1987، ص 5.

[2] نذير فنصة، **المصدر السابق**، ص 48.

[3] خالد العظم، **المصدر السابق**، ص 204

[4] نجلاء سعيد مكاوي، **مشروع سورية الكبرى (دراسة في احد مشروعات الوحدة العربية في النصف الأول من القرن العشرين)**، بيت النهضة، بيروت، 2001، ص 24.

[5] غسان حداد، **المرجع السابق**، ص 119

16 ماي 1949 م تحت رقم 74 كلم 2[1] بعد أن كانت الحكومة السورية السابقة رافضة لتوقيع هاتين الإتفاقيتين فبرغم من وعده للشعب السوري بأنه سيحارب الصهاينة، إلا أنه تخلى عن مطلب سوريا في أن يمر خط وقف إطلاق النار وسط بحيرة طبرية ونهر الأردن كما وافق بأّن يسحب الجيش السوري من الأراضي التي احتلتها في فلسطين، وبهذا تم الاتفاق على نص الهدنة السورية الإسرائيلية في جويلية 1949 والذي ينص على جعل هذه الأراضي منزوعة السلاح لا يستطيع أي من الطرفين ممارسة السيادة عليه، ومن أجل كسب ود الأقطار الرأسمالية ، قام حسني الزعيم بشن حملة ضد الحزب الشيوعي في سورية[2]، إذ أعلن بعد أسبوعين من انقلابه بيانا يقول فيه: " **سأشن حربا شعواء على الشيوعية في سوريا** "، كما عبر عن إستعداده للتعاون مع الو م أ لمحاربة الشيوعية التي إعتبرها من المبادئ الغربية المضادة للقومية العربية .[3]

خامسا: نتائج الانقلاب:

بالرغم من الأعمال الإصلاحية التي قام بها حسني الزعيم إلى أنا هذا لا يمحي الأخطاء التي ارتكبها .

إذ سرعان ما ظهر وجه الزعيم الحقيقي من خلال إظهار ولائه للو م أ وتقربه من تركيا مما أدى إلى غضب الرأي العام، خاصة أنه لم يمضي عشر سنوات على صلخ لواء الإسكندرون السوري وضمه لتركيا، إذ بعد أن وقع حسني الزعيم على اتفاقية تسمح باكمال خط أنابيب النفط التابع لشركة أرامكو، أعلن دعمه لمشروع عسكري أمريكي يضم عددا من دول الشرق الأوسط، وظهر كعدو لدود لشيوعية، فبادر لحل الحزب الشيوعي السوري

(1) شمس الدين العجلاني، **التجارب الاولى لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية في سورية**، جريدة الوطن، العدد 2439، سوريا، الإثنين 18 جويلية 2016، ص 11.

(2) بشير زين العابدين، **المرجع السابق**، ص 154.

(3) أديب صالح الهيبي، **العلاقات السورية السوفييتية 1946-1967 (دراسة تاريخية)**، دار غيداء، الأردن، 2011، ص 39.

وعندما لم يرى ردة فعل على ضرب الشيوعيين، استسهل الأمر وحل أحزابا أخرى، ووضع قيودا على النشاط السياسي المعرض وقمع الصحف.[1]

كما أن حسني الزعيم لم يحافظ على تأييد الأحزاب السياسية له، ولم يكسب ثقة المستقلين من كبار الشخصيات مثل فارس الخوري، وسرح عددا كبيرا من الجيش ومن الموظفين فضلا على أنه كان متعجلا في إجراءات إصلاحات تنقصه الخبرة فيهم، فكان ينقض ما يقره.

إضافة إلى أن نشاط الحكومة كان مشلولا منذ بداية عملها لأن السلطة الفعلية كانت في يد حسني الزعيم.

لم تستطع هذه التدابير الديمقراطية أن توقف الاستياء المتعاظم في البلاد، فأخذ السكان يحتجون ضد الديكتاتورية، ويطالبون بإقامة نظام ديمقراطي في البلد، كما انخرطت جماهير الفلاحين في الحركة وانتقل في أوت 1949 شغيلة سورية إلى النضال المكشوف ضد الحكم الديكتاتوري ونشطت الأحزاب ضد مراسيم الزعيم.

كما شمل السخط على النظام الدكتاتوري أوساطا برجوازية وإقطاعية كانت خائفة من تنفيذ الزعيم لوعوده بإجراء اصلاحات اجتماعية، خاصة الأوساط البرجوازية الإقطاعية المساندة لحزب الشعب، والتي لم يوافقها أكثر من أي شيء آخر رفض الزعيم للوحدة مع العراق والأردن، حتى أن قيادة حزب مؤسسة الشعب بحثت سرا في مسألة تأليف حكومة يكون مقرها الحدود مع العراق، وتستطيع بمساندة الأخير قلب النظام.[2]

جمع الزعيم في يده بصفته فائد الأنقلاب جميع المسؤوليات والسلطات منذ اللحظة الأولى للانقلاب، وأصبح واضحا أن سوريا قد بدأت تعيش في فترة حكم فردي لا يتفق مع السياسة العميقة التي رسمها الشعب العربي في سوريا لنفسه منذ بدأ يعد لنفسه سياسته ويخطط لسبل حياته، وقد لمس ذلك أيضا الضباط الذين شاركوه في الانقلاب إذ بدأوا يحسون أن هناك إنحرافا في سياسة الزعيم وميلا شديدا إلى الحكم الفردي، وأدرك الجميع أنه قدإستبد به

---

[1] كمال ديب، **المرجع السابق**، ص 121.

[2] بيير بوداغوفا، **المصدر السابق**، ص 48.

الطموح بعد أن وجد نفسه بين لحظة وأخرى زعيما وقائدا ورئيسا للدولة، فإتبع سياسة إستبدادية وأمر بتقييد الحريات العامة وإعتقل كل من عارضه من الكتاب ورجال الفكر والصحافة .[1]

في عهده جرى تعيين اللجنة الدستورية التي وضعت الدستور الجديد بموجب مرسوم أصدره الزعيم، وجرى الإستفتاء على منصب رئيس الجمهورية ، والزعيم هو المرشح الوحيد فنال 116 بالمائة من مجموع الأصوات، أما التعيينات في وضائف الدولة الكبرى فقد تناولت الأشخاص الذين كانوا من أبرز دعائم العهد السابق، بينما شملت التسريحات صغار الموظفين، وتجاهل الزعيم في تشكيل الحكومة الجديدة كل الأحزاب السياسية في البلاد.[2]

فشل الزعيم في سياسته مع مواطنيه، إذ أن رغبته في تدبير المال اللازم لشراء معدات لتقوية الجيش دفعه إلى فرض الضرائب الباهضة، والتي استمرت نحو تسع سنوات سابقة وقد أقار هذا فئة التجار وأرباب الأعمال. وأما الموظفون فقد سرح عدد لا يستهان منهم وأبعد البعض لأسباب شخصية لا تمت إلى المصلحة بصلة كمدير الأوقاف وبعض المحافظين، وإستقطع نحو 10 في المائة من مرتبات الموظفين، كما لجأ إلى تعيين الأقارب والأنصار في مراكز لا يستحقونها.[3]

بالرغم من حرص حسني الزعيم على عدم الوقوع في نفس الأخطاء التي إرتكبتها الحكومة السابقة في عهد شكري القوتلي، وحرصه كذلك عل إتباع سياسة مخالفة تشمل جميع النواحي وسعى من أجل نجاحها، إلا أن هذا لم يمنعه في السير وراء رغبته في السيطرة على مقاليد الحكم وفرض قراراته وتحقيق أطماعه، التي عجلت بسقوط نظامه بإنقلاب ثاني قاده سامي الحناوي.

---

(1) محمد فرج، **المصدر السابق**، ص 53، 54.

(2) وليد لمعلم، **سوريا 1918 . 1958 (التحدي والمواجهة)**، مطبعة عكرمة، دمشف، 1958، ص 114 .

(3) سيد عبد العال، **المرجع السابق**، ص 88 .

الفصل الثاني

سامي الحناوي حياته ودوره في انقلاب 14 أوت 1949

أولا: حياته.

ثانيا: دوافع الانقلاب.

ثالثا: مجريات أحداث الانقلاب.

1 – التحضير للانقلاب.

2 – تنفيذ الانقلاب.

رابعا: المواقف الداخلية والخارجية من الانقلاب.

1 – داخليا.

2 – خارجيا.

خامسا: الأوضاع السياسية بعد الانقلاب.

سادسا: نتائج الانقلاب.

جميع من راهن بحسني الزعيم خسر، وكل من تفاءل بالانقلاب خاب ظنه، لم يأتي الزعيم بانقلاب من أجل الإصلاح إنما جاء الانقلاب ليضع الزعيم في موقع طموحه، فحكم البلاد حكما ديكتاتوريا هزيلا، لذا كان لابد على الأوساط السياسية المعارضة للزعيم من تغيير الوضع، فوجدوا ضالتهم في سامي الحناوي الذي استفاد من الأوضاع التي ألمت بسوريا وغضب الشعب لقيادة انقلابه الثاني.

أولا: حياته:

ولد سامي الحناوي (ينظر ملحق رقم 03) في حلب عام 1898، تلقى تعليمه فيه وتخرج من مدرسة المعلمين عام 1916، بعدها طلب للخدمة العسكرية في الجيش العثماني وقبل بالمدرسة العسكرية بإسطنبول، تخرج منها يوم 24 جويلية 1917 م برتبة مرشح ضابط. حارب في صفوف الجيش العثماني في القفقاس ومن ثم في فلسطين، أين تم أسره من قبل قوات الثورة العربية لذا عمل على الالتحاق بالجيش العربي الفيصلي ودخل المدرسة الحربية في دمشق وتخرج منها عام 1919 برتبة ملازم.

في عام 1922 تقدم بطلب للقوات الخاصة الفرنسية فرفض طلبه لضعف ثقافته العسكرية، بعدها التحق بالدرك (شرطة الأرياف) في ولاية الإسكندرونة إلا أنه أخفق وتم تسريحه من الخدمة، تطوع بعدها لخدمة المستشار الفرنسي في أدلب ونتيجة لتفانيه في خدمة الفرنسيين ألحقوه بالقوات الخاصة، وتدرج حتى وصل إلى رتبة نقيب، وعند قيام العهد الوطني وتأسيس الجيش العربي السوري، تم قبوله كضابط بالجيش، اشترك في حرب فلسطين 1948 ورفع إلى رتبة مقدم لبسالته .[1]

أيد سامي الحناوي انقلاب حسني الزعيم على شكري القوتلي وأعلن ولائه له ، فجعله زعيما وقائدا للواء الأول، إستغل سامي الحناوي نقمة أعضاء الحزب السوري القومي في الجيش على الزعيم لتسليمه أنطوان سعادة إلى لبنان ، فقام بانقلاب عليه وساعده في ذلك ثلاث رجال من أعوان أنطوان سعادة، تم الانقلاب في 14 أوت 1949 وأقام حكومة يشرف

[1] غسان حداد، **المرجع السابق**، ص 259.

على سياستها عسكريون في مقدمتهم سامي الحناوي.[1]

ثانيا: دوافع الانقلاب:

أولا – تعددت الدوافع لدى العسكريين للانقلاب على حسني الزعيم، حيث تعتبر سياسة الزعيم من أهم دوافع الانقلاب عليه، فقد تنازعت في عهده تيارات سياسية مختلفة منها من يطالب بالعودة بالتدريج إلى العهد الدستوري وتعديل قانون الانتخابات وإقامة نظام دستوري قائم على أسس ديمقراطية سليمة، على أن يستغل الانقلاب للإصلاح وللتقدم، وآخر يطالب بإصلاح انقلابي فوري وجذري، والثالث طالب بعودة الجيش فورا إلى الثكنات إلا أن الزعيم كان له رأي آخر فاندفع وراء مطالبه الشخصية.[2]

ثانيا – فساد نظام الزعيم وتفشي الرشوة، كما أنه لم يحظى بأية شعبية من الشعب وحتى من مساندیه حتى قبل أن يكمل ثلاثة أشهر من حكمه، إذ أن سياسته أثارت عليه الفئة المحايدة من الشعب السوري وأثارت غضب الضباط في الجيش السوري، لاسيما بعد تعيينه للواء عبد الله عطفة في منصب وزير الدفاع، إذ أنه سبق وأخفق كقائد للجيش السوري في حرب فلسطين 1948، كما أنه خلع على نفسه لقب المارشال وهذا ما أدى إلى نفور العديد من ضباط الجيش.[3]

ثالثا – لعبت المشاكل العائلية والشخصية دورا كبيرا في مساعد سامي الحناوي بإنقلابه، إذ أدت هذه العوامل إلى إرباك المؤسسة العسكرية، ومن أبرز هذه المشاكل الخلاف بين عائلة الحوراني وعائلة البرازي في حماة من جانب والخلاف بين البرازي وأسعد طلاس من جانب أخر، حيث تؤكد المصادر أن أسعد طلاس كان وراء انقلاب سامي الحناوي لأنه كان ناقما على الزعيم بسبب عزله من عمله في الوزارة الخارجية، فضلا عن

---

(1) عبد الوهاب الكيالي، **المرجع السابق**، ج 3، ص 101.

(2) سيد عبد العال، **المرجع السابق**، ص 86.

(3) فهد عباس السبعاوي، **المرجع السابق**، ص 79.

ذلك كان لأكرم الحوراني دور في الانقلاب لاسيما أنه كان يحب الزعامة والنفوذ وحاقد على الزعيم الذي كان سببا في مقتل صديقه أنطوان سعادة زعيم الحزب القومي الاجتماعي.[1]

رابعا – إتصالات الزعيم مع إسرائيل والمفاوضات الصلح التي كان يجريها، وإعادته للأراضي الفلسطينية التي حصل عليها الجيش السوري في حرب 1948، وكذلك سكوته عن إحتلال إسرائيل للمنطقة المجردة من السلاح.[2]

خامسا – المقاومة السياسية التي أبدتها بعض الأحزاب السورية سواء ما كان منها بدافع وطني، أو ما كان منها مدعوما من الخارج فقد كان الحزب الشيوعي السوري يشكل رأس الحربة في محاربة نظام حسني الزعيم بذريعة أنه ديكتاتوري قمعي عميل للولايات المتحدة الأمريكية، أما الحزب الوطني وما تبقى من كتلة الوطنية فكان صوته خافتا لخوفهم من أن يصيبهم ما أصاب شكري القوتلي وخالد العظم و فيصل العسلي من سجن واضطهاد وإهدار للكرامة، ما حزب الشعب فقد حاول الإتصال مع العراق، لأن مصر والسعودية كانتا تدعمان نظام حسني الزعيم لمواجهة الوحدة بين العراق والأردن، كل هذا جاء في الوقت الذي لم يكن فيه لدى حسني الزعيم أي غطاء سياسي إيديولوجي يدعمه رغم تأييد أكرم الحوراني له في البداية، لكنه سرعان ما انقلب عليه وأيد سامي الحناوي.[3]

سادسا – كما أن توقيع الزعيم لاتفاقية التابلاين مع الحكومة الأمريكية وتأييده لمشاريعها مثل مشروع مارشال ومكافحته للشيوعيين في سوريا، يعتبر سببا من أسباب الانقلاب.[4]

سابعا– جمع حسني الزعيم في يديه بصفته قائد الانقلاب جميع المسؤوليات والسلطات منذ اللحظة الأولى لانقلابه، وأصبح واضحا أن سوريا قد بأت تعيش في فترة حكم فردي لا تتفق مع السياسة العميقة التي رسمها الشعب العربي في سوريا لنفسه منذ بدأ يعد لنفسه

---

(1) حكمة ناصر حسين، **الموقف الأمريكي من انقلاب سامي الحناوي 14 أوت 1949**
https://www.google.com/search، يوم 28 ماي 2018، الساعة 13:57.

(2) عمر إسكندر، **سورية أزمة نظام وثورة شعب**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2013، ص 23.

(3) المرجع نفسه، ص 24.

(4) فهد عباس السبعاوي، **المرجع السابق**، ص 80.

سياسته ويخطط لسبل حياته، وقد لمس ذلك أيضا الضباط الذين شاركوه في الانقلاب حتى أنهم بدأوا يحسون أن هناك إنحرافا في سياسة حسني الزعيم وميلا شديدا إلى الحكم الفردي ولمس الجميع أنه قد إستبد به الطموح بعد أن وجد نفسه بين لحظة وأخرى زعيما وقائدا وحاكما ورئيسا للدولة ولهذا إتبع سياسة إستبدادية فأمر بتقييد الحريات العامة واعتقل كل من عارض حكمه من الكتاب ورجال الفكر والصحافة وفتح أبواب السجون ونشر الإرهاب و مارس سياسة التعذيب.[1]

ثامنا – قيام الزعيم بتهميش السوريين العرب والإعتماد على الأقليات من الأكراد والشركس وتقليدهم لمناصب مهمة في الدولة، لاسيما المناصب العسكرية هذا أدى إلى امتعاض الشخصيات العربية منه، فشنت حملة إعلامية عنيفة ضده خارج سوريا لاسيما بعد أن أصبح هناك عداء بين الزعيم وأغلب الأحزاب السياسية في سوريا إثر السياسات التعسفية وممارساتها ضد الأحزاب[2]

تاسعا– رضوخ حسني الزعيم للمغريات الأمريكية والسعودية و كذلك المصرية وإنقلابه على البريطانيين وعلى زعيم الحزب السوري القومي الاجتماعي أنطوان سعادة الذي صدق حسني الزعيم، ورغبته بالوحدة مع العراق ولبنان لإقامة الأمة السورية التي يحلم بها سعادة إلا أن الزعيم قام بخيانته وسلمه إلى الحكومة اللبنانية التي سارعت إلى محاكمته وإعدامه في جويلية 1949.[3]

عاشرا – لا شك بأن العوامل الخارجية لعبت دورا كبيرا في انقلاب سامي الحناوي، إذ أن المصالح الدولية تعد عاملا مهما لفهم دوافع انقلاب سامي الحناوي.[4] إذ تشير بعض المصادر أن بريطانيا كان لها دور كبير في الانقلاب، لاسيما وأن خيوط التسابق الخفية في الشرق الأوسط بدأت تترسم في سوريا بين الو م أ وبريطانيا، وأن وصول حسني الزعيم إلى

---

(1) محمد فرج، **المصدر السابق**، ص 53، 54.

(2) حكمة ناصر حسين، المرجع سابق.

(3) جمال واكيم، صراع **القوى الكبرى على سوريا الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011**، ط 2، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت، 2013، ص 111.

(4) حكمت ناصر حسين، المرجع السابق.

الحكم عد إنتصارا للسياسة الأمريكية، وهذا ما أغاظ الحكومة البريطانية التي رأت أن مصالحها مهددة بالخطر، فحاولت أن تعيد الأمور إلى مجاريها الطبيعية وذلك من خلال تغيير نظام الحكم فيها، كما أن هناك من يشير إلى أن انقلاب الحناوي رغم نفيه لأي دور لبريطانيا في الانقلاب، قد إتفق مع نوري السعيد الوزير العراقي، عن طريف الوزير المفوض العراقي في دمشق إبراهيم عاكف الألوسي للتنسيق مع المخابرات البريطانية في دمشق لتنفيذ الانقلاب.[1]

ومما يقوي هذا الرأي موقف الحناوي ومحاولة إيجاد إتحاد بين سوريا والعراق، فضلا عن الترحيب البريطاني بالانقلاب، وما وصفته الصحف الفرنسية بأن الانقلاب جاء بوحي من بريطانيا ونوري السعيد، ويبدوا أن للعراق دوافع سياسية جعله يدعم الحناوي في انقلابه وبشكل خاص منها سياسة حسني الزعيم وميوله نحو القاهرة والرياض، مما أثار قلق نوري السعيد حيث خطط إلى إيجاد إتحاد بين سوريا والعراق، ومن الأمور التي توحي إلى أن العراق من بين الدول الداعمة للانقلاب هو تأييده المباشر للانقلاب ورفع شعار الإتحاد مع سوريا.[2]

ثالثا: مجريات أحداث الانقلاب:

1 – التحضير للانقلاب:

بدأت الإتصالات تجري بصورة مباشرة بين الضباط الناقمين من سياسة حسني الزعيم وخلال هذه الإتصالات اتجه نظرهم إلى اللواء الأول المتمركز في الجبهة الفلسطينية، بقيادة سامي الحناوي لقيادة الإنقلاب، (كان اللواء يتألف من ثلاثة أفواج مشاة عدد كل فوج 1700 مقاتل وسرية القيادة مؤلفة من 300 مقاتل وفوج المدرعات الأول وفيه 70 قطعة آلية مدرعة)، قام الضباط بالإجتماع في مرتفع جرش ب عين روان الواقع على مسافة 500 كلم غربي القنيطرة، إجتمع في هذا المكان ثلاثة أشخاص هم سامي الحناوي، المقدم

(1) فهد عباس السبعاوي، **المرجع السابق**، ص 83 .

(2) حكمت ناصر حسين، المرجع السابق.

أمين أبو عساف آمر فوج المدرعات الأول، والملازم فضل الله أبو منصور[1] تم في هذا الإجتماع مناقشة تفاصيل حركة الإنقاذ التي سوف يقومون بها[2]، وتقرر أيضا قيام اللواء الأول بقيادة العقيد سامي الحناوي بانقلاب بالتعاون مع بعض الوحدات المساندة، كما تم وضع خطة لإعتقال كل من رئيس الجمهورية المشير حسني الزعيم، رئيس وزراءه الدكتور محسن لبرازي ومدير الشرطة المقدم إبراهيم الحسين، و السيطرة على مبنى الأركان العامة للجيش وعدد من المباني و النقاط ذات الأهمية الخاصة لنجاح الانقلاب ، كما شكل قائد الانقلاب مجلسا حربيا أعلى من الضباط الذين اشتركوا لدعمه في التخطيط وتنفيذ الانقلاب وكذلك لإدارة شؤون البلاد العليا ريثما يتم تشكيل حكومة دستورية، وأوكلت لهذا المجلس مؤقتا صلاحيات السلطات التشريعية والتنفيذية والعسكرية.

تألف المجلس من:

1 / العقيد سامي الحناوي قائد اللواء الأول.

2 / العقيد بهيج كلاس المستشار في وزارة الدفاع.

4 / المقدم أمين أبو عساف قائد كتيبة مدرعات.

5 / العقيد علم الدين قواص رئيس أركان اللواء الأول.

6 / النقيب عصام مريود ضابط في سلاح الطيران.

7 / النقيب محمود الرفاعي معاون مدير الاستخبارات العسكرية.

8 / النقيب حسن الحكيم قائد قوة مدفعية.

9 / النقيب محمد معروف قائد الشرطة العسكرية.

10 / النقيب محمود دياب رئيس الشعبة الثالثة في الاركان العامة.

---

[1] **فضل الله أبو منصور**: ولد في بلدة صلخد – جبل الدروز عام 1913 تلقى علومه في مسقط رأسه، ثم انتقل إلى السويداء أين واصل تحصيله المدرسي المتوسط طوال ثلاث سنوات حتى بلغ الصف الثاني ثانوي. ينظر: فضل الله أبو منصور، المرجع السابق، ص 13.

[2] **المصدر نفسه**، ص 61.

11 / النقيب خالد جادا مرافق رئيس الجمهورية .[1]

وفي الساعة الثالثة عشر ليلا، أي بعد مرور ثلاث ساعات على بدئ الإجتماع وزعت المهام خطيا على الضباط فأعلن سامي الحانوي قائدا للانقلاب، والمقدم أمين أبو عساف قائد الجمهرة، أما فضل الله أبو منصور فأسندت إليه المهمة الرئيسية وهي دخول الشام واعتقال رئيس الجمهورية حسني الزعيم، فانطلق للقيام بهذه المهمة على رأس ست مصفحات وستين جنديا تنقلهم السيارات وباقي المهام وزعت على النحو التالي:

– الرئيس عصام مريود والملازم الأول حسين الحكيم، الملازم عبد الغني دهان أوكلت لهم مهمة إعتقال محسن البرازي .

– محمد دياب والملازم نور الدين كنج مع ثلاث مصفحات وثلاثين جنديا لاحتلال مركز الشرطة دمشق .

– محمود الرفاعي والملازم بكري الزبري مع ثلاث مصفحات وثلاثين جنديا لإعتقال المقدم الحسيني آمر الشرطة العسكرية .[2]

– الأركان العامة يكلف الرئيس محمد معروف باحتلال الأركان والسيطرة على سرية الحراسة ومفرزة الشرطة العسكرية وتعطيل الهاتف قبل وصول قائد الانقلاب الزعيم سامي الحاوي وأركانه العقيد أمين أبو عساف والعقيد علم الدين قواس، والقوة المخصصة لذلك ثلاث مصفحات وثلاثون جنديا.

– مدير الأمن العام يكلف الملازم حسين حدة بالقاء القبض على مدير الأمن العام و اقتياده إلى مقر الأركان والقوة المخصصة لذلك هي مصفحة واحدة وعشر جنود.

– الإذاعة يكلف الملازم غالب سقفة باحتلالها وتطويقه على أن تكون تحت تصرف قيادة الإنقلاب وجاهزة لإذاعة البيانات العسكرية والقوة المخصصة هي ثلاث مصفحات وثلاثون.[3]

---

(1) غسان حداد، **المرجع السابق**، ص 53 ، 54.

(2) فضل الله أبو منصور، **المصدر السابق**، ص 64، 65.

(3) محمد معروف، **المصدر السابق**، 127 . 129 .

وتم الإتفاق على بذل كل الجهود للقيام بالانقلاب والقضاء على عهد حسني الزعيم وفي حالة فشل الانقلاب يتم الإنسحاب إلى جبل الدروز لإنشاء خط الدفاع هناك.[1]

2 – تنفيذ الانقلاب:

تم تنفيذ الانقلاب في فجر يوم 14 أوت 1949 م من قبل العقيد سامي الحناوي [2] إنطلقت قوات الانقلابيين صوب دمشق، ثم إنقسمت إلى عدة مجموعات أخذت طريقها إلى الأماكن المحددة لها وهي قصر سكن الزعيم، بيت رئيس الوزراء محسن البرازي وبيت المقدم إبراهيم الحسيني آمر الشرطة العسكرية، بيت نذير فنصة سكرتير حسني الزعيم والبنك السوري والهاتف المدني، القلعة، الشرطة العسكرية، مدير الأمن العام، الإذاعة، الأركان العامة وتمكنت القوة التي توجهت إلى بيت الزعيم من إعتقاله وهو بملابس النوم بعد أن خانه حراسه وباعوه بالأصفر، حيث قام الضابط خالد جادا بالإجتماع قبل يوم من الانقلاب مع رئيس حرس بيت الزعيم وتسليمه مابين 30 الى 50 ليرة ذهبية انجليزية واتفق معه على الإنسحاب من بيت الزعيم في منتصف ليل 14 أوت مع أكبر عدد من الحراس، وأن يتم تعطيل الأسلحة وجعلها غير صالحة قبل إنسحابهم، هذا ما سهل عملية الانقلاب والقبض على الزعيم.[3]

تم تشكيل جلسة من قبل المجلس الحربي و التي أصدرت فيها حكم بالإعدام على كل من الزعيم والبرازي وتم تنفيذه فورا بإطلاق الرصاص عليهم،[4] وفي هذه الأثناء صدر البلاغ رقم واحد يوم 14 أوت 1949 م جاء فيه: " **لقد قام جيشكم الباسل بانقلاب يوم 30 مارس الماضي لينقذ البلاد من الحالة السيئة التي وصلت إليها من قبل. ولقد استقبلتم ذلك العمل بالفرح والتقدير لما وعد به زعيم ذلك الانقلاب من إنقاذ البلاد من فوضاها وإعادتها إلى عزتها وكرامتها في بياناته الأولى، ولكن مالبث حين إستتبت له الأمور حتى أخذ**

---

[1] فضل الله أبو منصور، **المصدر السابق**، ص 61.

[2] نجلاء سعيد مكاوي، **المرجع السابق**، ص 277.

[3] هاشم عثمان، **تاريخ سوريا الحديث**، المرجع السابق، ص 214.

[4] خيرية قاسمية، **المصدر السابق**، ص158.

يتطاول هو وحاشيته إلى أموال الأمة فيبذرونها بالإثم والباطل، وإلى كرامة البلاد ومقدساتها فيدوسونها ويلوثونها ويعبثون بقوانين الأمة وحريات الأفراد، وإذا أضفنا إلى هذه الفوضى الداخلية تلك الفوضى التي صارت إليها سياستنا الخارجية رأينا أي مصير سيئ قد بلغه البلاد، لهذا وبعد الإعتماد على الله القوي العزيز عزم جيشكم الذي لا يريد إلا الخير للبلد أن يخلصنا من الطاغية الذي إستبد وعثا هو ورجال حكومته المسخرة، وإن الجيش وقواده ليعاهدونكم أمام الله والتاريخ أنهم سيعودون إلى ثكناتهم لتنظيم الجيش وترك أمور السياسة لزعماء البلاد ".[1]

ثم بادر قائد الانقلاب سامي الحناوي بالقاء بلاغ فند فيه فساد حكم الزعيم ودواعي حركته وأقسم أمام الله والتاريخ أن يترك السلطة إلى قادتها المدنيين، وتنفيذا لهذا العهد أمر قوات الجيش بالإنسحاب إلى ثكناتها وأوعز إلى ضباطه وجنوده الإلتزام بواجباتهم العسكرية وعدم التدخل في الشؤون السياسية للبلاد وطلب من السيد هاشم الأتاسي[2] تشكيل وزارة مؤقتة تمهيدا لإجراء إنتخابات عامة لجمعية تأسيسية تضع دستورا للبلاد، وبهذا الشكل لم يستأثر العقيد الحناوي على الحكم بل بقي يراقب الأوضاع السياسية عن طريق وزير دفاعه عبد الله عطفة الممثل عن الجيش.[3]

---

[1] بشير زين العابدين، **المرجع السابق**، ص 176.

[2] **هاشم الأتاسي**: 1875-1960، سياسي سوري، ابن مفتي حمص، ولد وتلقى علومه الابتدائية فيها والثانوية والعليا في مكتب الملكي بالأستانة، عين مأمورا بمعية والي بيروت عام 1894، ثم قائما 1997، ومتصرفا عام 1913، اختير عضوا في المؤتمر السوري الأول عام 1919، ثم انتخب رئيسا له عام 1920 تولى حكومة انتقالية لإعادة الأوضاع الدستورية والاستقرار في البلاد بعد الانقلاب الثاني 14 أوت 1949 إلى ما بعد إنتخاب الجمعية التأسيسية فانتخب رئيسا للدولة في 14 ديسمبر 1949، إلى أنه استقالة احتجاجا على تدخل أديب الشيشكلي وعارض حكمه ورعى مؤتمرا من الأحزاب في حمص لمناهضته، وبعد الإطاحة بحكم الشيشكلي عاد لرئاسة الجمهورية إلى غاية 1955. ينظر: عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ج 7، ص 29.

[3] محمد صالح حينور الزيادي، **المرجع السابق**، ص 362.

رابعا: المواقف الداخلية والخرجية من الانقلاب.

1 – داخليا:

لم يلقى الانقلاب الثاني داخليا استهجانا أو رفضا، ولكنه وجد تعاطفا من الشعب السوري وقد يرجع هذا في كثير منه إلى سياسة الزعيم نفسه، والتي جرت عليه النقمة من قبل الجميع، ويرجع المحامي السوري (محمد ناسى يك) هذا الموقف غلى أنه ليس للسوريين موقف ثابت، إذ بينما سفقوا لحسني الزعيم البارحة وعلقوا صوره على جدران منازلهم وفي بيوتهم، فإذا بهم بعد ذلك يضربون بها عرض الحائط ويصفقون لقائد الانقلاب الثاني، ولم يكن موقف الأحزاب في سوريا ليختلف عن موقف الشعب السوري، فلقد لقى الانقلاب التأييد من الأحزاب السياسية في سوريا، والتي كان لكل منها سببه في هذا التأييد .[1]

2 – خارجيا: كان موقف بعض الدول العربية من انقلاب سامي الحناوي وتأليف حكومة الأتاسي، إيجابيا فالعراق والأردن كانتا أسبق الدول للاعتراف وتقديم التهنئة [2]، حيث أعلن لملك عبد الله[3] اعترافه بالنظام الجديد في سورية، وعبر صدى الانقلاب في الصحف الأردنية عن تأييده والشماتة بمصرع حسني الزعيم .[4]

ثم توالت اعترافات كل من المملكة العربية السعودية ومصر ولبنان.[5]

تركيا: أوجس الأتراك خيفة من ابتعاد الحناوي عن سياسة الموالاة لتركيا وخشيتها من المطالبة بلواء الإسكندرونة، معلنين عن أسفهم لفقدان حسني الزعيم، لكن سرعان ما عاد الإطمئنان للأتراك عندما ظهرت بوادر حسن النوايا لاسيما بعد تصريح الأتاسي بأن:

---

[1] سيد عبد العال، **المرجع السابق**، ص 100، 111.

[2] نصوح بابيل، **المصدر السابق**، ص 444.

[3] **عبد الله بن الحسين**: 1882–1951، أمير شرقي الأردن 1921 – 1946 ثم ملك المملكة الأردنية الهاشمية 1946– 1948 وهو الابن الثاني لشريف مكة شارك في تأسيس جامعة الدول العربية ، وأصبح في ماي 1946 ملكا عندما منحت بريطانيا الاستقلال لشرقي الأردن أغتيل عند باب المسجد الأقصى بالقدس 20 جوان 1951، على يد شاب فلسطيني. ينظر : عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ج 4، ص 840،841.

[4] نجلاء سعيد المكاوي، **المرجع السابق**، ص 277.

[5] نصوح بابيل، **المصدر السابق**، ص 444.

" **سياسة حكومته ماضية من أجل توثيق العلاقات مع تركيا** " الأمر الذي دفع الأتراك إلى التصريح بأن الانقلاب السوري هو شأن داخلي، إلا أن إلغاء الحكومة السورية لاتفاقية القمح الخاصة بتصدير سوريا ومقدارها (1000 طن من القمح إلى تركيا) هذا إلى جانب الاحتجاجات التي جابت شوارع دمشق والتي نددت بالسياسة التركية الرامية للإحتفاظ بلواء إسكندرونة ومطالبتها بعودة اللواء أعاد حالة التوتر.[1]

بريطانيا: رحبت بالانقلاب وذلك من خلال إرسالها البعثة الدبلوماسية البريطانية إلى دمشق والتي وصفت الانقلاب بأنه أزاح الفساد والقمع الذي ساد البلاد، ووصفت الصحف البريطانية القادة الذين شاركوا في الانقلاب بالأبطال لأنهم تمكنوا من تخليص البلاد من النظام الشمولي السابق و أن سوريا ستشهد عهدا جديد من الديمقراطية.

فرنسا : فرنسا لم ترحب بالانقلاب ووصفه بعض الدبلوماسيين الفرنسيين بأنه تدبير من الحكومة البريطانية، التي رأت بأن مصالحها في سوريا قد تضررت وأشار البعض بأن علاقة الزعيم بالفرنسيين عجل من الانقلاب، لأن الحكومة البريطانية إمتعضت من علاقة الفرنسيين بالزعيم لاسيما أن الأخير سمح لشركات الأسلحة الفرنسية بممارسة نشاطها في سوريا.[2]

الو م أ: أما فيما يتعلق بالموقف الأمريكي من الانقلاب، فقد إتسم بالبرود وعدم الترحيب فقد كان وقوع الانقلاب وإعدام حسني الزعيم ومحسن البرازي مثيرا للدهشة بالنسبة للدول الغربية ولاسيما الو م أ، حيث إجتمع سكرتير السفارة الأمريكية في القاهرة بالقائم بأعمال السورية فيه، وتباحث معه حول كيفية وقوع الانقلاب وإعدام حسني الزعيم مؤكدا له دهشة الحكومة الأمريكية بما جرى في سوريا، كما أن الصحف الأمريكية أخذت تثني على الزعيم وتصوره أنه أتاتورك سوريا، أما بالنسبة للإعتراف بالنظام الجديد فقد هددت الو م أ بعدم الاعتراف به

---

(1) صالح حينور الزيادي، **المرجع السابق**، ص 362،363.

(2) حكمت ناصر حسين، **المرجع السابق**.

ما لم تعترف بالاتفاقيات المبرمة مع حسني الزعيم ولهذا سارع حزب البعث للإلتزام بتلك الاتفاقية.[1]

الإتحاد السوفيتي: جاء موقف الإتحاد السوفيتي من الانقلاب متقطعا بسبب السياسة التي سارت عليها الحناوي، حيث سمح لجميع الأحزاب بممارسة نشاطها وستثنى منها الحزب الشيوعي السوري فقط، وبما أن الحزب الشيوعي السوري يدين بالتبعية لموسكو فإن الحناوي بعمله وضع عقبة في نمو العلاقات السورية السوفيتية، لهذا إمتاز موقف الإتحاد السوفييتي بالعداء وبالنسبة للحناوي فقد كان حسب وجهة نظرهم عميلا لا يحمل أي صفة وطنية .[2]

خامسا: الأوضاع السياسية بعد الانقلاب:

في صباح يوم الانقلاب عقد الحناوي إجتماع مع عدد من الدبلوماسيين للوصول إلى تشكيل حكومة مؤقتة للبلاد، من أهم واجباتها الإشراف على إنتخاب جمعية تأسيسية تقوم بوضع دستور جديد للبلاد، و تم تكليف هاشم الأتاسي بتشكيل هذه الحكومة[3]، التي نال فيها حزب الشعب خير المناصب وجاءت على النحو التالي: رشدي الكيخيا[4] في الوزارة الداخلية ، ناظم القديسي في وزارة الخارجية ، فيض الأتاسي في وزارة الاقتصاد الوطني وأعطي لزعيم البعث ميشيل عفلق وزارة التربية اعترافا بتأثيره المتزايد في الوسط الطلابي أما أكرم الحوراني في وزارة الزراعة، كما أعيد بعض أصدقاء العسكريين الذين أقالهم الزعيم بالقوة من مراكزهم أمثال أديب الشيشكلي الذي أعطي له قيادة اللواء الأول وأصبح خالد العظم المستقل وزير للمالية، أما الحزب الوطني الذي مثل بشكل ضعيف جدا الوزارة بشخص وزير الدولة عادل العظمة، فلم يكن مستعدا للعودة فزعيماه القوتلي ومردم بك نزع

---

(1) فهد عباس السبعاوي، **المرجع السابق**، ص 85،86.

(2) أديب صالح الهيبي، **المرجع السابق**، ص 43.

(3) **المرجع نفسه**، ص 42.

(4) **رشدي الكيخيا:** سياسي سوري ولد بحلب تلقى علومه فيها، ورث أملاكا وعقارات بتركيا نتيجة ارتباطات عائلية، عمل في صفوف الكتلة الوطنية عند تشكيلها عام 1928 ، انفصل عنها عام 1938 انتخب نائبا في حلب في دورات 1936، 1943، 1947 ، 1949 ، تولى وزارة الداخلية في وزارة هاشم الأتاسي قي 14 أوت 1949 إلى 12 ديسمبر 1949 تاريخ انتخابه رئيسا للمجلس النيابي. ينظر: عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق،ج 2، ص 817.

إعتبارهما وهما خارج البلاد، أما أولئك الذين بقوا في سورية أمثال عبد الرجمن الكيالي وصبري العسلي فلم يكن لهم أتباع [1] إستمرت هذه الوزارة من 14 أوت حتى 10 جانفي دون أن يكون هنالك تبديل في أعضائها، من بين الشؤون التي عالجتها هذه الوزارة في تلك الفترة:

1 / الأحكام الصادرة في عهد حسني الزعيم (مراسيم تشريعية ومراسيم عادية)[2]، أي مدي شرعية ماصدر من مراسيم تشريعية في عهد الزعيم، فكان الرأي عند البعض هو إلغاء هذه المراسيم أو بعضها على إعتبار أن فترة حكم الزعيم ليس لها من الصفة الدستورية ما يخول لها إصدار هذه المراسيم، إلا أن الرأي المناهض كان يعتبر أن هذه المراسيم قد صدرت وعمل بها ، هذا إلى جانب أن الاتفاقيات الدولية كالاتفاق النقدي مع فرنسا والاتفاقيات مع شركة التابلاين صعب إلغائها، بل قد تثير سوء التفاهم سوء التفاهم مع الدول الكبرى وقد أقر ذلك الرأي وزير الحارجية ناظم القدسي، الذي ذكر أنه تباحث مع الوزراء المفوضين، لكل ما أمريكا وفرنسا وإنجلترا وأكد أن الدول الثلاث تعتبر اعترافها بالانقلاب هو إقرار هذه الاتفاقيات لذلك تم الاتفاق على ترك المراسيم التشريعية كما هي.[3]

2 / إعادة الحياة النيابية، تعديل قانون الإنتخابات، فكرة تعديل الدستور، إنتخابات الجمعية التأسيسية. [4]

وتم الإعداد لقانون انتخاب جديد ثم إنتخاب جمعية تأسيسية، كما تم إقرار قانون خفض عدد النواب من 136 إلى 114 نائبا أي بتمثيل نائب واحد لكل 30 ألف مواطن ومنحت المرأة

المتعلمة حق الإنتخاب لا الترشيح، فوزعت المقاعد على الطوائف حسب نسبة كل

---

[1] باتريك سيل، **المرجع السابق**، ص 178.

[2] خالد العظم، **المصدر السابق**، ص 209.

[3] سيد عبد العال، **المرجع السابق**، ص 110.

[4] خالد العظم، **المصدر السابق**، ص 209.

طائفة في دائرتها الإنتخابية.[1]

كما أعلنوا في الإجتماع المعقود، بأنهم سيعالجون قضية مجلس الوزراء الذي أصدر حسني الزعيم مرسوما بحله في 3 أفريل 1949 م وتداول مجلس الوزراء هذه القضية وتردد بين رأيين، الأول إعادة المجلس المنحل ودعوته إلى جلسة واحدة يمنح فيها الحكومة القائمة السلطات التشريعية، ثم يحل ويعيد إلى إنتخابات جديدة، أما الرأي الثاني فهو أن الدستور لم يعد صالحا، ولذلك يجب وضع دستور جديد من قبل جمعية تأسيسية تنتخب لهذا الغرض ثم تتصرف، فينتحب مجلس النواب على قواعد الدستور الجديد زكان من أقطاب هذا الرأي رشدي الكيخيا وناظم القدسي وبعض نواب حزب الشعب. وكانت حجتهم تتمثل في أن الحكومة الجديدة أقرت ضمنا المراسيم الصادرة في عهد الزعيم، فكيف تستطيع إلغاء المرسوم القاضي بحل مجلس النواب ، وأن ذلك المجلس إذا دعى إلى الإجتماع فأكثريته من الحزب الوطني ومن الكتلة الدستورية، بينما حزب الشعب ومناصريه قلة فيه لذلك لا يستبعد أن تقرر تلك الحكومة رفض استقالة السيد شطري القوتلي ، فتم الإجتماع وتقرر عدم دعوة المجلس السابق.[2]إستمرت موجة التفائل بإعلان إنتخابات نيابية جديدة وإزالة كافة العراقيل كما سمح للمرأة بالمشاركة، وخفض سن الإقتراع إلى 18 سنة و جرت الإنتخابات لإختيار جمعية تأسيسية في 15 نوفمبر 1949 م والتي قاطعها الحزب الوطني، حيث مثلت النتائج إنتصارا كبيرا لحزب الشعب وحصوله على أغلبية المقاعد في البرلمان، كما حصل الحزب السوري القومي وحزب البعث والإخوان المسلمون على مقاعد. ولكن ميشال عفلق لم يفز بمقعد، فغادر الحكومة و إتهم السلطة بالتزوير.[3]

---

(1) محمد معروف، **المصدر السابق**، ص 156.

(2) خالد العظم، **المصدر السابق**، ص 211، 212 .

(3) كمال ديب، **المرجع السابق** ، ص 124 .

وانصرفت الجمعية لمناقشة مشروع الدستور المؤقت، وبعد إقراره تم طرح موضوع إنتخاب رئيس الجمهورية للتصويت فنال هاشم الأتاسي أغلبية الأصوات وليتبقى بعد ذلك أمام الأتاسي أداء اليمين الدستورية.[1]

إنتخب الأتاسي رئيسا للدولة وحصلت الوزارة على صلاحيات التشريع لمدة ثلاثة أشهر بينما إنتخب السيد رشدي الكيخيا رئيسا للجمعية التأسيسية المكلفة بوضع الدستور الجديد بالإضافة إلى هذا عاد الحزب الوطني الذي عقد بدمشق تنظيم صفوفه وتشكيل قيادته فانتخب السيد نبيه العظمة رئيسا و ميخائيل البان مقررا عاما، وانتخب السادة صبري العسلي، عبد الرحمن الكيالي، جمال على أديب، محمد طلس، كمال عريس، عفين الصلح ظافر القاسمي، نجيب الريس، هراج بابازيان، أعضاء اللجنة العليا للحزب وقررت هذه اللجنة إنتهاج خط المعارضة لكل ما يصدر عن حزب الشعب المسيطر على الانقلاب وموجه للسياسة الداخلية والخارجية بنسبة للسياسة الداخلية أيد الحزب الدعوة للإتحاد مع العراق وعدل نظامه الأساسي من الجمهوري إلى الملكي للموارد على حزب الشعب .[2]

- مشروع الهلال الخصيب:

طغى ملف العلاقات مع العراق على كل شأن آخر في فترة انقلاب سامي الحناوي إذ أن هذا الأخير أعاد سورية إلى المظلة الهاشمية ، وعمل على إيجاد خطوات وحدوية بين سورية والعراق، فإنهمك البرلمان السوري في هذه المسألة [3]، جاءت أول دعوة للوحدة مع العراق في نهاية سبتمبر 1949 بعد أن حدث تبادل عدد من الزيارات بين القادة العسكريين في كل من البلدين[4]، وكانت زيارة الوصي على العرش العراقي عبد الله بداية سير

---

[1] سيد عبد العال، **المرجع السابق**، ص 109.

[2] وليد لمعلم، **المرجع السابق** ، ص 162.

[3] غسان حداد، **المرجع السابق**، ص 124.

[4] هشام عثمان، **المرجع السابق**، ص 219.

المفاوضات[1]، كما بدأ تنسيق وثيق لتنظيم الجيش لكن معارضو الوحدة لم يقفوا مكتوفي الأيدي حيث جاء إعتراضهم بسبب فكرة أن الوحدة مع بلد يحكمه العرش الهاشمي من الممكن أن يفقد سورية استقلالها ونظامها الجمهوري، كما أنهم لم يرغبوا في أي إرتباط مع البريطانيين، وخوفهم من إحتلال مكانة ثانية في جيش عراقي أقوى منهم[2]، فكان على الساسة السوريين المعارضين لمشروع الوحدة مع العراق هو تشكيل تحالف مع عناصر الجيش العارض للمشروع، لإفشاله وإنهاء النظام القائم والقضاء على حركة الزعيم الحناوي.[3]

سادسا: نتائج الانقلاب:

– نجحت حكومة حزب الشعب في الحقلين المالي والاقتصادي عندما أقر مجلس الوزراء السماح بتصدير القطن فارتفعت أسعاره، كذلك سمح بتصدير كمية من الحنطة إلى الخارج فحققت ارباحا تحولت نحو شراء كمية من الذهب فإزدادت نسبة التغطية الذعبية للعملة السورية.[4]

– حاول سامي الحناوي إعداد البلاد لكي تتقبل الوحدة مع العراق بشكل رسمي، إلا أن الجدل أثير حول هذا المشروع الذي كان حول تنفيذه أو رفضه بهدف الحفاظ على الجمهورية السورية دون الإنطواء في ركاب العروش الهاشمية، إلا أن حكم الحناوي عان من صراع سياسي بين ثلاث قوى رئيسية برزت على الساحة السياسية السورية أولها كانت الطبقة الحاكمة، وهي التي كانت تنتمي إلى الإقطاعيين القدامى، ثانيا حزب الشعب الذي حاز على أكبر عدد من المقاعد داخل الجمعية التأسيسية مع أول إنتخابات تعقد في هذا

---

(1) بشير زين العابدين، **المرجع السابق**، ص 179.

(2) باتريك سيل، **المرجع السابق**، ص 186،187.

(3) غسان حداد، **المرجع السابق**، ص 61.

(4) وليد لمعلم، **المرجع السابق**، ص 130.

العهد، ثالثا كانت قوة العسكريين وهم الذين كانوا منقسمين مثل السياسيين إلا أن مفتاح السلطة كان قد تركز في أيديهم، كل هذا جعل استمرار الحناوي في سلطته أمر متعذر.[1]

– لم يحدث انقلاب سامي الحناوي أي تحسين للأوضاع السياسية في البلد، بل أنه قوى نظام الإرهاب والاضطهاد الذي أقامه حسني الزعيم،و وسع صلاحيات المجلس العربي جاعلا منه الجهاز الوحيد الذي يملك حق المحاكمة " المخلين بالنظام " أولئك الذين نظموا وشاركوا في المظاهرات والاجتماعات المعادية للإمبريالية، غير أن هذه المظاهرات المعادية للإمبريالية لم تتوقف في البلد وإستمرت الاضطرابات في الشركات الأجنبية مطالبة بتأميمها خاصة في مؤسسات شركة التبغ الفرنسية.[2]

– على صعيد السياسة الدولية، كان للحزب الوطني منطلقات خارجية أوسع أفقا من حزب الشعب، حيث أقام علاقات واسعة مع جميع الدول دون من أي منها إمتيازات، بينما كانت خبرة حزب الشعب في هذا المجال محدودة خاصة عندما هددتها الدول بعدم الاعتراف بالنظام الجديد ما لم تعتر بالاتفاقيات المعقودة أيام حسني الزعيم فسارع وزراءه للاعتراف بها متنازلين عن حقوق سورية المالية والمعنوية لهدف أناني بحث وهو الاقرار بسريان المراسيم الصادرة في عهد الزعيم حتى يمنعوا القوتلي من العودة، ويحولوا دون إجتماع البرلمان الذي حله الزعيم، فمر مع هذه المراسيم اتفاقيات مع شركات النفط البريطانية والأمريكية.[3]

– عدم إستفادة السياسيين من عهد حكم الزعيم، الذي أسكت صوتهم فيه، فما إن اعطيت لهم مسؤولية الحكم حتى رجعوا إلى ما كانوا فيه منقسمين قبل الانقلاب الأول من تناحر وتضارب وخصام لا لغرض إلا لحزبية مقيتة لا خير من ورائها للبلاد، ولنصر قد يكون في غالب الأحوال شخصيا ولخصومات شخصية كان من الأولى أن تذوب بعد عهد الزعيم الذي كان قد أعلن من قبل أن انقلابه كان نتيجة لتأخر السياسيين وخصوماتهم، والغريب في الأمر أن السياسيين لم ينتظروا كثيرا لكي يظهروا تناحرهم، فما إن كونت الوزارة الأولى عقب

---

(1) رنا عادل سما، **المرجع السابق**، ص 47.

(2) بيير بوداغوفا، **المصدر السابق**، ص 51،52.

(3) وليد لمعلم، **المرجع السابق**، ص 131.

الانقلاب الثاني وبيوم واحد حتى أعلن الحزب الوطني أن الوزاراء الذين ينتمون الى هذه الوزارة لا يمثلون إلا أنفسهم، وما هذا إلا لأن الحزب الوطني لم يتم أخذ رأيه في أمر تشكيلها.[1]

– اتسم الوضع السياسي في عهد الحناوي بالغرابة، فلا هو حكم جماهري واضح ولا هو حكم فردي صريح وليس حكما مدنيا خالصا، ولا حكما عسكريا، والنتيجة لهذا الإبهام والغموض هو ذلك الفراغ الرهيب في الدولة السورية، الذي كان عبارة عن فقدان السلطة الحقيقية في البلاد، فالحكومة التي أشرفت على الإنتخابات لكي تؤسس جمعية تأسيسية، إنما جاءت بأمر القائد العام للجيش. هذا في الوقت الذي كان بإمكان الجيش أن يفرض حكما عسكريا مطلقا على البلاد ختى ولو إلى حين، ولو حدث هذا لكان الأمر واضحا لنظام الحكم في سوريا خلال هذه الفترة، وعلى أي حال فإن المسرح السياسي السوري في عهد الحناوي قد تنافس فيه قوتان كانت إحداهما هي قوة السياسيين والأخرى هي قوة العسكريين.[2]

إرتكب صاحب الانقلاب الثاني سامي الحناوي أخطاء أخرى دفعته إلى الهاوية، وإلى غضب الشارع السوري عامة والعسكريين خاصة، فالشعب كان مؤمنا ومتمسكا باستقلاله فلم يكن مستعدا لخوض حرب جديدة لا يعرف نتيجتها، لذلك فإن تأييد الحناوي لمشرع الهلال الخصيب والذي سيمحوا كل أثر لسيادة سوريا في سبيل هذا المشرع كان خطأ لابد من إيقافه، ولم يكن هنالك وسيلة سوى الانقلاب.

---

[1] سيد عبد العال، **المرجع السابق**، ص 112 .

[2] سيد عبد العال، **المرجع السابق**، ص 114.

رلفصل الثالث

أديب الشيشكلي وأثره في الحياة السياسية السورية.

أولا: نشأة الشيشكلي ومنابع تكوينه.

ثانيا: انقلاب الشيشكلي الأول 19 ديسمبر 1949.

1- مقدمات الانقلاب.

2 - أحداث الانقلاب.

3- التطورات السياسية بعد الانقلاب الأول.

ثالثا: الانقلاب الثاني للشيشكلي نوفمبر 1951 وحكم العسكر.

1 - الأسباب وسير أحداث الانقلاب.

2 - الأوضاع السياسية بعد الانقلاب الثاني.

رابعا: نتائج الانقلاب الثالث.

خامسا: انقلاب 24 فيفري1954 وسقوط حكم العسكر.

1 - أسباب الانقلاب.

2 - مجريات الانقلاب وعودة الحياة السياسية

إن تمركز أنصار الاتحاديين في السلطة جعل الصراع بينهم وبين خصومهم يحتل مركز الصدارة، فما إن سارعت الجمعية التأسيسية لمناقشة الدستور الجديد المقترح حتى نشبت الخلافات الأولية حول مسئولية السلطة التنفيذية أمام السلطة التشريعية، ولكن الخلاف الخطير إنبثق عن المخاوف من قيام حكومة غير مسئولة أمام السلطة التشريعية يمكنه أن يجر سورية إلى إتحاد، إلا أن الجدل الذي أثاره هذا المشروع، كان حول ضرورة تنفيذه أو رفضه للحفاظ على الجمهورية السورية المستقلة، كل هذا جعل استمرار الحناوي في السلطة أمرا متعذر، فتحرك الجيش بعد أربعة أشهر بقيادة أديب الشيشكلي للقيام بانقلاب ثالث وإنهاء هذه المرحلة.

أولا: نشأة الشيشكلي ومنابع تكوينه:

ضابط ورجل دولة سوري[1]، (ينظر ملحق رقم 03) ولد في حماة سنة 1909[2] وهو ابن من ملاك الأراضي لعب أفرادها دورا فعالا في الحركة الوطنية العربية منذ بداية القرن 20[3]، درس في مدرسة العلم والتربية ثم التحق بمدرسة التجهيز، إلا أنه لم يجد المناخ النفسي الذي ينسجم مع ميوله التي ترفض أي قيد معنوي، فترك هذه المدرسة والتحق بالمدرسة الزراعية في المنطقة السلمية القريبة من حماة استجابة لرغبة والده وبعد الإنتهاء من الدراسة عاد إلى بيته، وبدأ يفكر عن منطلق جديد له يحقق فيه ما يصبوا إليه وبعد تفكير معمق قرر الالتحاق بالكلية العسكرية في مدينة حمص، هذه الكلية التي تعبر عن تطلعه صوب قمة المجد، وفي هذه الفترة من حياته سنة 1928، اقترن من الفتاة " فطينة الفنري " التي رشحها له والده[4]، وفي عام 1944 هرب الشيشكلي من الجيش هو وصديقه

---

(1) عبد الوهاب الكيالي، **المرجع السابق**، ج 1، ص 118.

(2) غسان حداد، **المرجع السابق**، ص 260.

(3) هاني الخير، **أديب الشيشكلي صاحب الانقلاب الثالث (البداية...والنهاية)**، مطبعة الإنشاء، دمشق، 1994، ص 18.

(4) المرجع نفسه، ص 15-17.

أكرم الحوراني[1]، للمشاركة في الثورة على الفرنسيين بعدما بدأت توترت العلاقة بين الفرنسيين و الحكومة السورية [2]، شارك في عام 1945 في معارك التحرير ضد الاحتلال، قاد لواء اليرموك الثاني في جيش الإنقاذ على ثرى فلسطين خلال معارك 1947 – 1948، شارك مع الزعيم حسني الزعيم في إنقلابه 30 مارس 1949 م لكنه اختلف معه فأحيل إلى التقاعد عاد إلى الجيش بعد انقلاب العقيد سامي الحناوي ولكن خلافه معه على موضوع الوحدة مع العراق أدى إلى اشتراكه في مجلس العقداء الذين إجتمعوا للإطاحة بسامي الحناوي في 19 ديسمبر 1949 م مع كل من توفيق نظام الدين، عزيز عبد الكريم، شوكت شقير، أمين أبو عساف، محمد ناصر، وبعد نجاح الإنقلاب عين الشيشكلي معاونا لرئيس الأركان العامة ثم رفع إلى رتبة زعيم وعين رئيسا للأركان العامة [3]، أخذ الشيشكلي يعمل على الإنفراد بالحكم، وذلك بالتخلص من خصومه كاغتياله محمد ناصر آمر سلاح الطيران " 13 جوان 1950 م "وإيقاع البلاد في أزمات متعاقبة لإظهار فشل السياسيين والأحزاب وفي ليلة 31 نوفمبر 1951 م تمت خطوته الحاسمة في الطريق إلى الحكم باعتقاله لرئيس الوزراء معروف الدواليبي[4]، بعد إعلانه لأسماء وزارته المكلف بتشكيلها، كما قام باعتقال

---

(1) **أكرم الحوراني:** سياسي ورجل دولة عربي سوري، اشترك في حركة رشيد علي الكيلاني في العراق سنة 1941 وفي الحرب ضد اغتصاب فلسطين سنة 1948، قادة انتفاضة الفلاحين في ريف حماة ضد الإقطاعيين، إنتخب نائبا سنة 1943، 1947، 1949، شارك في الانقلابات العسكرية الثالثة التي جرت سنة 1949. أسس سنة 1950 الحزب الاشتراكي العربي الذي اندمج فيما بعد بحزب البعث العربي الاشتراكي. ينظر عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ج 1، ص 249.

(2) هاني الخير، **المرجع السابق**، ص 19.

(3) غسان حداد، **المرجع السابق**، ص 260.

(4) **معروف الدواليبي:** سياسي سوري، ولد بحب، حصل بعد الدراسة الثانوية على شهادة كلية الشريعة بحلب عام 1927 في العلوم الإسلامية والعربية ومن هنا لقب " الشيخ " كما حصل على إجازة في الحقوق من الجامعة السورية عام 1935 وعلى إجازة في الإداب في نفس العام، ثم على شهادة الدراسات العليا في الحقوق الرومانية عام 1940 ودكتوراه في الحقوق من جامعة باريس عام 1941، بدأ حياته العملية بممارسة المحاماة، صار عضوا في مكتب الكتلة الوطنية عام 1936. ينظر، عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ج 6، ص 244.

رئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب وبعض النواب والوزراء وعين فوزي السلو[1] رئيسا للوزارة وبانسحاب رئيس الجمهورية الشرعي، راح يدير الحكم من مكتب الأركان العامة للجيش، ثم تولى رئاسة الجمهورية، كما ألغى الأحزاب وأعلن عن تأليف حركة التحرير كحزب وحيد في البلاد، ووضع دستورا جديدا للبلاد عرف بدستور 1953 ودعى إلى انتخابات عامة، إلا أن الأحزاب قاطعتها وطالبت بمؤتمر عام للعودة إلى الشرعية [2]، قدم استقالته في 25 فيفري 1954 م إثر حركة حلب وغادر سورية إلى لبنان ومنها إلى المملكة العربية السعودية، في عام 1960 هاجر إلى البرازيل واعتزل السياسة وتفرغ للزراعة حتى قتل في 28 سبتمبر 1964 م عن عمر ناهز 55 عاما.[3]

ثانيا: انقلاب الشيشكلي الأول 19 ديسمبر 1949:

1 – مقدمات الانقلاب:

شهدت الأيام القليلة التي سبقت الانقلاب تحركات في الأوساط السياسية بقيادة كل من سامي الحناوي و قادة حزب الشعب، والنواب المستقلين في الجمعية التأسيسية المتعاطفين مع اتجاه الوحدة والاتحاد مع العراق[4]، ومن أهم المؤيدين لجبهة الإنضمام إلى العراق: سامي الحناوي، علم الدين قواصي، حمد الأطرش، خالد جادا، عصام مريود، محمد دياب محمد معروف، محمد الرفاعي، صبحي عبارة، سليمان ناجي[5]، وعدد كبير من صغار الضباط، أما الجبهة المعارضة فتمثلت في : أكرم الحوراني ونواب البعث العربي والسيد عبد الباقي نظام الدين والشيخ مصطفى السباعي وآخرون ممن لهم رصيد وطني قوي في الشارع السوري، تحرك هؤلاء المعارضون للإبداء عن رأيهم المعارض للوحدة من خلال اتصالهم برئيس الجمهورية هاشم الأتاسي والسيد رشدي الكيخيا عميد حزب الشعب ووزير الداخلية

---

[2] عبد الوهاب الكيالي، **المرجع السابق**، ج 1، ص 118.

[3] غسان حداد، **المرجع السابق**، ص 260.

[4] **المرجع نفسه**، ص 63.

[5] فضل الله ابو منصور، **المصدر السابق**، ص 84.

والزعيم سامي الحناوي، حيث أعربوا لهم عن مخاوفهم من الإتحاد فكان الجواب دائما أن الأمر قد درس من جميع النواحي وأنه متروك للجمعية التأسيسية.[1]

أخذت الجبهة المعارضة تعقد اجتماعات سرية كل ليلة تقريبا لدراسة الأوضاع واتخاذ التدابير اللازمة لتجنب الإنضمام للاتحاديين، كما أخذت تتصل بالإحزاب ورجال البلاد فتنبه سامي الحناوي إلى ما يجري ففرض على المعارضين مراقبة شديدة ثم قرر، قبل الإنقلاب بأسبوع واحد، أن يعتقل كبار المعارضين[2]، فقام بتوجيه دعوة إلى خمسة من ضباط المعارضة لمناقشة موضوع الإتحاد السوري العراقي يوم 16 ديسمبر 1949 م، إلا أن هؤلاء الضباط شعروا بإن حضورهم لهذا الإجتماع يعني وضعهم تحت سلطة قائد الجيش فيفرض عليهم ما يريد وإذا ما رفضوا فإن في استطاعته اعتقالهم جميعا فتخلف بعضهم عن حضور الإجتماع، واتخذوا التدابير اللازمة لاعتقال اللواء سامي الحناوي.[3]

2 – أحداث الإنقلاب:

هكذا تحرك خصوم سامي الحناوي بقيادة أديب الشيشكلي يوم الإثنين 19 ديسمبر 1949 م للإطاحة بسامي الحناوي في إنقلاب ثالث[4]، حيث قامت القوات المدرعة واللواء الأول للجيش السوري باختراق شوارع العاصمة لتصل إلى المراكز الرئيسية فيها لاحتلالها [5]،وتوجهت قوة أخرى إلى بيت سامي الحناوي للقبض عليه وعند وصولهم للبيت والتقائهم به طمأنوه على سلامته فاستسلم لهم دون أية مقاومة، أما الدكتور أسعد طلس الأمين العام للوزارة الخارجية فقد تمكن من الفرار خارج سوريا بمساعدة الوزير العراقي، وفي الوقت نفسه توجهت قوة أخرى من الجيش إلى دور بعض الضباط الذين اشتركوا في الانقلاب الثاني إلى

---

(1) غسان حداد، **المرجع السابق**، ص 63.

(2) فضل الله أبو منصور، **المصدر السابق**، ص 86.

(3) سيد عبد العال، **المرجع السابق**، ص 118.

(4) douglas little, **1949-1958, syria : Early Experiments in Covert Action**, press for Conveiron, (S , P), May 2003, p 12

(5) نذير فنصة، **المصدر السابق**، ص 188.

أنهم وجدوهم قد تواروا عن الأنظار [1]، كما سيطروا على مراكز الشرطة العسكرية إلا أنهم وجدوا بعض المعارضين فتم إطلاق النار عليهم لإجبارهم على الاستسلام، بالإضافة إلى مراكز الشرطة تم السيطرة أيضا على المصرف السوري للمحافظة عليه، ثم اعتقلت قوة أخرى المقدم محمد معروف رئيس الشرطة العسكرية والمقدم محمود الرفاعي رئيس المكتب الثاني في الأركان العامة، وتم احتلال منطقة المرجة ومنعت الموظفين من دخول الدوائر الرسمية، أما بالنسبة للسياسيين فلم يعتقل أي أحد منهم، وفي الساعة السابعة والدقيقة الخمسين، أذيع من راديو دمشق نص البلاغ رقم " واحد " الصادر عن بطل الانقلاب الثالث أديب الشيشكلي[2]، أبلغ فيه الأمة السورية أن الجيش قد أرغم على أن يضع حدا لمؤامرات رئيس الأركان العامة وعدد من السياسيين المحترفين الذين وبتواطؤ مع عناصر أجنبية هددوا سلامة الجيش وبنيان الدولة والنظام الجمهوري.[3]

ومرت الحركة الجديدة دون وقوع أي حادث وسيطرت قوات الجيش بقيادة الشيشكلي على الموقف، وقيل أن اللواء سامي الحناوي سيقدم طلبا بإحالته على التقاعد بعد أن بلغ السن القانونية [4]، وفي الثلاثين من شهر أكتوبر اغتيل اللواء الحناوي في بيروت برصاص حرشو البرازي ثأرا لابن عمه محسن البرازي.[5]

كما صرح مصدر مسئول بأن حركة الجيش لا تمس الحالة الشرعية القائمة في البلاد وهي تعتبر حركة داخلية بحتة في الجيش، أما الوضع الشرعي فهو قائم ولم يطرأ عليه ما يغيره وفسرت حركة الجيش على أنها قامت بالتفاهم والاتفاق مع النواب الذين اعترضوا على الوضع الذي آلت إليه البلاد.[6]

---

[1] أندرو راثميل، **الحرب الخفية في الشرق الاوسط (الصراع السري على سورية) 1949 –1961** ، تر: عبد الكريم محفوظ، دار سلمية، (د ب)، 1997، ص 81.

[2] نذير فنصة، **المصدر السابق**، ص 189.

[3] باتريك سيل، **المرجع السابق**، ص 200.

[4] نصوح بابيل، **المصدر السابق**، ص 446.

[5] بشير زين العابدين، **المرجع السابق**، ص 188.

[6] نصوح بابيل، **المصدر السابق**، ص 446.

3 – التطورات السياسية بعد الانقلاب الأول:

عهد الشيشكلي بعد نجاح انقلابه إلى أنور بنود برئاسة الأركان أما هو فقد احتفظ لنفسه بمنصب نائب رئيس الأركان، إذ كان وجود العميد أنور بنود صوريا فقط حيث كانت كل أمور الجيش بيد الشيشكلي، كما نقل بعض الضباط من أنصاره وعلى رأسهم النقيب عبد الغني قنوت إلى سلاح قوات المدرعات وعهد برئاسة الشعبة الثانية للعقيد ابراهيم الحسيني والأهم من ذلك كله استدعاؤه للعقيد سعيد حبي من واشنطن ليكون معاونا له في الأركان العامة، وفي صبيحة يوم الانقلاب قام وفد من كبار ضباط الجيش بمقابلة رئيس الدولة هاشم الأتاسي وشرحوا له أسباب الحركة والتدابير التي اتخذت وقطعوا له وعدا صريحا بأن الجيش لن يتدخل في السياسة وأنه يريد أن تقوم الجمعية التأسيسية بكل مهامها دون أي ضغط أو تدخل من قبل الجيش الذي وضع أمامه هدف الحرص على سلامة البلاد ونظامها الجمهوري .[1]

طلب أديب الشيشكلي من الرئيس الأتاسي أن يقوم بتشكيل حكومة جديدة، فاختار الرئيس خالد العظم لتشكيل الوزارة، فبدأ خالد العظم بالاتصال بالأحزاب والكتل حيث تكونت لديه قناعة راسخة بأن الوزارة يجب أن تتكون من المنتسبين إلى هذه الجماعات، مع فريق من الحياديين فعرض على حزب الشعب بأن يؤخذ منهم أربعة وزراء، وباقي الوزراء يختارهم من الحياديين وباقي الأحزاب والكتل الأخرى، إلا إنه اختلف مع رشدي الكيخيا إذ طلب منه هذا الأخير أن يسمي له الأعضاء الذين سيتم اختيارهم من حزب الشعب، فذكر له خالد العظم كل من أكرم الحوراني والأمير حسن الأطرش وعبد الرحمن، محمود الأطرش وسامي كبارة من الحياديين، لكن رشدي الكيخيا رفض التعاون مع الحوراني والأطرش، واشترط بأن يختار هو الأعضاء المنتسبين إلى حزب الشعب، لكن فرفض العظم اقتراحه واعتذر من الرئيس الأتاسي على عدم استطاعته تشكيل حكومة ، ليس له في بداية تكوينها حرية في اختيار

---

[1] سامي جمعة، **أوراق من دفتر الوطن 1946 . 1961**، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 2000، ص 108.

أعضائها، فاستدعى الرئيس فارس الخوري لكنه اعتذر منه [1]، ثم استدعى ناظم القدسي[2] وكلفه بتشكيل الوزارة في ديسمبر 1949، إلا أن العسكريين صوتوا ضد حكومته فاستقال بعد خمسة أيام، وكانت حجته أن حكومته لا تحتوي على أي ضابط وأن أعضائها معارضون لتدخل العسكريين في السياسة.[3] فاضطر الرئيس الأتاسي إلى تقديم استقالته فلا هو قادر على تشكيل وزارة من الأشخاص الذين يثق بهم، ولا الكتلة البرلمانية تتفق على تشكيل الوزارة، وكلف رشدي الكيخيا بتبليغ المجلس باستقالته، فاضطرب الأعضاء وخشوا أنتؤدي استقالة الرئيس إلى سقوط الحكم فينتقل بذلك إلى الجيش فأسرعوا إلى تشكيل لجنة توفيق قوامها: " أكرم الحوراني وفيضي الأتاسي ، والشيخ مصطفى السباعي، فبذل هؤلاء المساعي لدى العسكريين لتذليل العقبات، ثم الاتفاق على أن يكون رئيس الوزراء من غير الحزبين ، وبعد المداولات العديدة تم ترشيح خالد العظم لتشكيل الوزارة[4]وفي 25 ديسمبر 1949 م شكل العظم أول وزارة في عهد الانقلاب الثالث ، استمرت في الحكم حتى 29 ماي 1950 م حيث اضطر للاستقالة بسبب الخلافات التي برزت بين العظم وحزب الشعب، إذ أعلن رشدي الكيخيا أن الوزراء الشعبيين في الحكومة لا يمثلون الحزب، وعندما تفاقمت الخلافات أوعز اليهم بالاستقالة لإسقاط الوزارة، و بعد استقالة خالد العظم تم تعيين ناظم القدسي مكانه وفي عهده تمت أول جلسة نيابية لإعداد الدستور، تكونت هذه اللجنة من ثلاث وثلاثين عضوا برئاسة القدسي، وفي أوائل مارس 1951 م واجهت وزارة الدكتور القدسي انتقادات مختلفة، ولوحظ أن هنالك مضايقات تطوق وزارة القدسي لم يفصح عنها،

---

[1] خالد العظم، **المصدر السابق**، ص 229، 230.

[2] **ناظم القدسي:** سياسي سوري، رئيس وزراء ورئيس جمهورية سابق، ولد بحلب، تلقى علومه الابتدائية فيها ثم في الجامعة الأمريكية في بيروت وكلية الحقوق الدولية من جنيف عام 1929 ، مارس المحاماة لدى عودته إلى حلب عام 1930، عمل في صفوف الكتلة الوطنية ، انتخب نائبا في حلب عام 1936 ، ثم عمل سفيرا لسورية في واشنطن من عام 1944 إلى 1945 ، أعيد انتخابه نائبا في حلب في جويلية 1948 فكان من الأعضاء المؤسسين في المجلس النيابي للكتلة الدستورية التي اتخذت فيما بعد إسم حزب الشعب. ينظر ، عبد الوهاب الكيالي ، المرجع السابق، ج 6، ص 554.

[3] محمود صافي، **سوريا من فيصل الأول إلى حافظ الاسد 1918 – 2000**، الدار التقدمية، لبنان، 2010، ص 128.

[4] خالد العظم، **المصدر السابق**، ص 230، 231.

مما اضطره للتوجه إلى القصر الجمهوري لتقديم استقالة وزارته إلى رئيس الجمهورية، فما كان على الرئيس سوى قبول هذه الاستقالة، ، واتصل بخالد العظم لتأليف الوزارة.[1]

فصدرت مراسيم الوزارة الجديدة يوم 27 مارس 1951 م على الشكل التالي:

1 / السيد خالد العظم رئيسا للمجلس الوزراء ووزير للخارجية.

2 / السيد سامي كبارة وزيرا للداخلية.

3 / السيد عبد الباقي نظام الدين وزيرا للزراعة والعدل.

4 / السيد عبد الرحمن العظم وزيرا للمالية.

5 / العميد فوزي السلو وزير للدفاع الوطني.

6 / السيد رئيف الملقى وزير للمعارف والاقتصاد الوطني.

7 / السيد سامي طيارة وزير للصحة والأشغال العامة والمواصلات.

ومن أبرز ما تم في عهد هذه الوزارة التخطيط لإنشاء مرفأ في مدينة اللاذقية، ومد سكة حديد من مناطق الجزيرة والفرات التي تعتبر من أهم مناطق الإنتاج إلى مرفأ اللاذقية الواقع على البحر المتوسط، وتم ترقية الشيشكلي إلى رتبة زعيم وتعيينه رئيسا للأركان العامة.[2]

لم تستمر هذه الوزارة طويلا إذ سقطت يوم 30 جويلية بعد استقالة وزير الصحة سامي طيارة ووزير التعليم رئيف الملقى، وبسبب الإضراب العام لموظفي الدولة وذلك احتجاجا على تباطؤ أعضاء المجلس في تحسين ظروفهم.[3]

---

(1) نصوح بابيل، **المصدر السابق**، ص 472 .

(2) غسان حداد، **المرجع السابق**، ص 69 – 71.

(3) جوناثان أوين، **المصدر السابق**، ص 136.

تشكلت حكومة جديدة بتاريخ 9 أوت 1951 م برئاسة حسن الحكيم [1] إثر اجتماع عقده هاشم الأتاسي في القصر الجمهوري مع حسن الحكيم وفوزي السلو والعقيد الشيشكلي وجاءت الوزارة على النحو التالي:

1 / حسن الحكيم للرئاسة والمالية.

2 / فيضي الاتاسي للخارجية.

3 / فتح الله السيون للصحة والإسعاف العام.

4 / شاكر العاص للاقتصاد الوطني والزراعة.

5 / فوزي السلو للدفاع.

6 / رشاد برمدا للداخلية.

7 / حامد خوجة للأشغال العامة والمواصلات.

8 / عبد الوهاب حومد للمعارف.

9 / عبد العزيز حسن بك للعدل.[2]

- مشروع قيادة الشرق الأوسط:

سعت الدول الإمبريالية في نوفمبر 1951 م لجر البلدان العربية إلى حلف عدواني، حيث اقترحت كل من الو م أ وإنجلترا وفرنسا وتركيا يوم 11 سبتمبر أن تنظم الدول العربية إلى مشروع " قيادة الشرق الأوسط " الذي يقضي بتكوين إتحاد عسكري بقيادة موحدة بحجة الدفاع المشترك وكان على الدول المشاركة فيه أن تضع تحت تصرف القيادة كل فواتها المسلحة وقواعدها العسكرية وموانئها ... إلخ، وكان عليها أن توافق على مشروعية حق الحلفاء في قيادة الشرق الأوسط مع تواجد قواتهم العسكرية على أراضي تلك البلدان تحت

---

[1] **حسن الحكيم:** سياسي سوري، ولد بدمشق سنة 1882، حصل علومه الابتدائية والثانوية فيها، والعلية بالأستانة، كان مديرا للبريد في العهد الفيصلي في دمشق، غادر سورية لدى مغادرة فيصل لها. صار مديرا للمالية العام في حكومة الشرق العربي التي شكلها رشيد طليع، ثم عاد إلى دمشق، نفي إلى جزيرة أرواد بعد أن حوكم هو والدكتور عبد الرحمن شهبندر وآخرين بسبب الاضطرابات التي وقعت في دمشق لدى زيارة كراين لها عام 1922، اشترك في تأسيس حزب الشعب عام 1924 وسار سكرتيرا له. ينظر، عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ج 2، ص 535.

[2] أكرم الحوراني، **مذكرات أكرم الحوراني**، مكتبة مدبولي، (د ب)، (د س)، ص 1412.

شعار " الدفاع المشترك " وبهذا الشكل يتم توطيد مواقع الدول الغربية العسكرية و الاقتصادية في البلدان العربية.[1]

ولدى مناقشة هذا الموضوع في مجلس الوزراء، أبدى رئيس الوزراء حسن الحكيم موافقته 25 سبتمبر ألقى وزير الخارجية بيانا في مجلس النواب حول هذا المشروع كانت الإذاعة تنقله مباشرة، إلا أن البث توقف بسبب وقوع خلاف بين رئيس الوزراء ووزير الخارجية لعدم اتفاقهما حول قرار المشروع، إذ أن وزير الخارجية أراد فضح الاتجاه الأمريكي لرئيس الوزراء، فانهالت البرقيات من مختلف الوزارات التي تستنكر هذا المشروع الاستعماري، فلم يجد رئيس الوزراء مفرا من تقديم استقالته في 28 سبتمبر 1951 م.[2]

بعد استقالة حسن الحكيم، ألف حزب الشعب حكومة جديدة برئاسة معروف الدواليبي يوم 28 سبتمبر، ولكن هيمنة أعضاء حزب الشعب على وزارته المقترحة ومعارضتهم الصريحة للدور الذي يلعبه الجيش في الحياة السياسية أمران مرفوضين لدى الشيشكلي مما دفعه للقيام بانقلابه الثاني.[3]

ب – وضع دستور 1950:

وكانت بداية أولى جلسات مناقشة الدستور يوم 24 جويلية 1950، وفي هذه الجلسة تمت مناقشة المادة المتعلقة بالدين، حيث دعا النائب المسيحي إلياس دمر الى فصل الدين عن الدولة "، ورأى ان وجود مادة في دستور او عبارة مصبوغة بصيغة دينية تترك اثرا نفسيا غير مستحب في روح كل عربي غير مسلم، وبالتالي سيعتبر نفسه غريبا في وطنه ولا يتمتع بنفس حقوق المسلم "، فكان رد النائب مصطفى السبعاوي رئيس الجبهةالإسلامية بقوله: " **أن الذين ينادون بدين الدولة لم يكونوا يستوحون إلهاما أجنبيا، وإنما استوحوا المادة من إرادة الأكثرية الساحقة من أفراد الشعب** ". ومقابل ذلك دعت الأحزاب اليسارية لإلغاء المادة وإقرار دستور علماني يرضي جميع المواطنين السوريين، وبعد جدل برلماني وشعبي طويل

---

(1) بيير بوداغوفا، **المصدر السابق**، ص 57.

(2) وليد لمعلم، **المرجع السابق**، ص 149.

(3) أندرو راثميل، **المصدر السابق**، ص 102.

قرر العقلاء حسم الخلاف منعا لحدوث أي تأزم طائف داخل الدولة الوليدة، وانتهى الجدل إلى القبول بحل وسط من قبل لجنة الأحزاب المشتركة، بأن تنص المادة على " دين رئيس الدولة الإسلام " وأن " الفقه الإسلامي مصدر للتشريع " مع إضافة فقرة تقضي بإحترام الحقوق الخاصة لجميع الطوائف في البلاد وصدر النص بصيغته الأخيرة في 5 سبتمبر 1950 م.[1]

كان الدستور السوري الجديد لعام 1950، أول دستور عربي يتحدث عن شؤون الفلاحين والعمال والضرائب التصاعدية وتحديد الملكية الزراعية والضمان الإجتماع، كما كان أول دستور عربي يتحدث عن القومية العربية فيضع في رأس مواده أن الشعب السوري جزء من الأمة العربية ويدعو إلى تحقيق الوحدة العربية.[2]

ت – الإنفصال الجمركي عن لبنان:

في مطلع مارس 1950، عقدت لجنة من الاقتصاديين السوريين اجتماعا للبحث في نتائج الوحدة الجمركية مع لبنان، فتوصلوا إلى قرار جاء فيه " **أمام سورية إختيار أحد الطرفين: إما وحدة جمركية واقتصادية ونقدية تقرر فورا بين البلدين ، وإما انفصالجمركي عاجل يكون فيه كل من سورية ولبنان حرا بإتباع السبيل الذي يتوافق مع مصلحة بلاده** ". درست لجنة الوزراء تقرير لجنة الخبراء، فقرروا توجيه مذكرة إلى الحكومة اللبنانية عرضت فيها الوحدة الاقتصادية الكاملة مع لبنان أو الانفصال الجمركي،[3] وأن تحدد مهلة حتى 20 مارس 1950 م، لأن من عادة الحكومة اللبنانية المماطلة بالجواب، لذلك أرسل خالد العظم بصفته وزيرا للخارجية في 7 مارس 1950 م المذكرة التي إستعرضت فيها القضية والتضحيات السورية وأن الحل لهذه المشكلة هو الوحدة الاقتصادية التامة، فثارت ثائرة اللبنانيين بشكل عنيف، لكن حماس بشار الخوري ومسايرة رياض الصلح له ولزمرة التجار

---

(1) طالب الدغيم، **المواطنة في سورية " قراءة في مفهوم المواطنة وممارستها على ضوء التغيرات الدستورية في سورية بين عامي 1946 – 1950**، مركز إدراك للدراسات والإستشارات، (د ب)، 2017، ص 9.

(2) أكرم الحوراني، **المصدر السابق**، ص 1238.

(3) وليد لمعلم، **المرجع السابق**، ص 136.

اللبنانيين، أدى الى مجيء رد لبنان سريعا ففي 13 مارس 1950 م وردت مذكرة الحكومة اللبنانية الجوابية التي برزت فيها موقفها، وأنها حريصة على التعاون الوثيق بسبب روابط الإخاء و الجوار، واعتبرت أن المذكرة السورية جاءت على شكل إنذار، وذكرت أنه لا يمكن للحكومة اللبنانية التسليم بالاقتراح الوارد في مذكرة الحكومة السورية، ذلك أنه إذا كان البلدان مكملين لبعضهما في الشؤون الاقتصادية فلا يمكن أن يتجاوز هذا الواقع حد انتهاج سياسة ترتكز على تنسيق اقتصادي يحفظ لكل البلدين طابعه واختصاصه، وبذلك رفضت الحكومة اللبنانية اقتراح الوحدة الاقتصادية التامة.[1]

فقررت الحكومة السورية في 13 مارس 1950 م ما يلي:

1 / تطبيق أنظمة القطع على العمليات التجارية بين سورية ولبنان وعدم السماح للأشخاص المسافرين إلى لبنان أو القادمين منها أن يخرجوا أو يدخلوا أكثر من خمسين ليرة سورية من النقد السوري.

2 / منع نقل البضائع من لبنان إلى سورية باستثناء البضائع العابرة و البضائع المعفاة من الجمرك والمحروقات.

3 / إقامة مراكز جمركية ومراكز مراقبة على الحدود السورية اللبنانية .

4 / منع سفر السوريين إلا للإجازة عند الضرورة.[2]

ثالثا: الانقلاب الثاني للشيشكلي نوفمبر 1951 وحكم العسكر:

1- الأسباب و سير أحداث الانقلاب:

لم تستمر وزارة الدكتور معروف الدواليبي إلا يوما واحدا، ففي ليلة 29 نوفمبر 1951 اعتقل الجيش الدواليبي وبعض أعضاء حكومته وعدد من نواب حزب الشعب.[3]

ولقد حدث الانقلاب الثاني للشيشكلي لأسباب منها:

---

(1) عبد الرحمن البيطار، **المرجع السابق**، ص 201،202 .

(2) خالد العظم، **المصدر السابق**، ص 47.

(3) أكرم الحوراني، **المصدر السابق**، ص 1500.

– شكل معروف الدواليبي وزارة أسند فيها منصب الدفاع إليه بصفته رئيس الوزراء، وأصدر في نفس الوقت مرسوما ينص على ربط قوات الدرك بالوزارة الداخلية، والحقيقة فإن سياسة الأمر الواقع هذه، كانت ترغب في وضع الجيش أمام الوزارة الداخلية، إلا أن أديب الشيشكلي لم يتقبل هذه الفكرة فكانت ردة فعله قيامه بالانقلاب، إذ لم يكن قرار تشكيل وزارة الدواليبي إلا تحديا للشيشكلي والعقداء، وذلك من خلال فصله قوات الدرك عن الجيش وتولي أحد المدنيين وزارة الدفاع، وكذلك ما تقرر من منع محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية هذا فضلا عن ضرورة خضوع جميع القيادات مباشرة إلى الرئيس هاشم الأتاسي دون الرجوع إلى الشيشكلي.[1]

– سيطرة حزب الشعب على البرلمان، مما أدى إلى تصاعد الموقف بين السياسيين والعسكريين، حتى حصلت المواجهة المباشرة بين النواب والشيشكلي، وذلك بعد أن تحدى الحزب الجيش نفسه، كما أن الحزب كان يحظى بالأكثرية في المجلس النيابي.[2]

– بعد أن تم القبض على رئيس وأعضاء الوزارة تحكم الشيشكلي بالسلطة وأعلن بأنه هو الناطق باسم المجلس العسكري الأعلى، واتخذ قانون حالة الحرب لعام 1948، الذي يتمكن بموجبه من اعتقال أي شخص أو توقيفه تحت كافة المسؤولية.[3]

وقبل قيام الشيشكلي بانقلابه قرر هو ومجموعته العمل بسرعة، فعقد اجتماعا استثنائيا لهيئة الأركان أصدر فيه قرارا باعتقال جميع أعضاء الوزارة الجديدة وأعضاء حزب الشعب النشطين ونواب البرلمان، وإعطاء السلطة للشيشكلي، وتم الإعلان على أن الشيشكلي هو الناطق باسم المجلس العسكري الأعلى، وفي ليلة 29 نوفمبر 1951 م تحركت قطاعات الجيش السوري نحو منزل رئيس الوزراء الدواليبي لاعتقاله واعتقال جميع أعضاء وزارته وزجهم في سجن المزة، ثم أصدر بلاغ رقم (1) نص على:

---

(1) سيد عبد العال، **المرجع السابق**، ص 128.

(2) عمر إسكندر، **المرجع السابق**، ص 27

(3) بيير بوداغوفا، **المصدر السابق**، ص 62.

" **تحيط رئاسة الأركان العامة الشعب السوري الكريم، علما أن الجيش فد استلم زمام الأمن في البلاد وترجوا أن يخلد الجميع إلى الهدوء والسكينة وتسهيل مهمة الجيش ومتابعة الأعمال دون قلق أو اضطراب، كما ننذر من تسول له نفسه الإخلال بالأمن بأشد الإجراءات** ".[1]

مارس الرئيس الأتاسي أعماله كالمعتاد، وفي الساعة العاشرة والنصف استقبل رئيس الأركان أديب الشيشكلي الذي زاره ليباحثه في أمر اتخاذ الموقف الدستوري اللازم لإخراج البلاد من المأزق الحالي، في حين أبدت الكتل النيابية اهتماما كبيرا بالموقف، وعقدت كل واحدة منها سلسلة من الاجتماعات في محاولة منها لإيجاد حل ينقذ الوضع المضطرب وأسفر ذلك عن تأليف " لجنة الوساطة " قوامها النواب مصطفى السباعي، سعيد إسحاق قاسم الهندي، قامت هذه اللجنة بمقابلة الدواليبي ورفقائه المعتقلين ثلاث مرات للوصول إلى حل للوضع الراهن وعلى أساس استقالة وزارة الدواليبي وحل مجلس النواب غير أن جميع المساعي التي صرفت لإقناع الدواليبي بتقديم استقالته لم تفلح ، وآخر ما انتهت إليه الجهود التي بذلت في هذا السبيل أن الدواليبي أبدى استعداده لوضع استقالة وزارته تحت تصرف الرئيس الأتاسي ، وقد نفذ ذلك فعلا ، فأرسل إلى الجيش كتابا يقول فيه :

"**أنه يضع وزارته تحت تصرفه ، وأن تقدير قبول هذه الاستقالة عائد إلى الرئيس الأول حتى وإن قبلها اتجهت النية إلى تأليف وزارة سداسية مهمتها حل مجلس النواب** "

وقد قبل الرئيس استقالة الدواليبي كمحاولة أخيرة لحل الأزمة .[2]

كلف الرئيس الأتاسي حامد الخوجا لتشكيل وزارة جديدة، وما إن شرع حامد الخوجا لتشكيل الوزارة حتى قام الأتاسي بتسليم كتاب استقالته من رئاسة الجمهورية، فأقدم الشيشكلي على حل المجلس النيابي.[3]

---

[1] بشير زين العابدين، **المرجع السابق**، ص 209.

[2] نصوح بابيل، **المصدر السابق**، ص 492، 493.

[3] أكرم الحوراني، **المصدر السابق**، ص 1505.

أما بالنسبة لوزارة حامد الخوجا، فقد نشط بالاستشارات المعروفة لتأسيس الحكومة الجديدة إلا أن جميع النواب رفضوا الإشتراك فيها.[1]

وبناءا على استقالة رئيس الجمهورية وعدم وجود حكومة في البلاد تتولى شؤونها تم إصدار الأوامر التالية:

1 / يتولى رئيس الأركان العامة فوزي السلو رئيس المجلس العسكري الأعلى مهام رئاسة الدولة، ويتمتع بكافة الصلاحيات الممنوحة للسلطة التنفيذية.

2 / تصدر المراسيم اعتبارا من 2 ديسمبر 1951 م عن رئيس الأركان العامة رئيس المجلس العسكري الأول.

3 / ينشر هذا الأمر العسكري ويبلغ من يلزم لتنفيذ أحكامه.[2]

وفي اليوم الثالث من ديسمبر أعلن الشيشكلي أنه ليس سوى جندي متواضع يريد الدفاع عن بلده في وجه مكائد حزب الشعب، لذلك وضع مكانه فوزي السلو وسلمه جميع السلطات التنفيذية والتشريعية إلى جانب مهمات رئيس الدولة ورئيس الوزراء ووزير الدفاع، على أن يساعده في ذلك أمناء عامون من مختلف الوزارات، لكن السلطة الفعلية بقيت في يد الشيشكلي .[3]

2 – الأوضاع السياسية بعد الانقلاب الثاني:

أ – تأسيس حركة التحرير العربي:

بدأ الشيشكلي في وضع التشريعات اللازمة والاصلاحات الضرورية التي تضمهن له قيام برلمان سليم يمثل الشعب تمثيلا صحيحا، إلا أن رغبته في الاصلاح اصطدمت بعقبات كثيرة أولها الأحزاب، فرأى أنا التفاهم بينه وبينها أمر صعب وغير قائم، ولكي يخلو له الجو يجب أن لا يكون هنالك أي نشاط حزبي خلال فترة الانتقال، لهذا أصدر أمرا بحل الأحزاب والمنظمات السياسة وجمعية الإخوان المسلمين التي اتهمها بأنها تقوم باستغلال عواطف

(1) السيد عبد العال، **المرجع السابق**، ص 130.

(2) أكرم الحوراني، **المصدر السابق**، 1506.

(3) جوناثان أوين، **المصدر السابق**، ص 147.

المواطنين الدينية لتنفيذ مآرب سياسية، وبرر هذا القرار بقوله: " **إن تأليف الأحزاب كان بشكل فرضته نزعات الحكومات القائمة وميولها الخاصة ، دون الأخذ بمقتضيات الوطنية القومية** ". وقال أيضا أنه حل الأحزاب لأن المصلحة الوطنية تقضي في الظروف التي تجتازها البلاد جمع الكلمة وتوحيد الصفوف وتعزيز الشعور برباط الإخاء والمحبة بين المواطنين وحشد جميع القوى للدفاع عن كيان الوطن.[1]

اعتمد أديب الشيشكلي على أنصاره من الحزب القومي السوري، ودعا إلى تأسيس حزبجديد باسم حركة التحرير العربي يوم 24 جويلية 1952 م حتى يكون الحزب الوحيد في البلاد، واستعدادا لخوض الانتخابات وفي هذا السياق يقول أديب الشيشكلي عن حركة التحرير العربي:

" **... لقد كانت حركة التحرير العربي وليدة الانقلاب العسكري والضرورات الوطنية التي دعت إليه فهي حركة انقلابية إصلاحية لا علاقة لها بأي حركة سابقة أو حزب قديم ولكنها تفتح صدرها لجميع العناصر الطيبة دون تفريق أو تميز... وهذا قلبي وهذه يدي أمدها لجميع العناصر الصادقة إذا أحبو العمل لمصلحة سوريا ومصلحة العروبة وما على الرسول إلا البلاغ المبين ...** ".[2]

ب – الإنتخابات الرئاسية والبرلمانية:

رغم وجود فوزي السلو على رأس الدولة، إلا أن السلطة الفعلية كانت في يد أديب الشيشكلي، الذي استهل عهده بإصدار مجموعة من الأوامر والقرارات التي كانت تهدف إلى رفع مستوى الموظفين منها:

1 / إلغاء الألقاب ما عدى الألقاب العلمية .

2 / إطلاق صراح السياسيين .

3 / توزيع أراضي الدولة على الفلاحين .

---

[1] محمد فرج، **المصدر السابق**، ص 78، 79.

[2] هاني الخير، **المرجع السابق**، ص 86.

4 / إصدار تسعيرة جبرية للمواد الغذائية .

5 / إنشاء مكتب القطن .

6 / إصدار التشريعات الخاصة بوقاية الزراعة.

7 / إقراض الفلاحين.[1]

وعلى غرار ما قام به حسني الزعيم في فترة حكمه، وهو إنشاء مكتب للمظالم في مقر القيادة العامة للبحث في الشكاوى المرفوعة إليها، أصدر العهد الجديد يوم 25 ديسمبر 1951 م مرسوما يتضمن إحداث دائرة للمراجعات ملحقة برئاسة مجلس الوزراء، غايتها رعاية مصالح المواطنين في علاقاتهم مع الدولة وتأمين حقوقهم ضمن حدود القوانين والأنظمة ويتناول اختصاصها في الشكاوى والمراجعات التي يقدمها الأفراد في صلاتهم بالإدارات والمؤسسات العامة .[2]

ثم بدأ الشيشكلي يظهر للعلن بصورة تدريجية وبخطوات مدروسة، وكانت الخطوة الأولى عندما بدأ يتقلد مناصب في الدولة حيث تولى منصب رئيس مجلس الوزراء، ثم أصبح عضوا في المجلس يؤازر الرئيس في عمله ويباشر صلاحياته ، ثم خطى خطوته الثانية فوجه إلى الرئيس فوزي السلو بتاريخ 12 جوان 1953 رسالة جاء فيها:

" **إن المجلس العسكري الأعلى شعورا منه أن البلاد قد بلغت المرحلة اللازمة لقيام الحياة الدستورية فيها قرر تكليفكم ومجلس الوزراء باستفتاء الشعب بالمشروع المقدم وفق هذا الكتاب، وباتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك، وقد فرض المجلس العسكري الأعلى أن يكون هذا المشروع سبيلا إلى إقامة نظام للحكم مستمد من واقع شعبنا كافل لبناء سيادته على أساس الوحدة ويضمن له في مجتمعه الأمن والعدالة، وفي معاشه الرغد والكرامة، وفي وطنه الحرية والسيادة، وما وراء حدود العمل لاستكمال حرية الأمة العربية وتحقيق وحدتها ومجدها** "، ودعى الشعب لاستفتاء شعبي ورشح نفسه لمنصب رئاسة الجمهورية[3]

---

(1) محمد فرج، **المصدر السابق**، ص 79.

(2) هاشم عثمان، **تاريخ سورية الحديث**، المرجع السابق، ص 253.

(3) هاشم عثمان، **الأحزاب السياسية في السورية العلنية والسرية**، المرجع السابق، ص 361، 362.

وفي 6 جويلية 1953 م أذاع بيانه الانتخابي(ملحق رقم 04)، الذي فند فيه أقوال الناس ومعارضين للدستور والوضع الحاضر، وختمه بنداء للوحدة وتناسي الماضي، وجرى الاستفتاء يوم 10 جويلية 1953 م، إلا أنه لم يلقى حماسة من قبل الشعب وفي اليوم نفسه تم إقرار مشروع الدستور الجديد، وانتخب الشيشكلي رئيسا للجمهورية السورية، وتخلى عن منصبه القديم كرئيس للأركان العامة، وخلفه في المنصب الزعيم شوكت.[1] أما فوزي السلو غادر البلاد إلى المملكة العربية السعودية، ليصبح أحد مستشاري الملك سعود العسكريين.[2]

وفي يوم 19 جويلية ألف الشيشكلي وزارته والتي جاءت على النحو التالي:

1 / خليل مردم وزيرا للخارجية.

2 / فتح الله اسيون وزيرا للأشغال العامة والمواصلات.

3 / نوري ايبش وزيرا للداخلية.

4 / نطمي القباني وزيرا للصحة والإسعاف العام.

5 / اللواء رفعت خانكان وزيرا للدفاع الوطني.

6 / جورج شاهين وزيرا للعدلية.

7 / عوني الجابري وزيرا للاقتصاد الوطني.

8 / أسعد محاسن وزيرا للعدل .

9 / أنور ابراهيم باشا وزيرا للمعارف .

10 / عبد الرحمن هنيدي وزيرا للزراعة .

ثم أتبعها بسلسلة من المراسيم التي شكلت الأجهزة المعروفة في الأنظمة الرئاسية وأصدر بتاريخ 20 جويلية مرسوما بمنح عفو عام على جميع الجرائم الواقعة على أمن الدولة الداخلي، والتي ارتكبت من 29 نوفمبر 1951 م حتى نهاية 10 جويلية 1953 م، ثم

---

(1) هاني الخير، **المرجع السابق**، ص 90.

(2) المرجع نفسه، ص 92.

أصدر في 30 جويلية 1953 م قانون الإنتخابات النيابية الجديدة، وقد منح هذا القانون المرأة حق الترشيح .[1]

وبعدها أعلن عن قيام إنتخابات نيابية يوم 9 نوفمبر 1953 م، فرفع الحظر عن الأحزاب باستثناء الحزب الشيوعي، إلا أن الأحزاب قاطعت الشيشكلي ونظامه الدكتاتوري حيث لم يشارك في الإنتخابات سوى حزبه (حركة التحرير العربي)، وحزبين هما الحزب التعاوني الإشتراكي والحزب السوري القومي، وفاز الشيشكلي ب 72 مقعدا من أصل 82 وفاز الحزب القومي بمقعد واحد وذهبت المقاعد المتبقية إلى المستقلين.[2]

ت – صدور دستور 1953 :

ضمن الدستور الجديد الصادر عام 1953، رغبة قائد الانقلاب في إضفاء الشرعية على الصلاحيات التي يمارسها بوصفه رجل البلاد القوي، كما جعل جهاز الدولة يتكيف وفق هذا التوجه وقد تميز الدستور الجديد عن الدستورين السابقين بأنه كان رئاسيا، أي أن رئيس الجمهورية هو في نفس الوقت رئيس الوزراء، والوزراء مسئولين أمامه، وقد أبقى على بنودأساسية كانت واردة سابقا منها المحافظة على النظام الجمهوري والمساواة بين الجميع أمام القانون ، وحماية حرية الرأي الفرد والجماعة، كما تضمن اقتصاد البلاد واستثمار إمكاناتها الزراعية والصناعية والتجارية، وتوزيع أراضي الدولة مجانا على الفلاحين وتحديد الملكية العقارية.[3]

واشتمل الدستور أيضا على عدة مواد مهمة، حيث قرر صراحة العمل على تحقيق الوحدة العربية، إذ نصت الفقرة الثانية من المادة الأولى على أن:

" **الشعب السوري جزء من الأمة العربية، وعلى الدولة أن تسعى في ظل السيادة والنظام الجمهوري على تحقيق وحدة هذه الأمة، وقد منحت المرأة بموجب المادة 44 حق الترشيح لعضوية مجلس النواب، وقرر أن ينتخب رئيس الجمهورية بواسطة الشعب عن**

---

(1) أكرم الحوراني، **المصدر السابق**، ص 1577 ، 1578.

(2) كمال ديب، **المرجع السابق**، ص 131.

(3) غسان حداد، **المرجع السابق**، ص 78، 79.

طريق الإنتخاب السري المباشر ولمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، وتقرر طبقا للمادة 101 من الدستور تأليف مجلس لكل محافظة على أن تحدد بقانون مدة مجالس المحافظات وعدد اعضائها ".[1]

كما منح تسمية الوزراء وإقالتهم وقبول استقالتهم بمرسوم يبلغه إلى مجلس النواب، وهكذا غير الدستور الجديد جذريا العلاقات بين السلطات الدولية، فالوزراء كانوا سابقا مسئولين أمام مجلس النواب، أما الأن فهم مستقلون عنه ومسئولون أمام رئيس الجمهورية فقط، وفي حال تعذر على رئيس الجمهورية ممارسة مسئولياته وصلاحياته، فإن رئيس مجلس النواب يمارس هذه الصلاحيات.[2]

رابعا: نتائج الانقلاب الثالث :

– تركت فترة حكم الشيشكلي التي ناهزت الأربع سنوات بصماتها على الأوضاع العامة في سورية، فبالرغم من الانتقادات التي وجهت إلى حكمه العسكري لا يمكن إغفال الاصلاحات المهمة التي قام بها فقد جعل سورية دولة عصرية منظمة متحدة داخليا عن طريق القضاء على النفوذ الأجنبي وإلغاء ما تبقى من امتيازات سابقة، كما وضع الرقابة على إخراج رؤوس الأموال وإلزام الشركات الأجنبية التي لها فروع في سوريا أن يكون ممثلوها من الموطنين السوريين.[3]

– في عهد الشيشكلي تطور الجيش ليس فقط من خلال تجربته السياسية فحسب بل في حجمه وقوته، إذ لم يكن الوقت قد تسنى للزعيم أو الحناوي ليداويا الضعف المؤلم الذي كشفته حرب فلسطين حسث كان الجيش في تلك الفترة سيئ القيادة والتدريب والتجهيز، وقد عمل الشيشكلي الكثير، وبمساعدة فرنسا ليحوله إلى قوة محاربة حديثة، فأجرى تبديلات هامة إذ أحال عددا من المسنين الذين تأثرت عقولهم " بالقوات الخاصة " إلى التقاعد وأحل

---

(1) سيد عبد العال، **المرجع السابق**، ص 189، 190.

(2) هاني الخير، **المرجع السابق**، ص 79.

(3) غسان حداد، **المصدر السابق**، ص 81.

محلهم ضباطا قوميين شبانا عينهم في مراكز المسؤولية، وأرسل عدد من هؤلاء إلى فرنسا وإيطاليا و ألماني الغربية إنجلترا وأمريكا للتدرب ليعودوا أحسن ويشغلوا الوظائف الكبيرة التي عينهم فيها.[1]

– جاء الانقلاب الأول لتشويه الحكم الديموقراطي في العهد الذي سبقه، ولأن التناقض الذي بلغه ذلك العهد بإدعائه صفة التمثيل الشعبي ومخالفته العنيدة لإرادة الشعب، وإستهتاره بمصالح العدد الأكبر من المواطنين ... هو الذي شجع قادة الجيش في ذلك الحين على التدخل، بعد نضال الشعب ضد فساد الحاكمين ولكن ضعف الوعي عند قادة الانقلاب وعجزهم عن تفهم الحاجات الشعبية العميقة، وجبن الأحزاب والهيئات السياسية التي هادنت قادة الإنقلاب أدى إلى الإنسياق مع التيارات الأجنبية والحكم الفردي، منذ ذلك الحين واصل الجيش تدخله لتصحيح الأوضاع، دون أية نتيجة إيجابية يلمس منها الشعب تقدما ما فعليا في حياته العملية، فنشأ عن هذه التدخلات إزدواج في الحكم، وأزمات سياسية متزايدة ذلك أن االطبقة ذات المصالح الاقتصادية الكبرى والتي يمثلها السياسيون المحترفون كانت تسكت عن هذا الإزدواج وتشجعه طالما يسهل مصالحها الخاصة، بينما كانت تصنع الأزمات الدستورية عندما ترى أن هناك أمورا تحول دون مصالحا الذاتية .[2]

– لقد منح عهد الشيشكلي السوريين تجربة أولى في حكومة يديرها العسكريون، إذ أن حكم الزعيم الجريئ والمتهور، تأرجح بين حكم العصابات السياسية والملهاة الموسيقية، وكان خلفه سامي الحناوي مجرد دمية، ومن بين الديكتاتوريات العسكريين الثلاثة الذين أتو على سورية يمكن أن يقال عن الشيشكلي فقط أنه كان ينوي العمل، فقد كان لعمله المسيطر المتخفي أحيانا تأثير على شؤون سورية منذ إنقلابه الأول عام 1949 م وحتى سقوطه في فيفري من عام 1954 م، فالفترة الطويلة التي إستلم فيها السلطة كانت تتصف بتبدلات عميقة في حياة سورية السياسية.[3]

---

(1) باتريك سيل، **المرجع السابق**، ص 277.

(2) وليد لمعلم، **المصدر السابق**، ص 150.

(3) باتريك سيل، **المرجع السايق**، ص 275 .

– لقد كان الشيشكلي قريبا من الحزب القومي الاجتماعي السوري، كما كان قد نفذ انقلابه بالتعاون مع هذا الحزب وعلاوة على أنه وعد أعضاءه ببعض المناصب في حكومته فإن بيانه الأول كان مدير الدعاية في الحزب المذكور، ففي أحد اجتماعات الشيشكلي بقيادة الحزب إقترح عليها خطة ذات ثلاث مراحل تهدف أولا إللى أن يدمر الجيش الشيوعيين، ومن ثم إجراء الانتخابات التي يستثنى منها الشيوعيين وجزب الشعب ، وبعدئذ يستلم الحزب القومي الاجتماعي السوري الحكومة بالتعاون مع حزب الحوراني العربي الاشتراكي وحزب البعث وزملرة تمثل رمزيا الحزب الوطني ، إلا أن الخلل الذي كان يعتري هذه الخطة كان ذلك العداء المستحكم بين الحزب القومي الاجتماعي السوري وبين تحالف البعث والحزب العربي الاشتراكي، ولما رفض الحوراني والبعثيون التعاون مع خطة الشيشكلي عمدت الحكومة في أفريل إلى إصدار مرسوم تحظر فيه كل الأحزاب السياسية، وتم إغلاق صحيفة الحزب العربي الإشتراكي وملاحقة الإخوان المسلمين، والجدير بالذكر إن الشيشكلي ترك علاقته مع الحزب المذكور غير رسمية وغامضة ولكنه في خطاباته الرسمية صار يستبدل عبارة الأمة العربية بعبارة سعادة، أي الأمة السورية.[1]

– لقد إنشغل الشيشكلي خلال فترة حكمه بتدعيم موقفه على الصعيد الداخلي دون أن يبذل جهدا كافيا لترسيخ نظامه الانقلابي في الساحة الداخلية، حيث تعامل مع مؤسسات الحكم المدني بطريقة لا تعكس وجود نضج سياسي في تجربتها الانقلابية الثانية، فبعد ستت أشهر من تولي فوزي السلو سائر الصلاحيات التنفيذية والتشريعية (أي في الثامن من شهر جوان 1952) قرر المجلس الحربي الأعلى تشكيل مجلس وزراء ليساعد الزعيم سلو في الحكم وكان على رئيس الدولة أن يختار رئيس مجلس الوزراء الذي يختار بدوره الوزراء، ويبدو أن سلو لم يكن مستعدا لتفويض أي سلطات فقرر أن يتولى منصب رئيس مجلس الوزراء إضافة إلى منصب رئيس الدولة ثم أعلن عن إستحداث منصب نائب رئيس الوزراء (نظرا

[1] أندرو راثميل، **المصدر السابق**، ص 107، 108 .

لأن صحة الزعيم سلو قد انحرفت) فقرر الشيشكلي أن يتولى هذا المنصب ثم تتابعت القرارات التيجعلت من مناصب الدولة ألعوبة بين العسكريين .[1]

– منذ الانقلاب الثالث تعاقبت على الحكم حكومات لا تمثل إرادة الشعب، فلم يتوانى الأكثرية في مجلس النواب عن قلب الجمعية التأسيسية إلى مجلس نيابي، فلما وضعوا الدستور أهملوا فيه جميع النصوص الدستورية التي تمس قضية الشعب وتطوره الاقتصادي والاجتماعي، كتحديد الملكية وتحقيق العدالة الاجتماعية وتحرير الفلاح والعامل وفرض الضرائب التصاعدية ... بينما حاولوا ستر عيوب الدستور باهتمامهم المصطنع بالقوانين كقانون المحاماة وكتاب العرائض، أما تعديل قانون الإنتخابات لتقريب البلاد من التمثيل الشعبي الصحيح فقد ظلوا يبتعدون عن بحثه، فكان حكم الشعب عليهم وعلى مجلس النواب بعد الشرعية الدستورية.[2]

– بعد تسعة أشهر من نجاح انقلاب الشيشكلي، وقعت جريمة إغتيال العقيد محمد ناصر قائد سلاح الطيران وآخر معه من دير الزور، على طريق ربوة دمشق، نقل المغدور على إثرها إلى المستشفى الفرنسي بالقصاع وقبل أن يلفظ أنفاسه الأخيرة كتب بخط يده إسمي إثنين من قتلته وهما المقدم حسيني والملازم قنوت، أمام عدد من الشهود لأنه كان لا يستطيع الكلام، كما قيل بأن خلف هذه الجريمة العقيد الشيشكلي الذي فكر جديا بمغادرة البلاد، إلى أن أحد زعماء حزب البعث نصحه بالبقاء، كما وقف إلى جانبه أكرم الحوراني وقوى عزيمته ومعنوياته.[3]

– وفي حادثة يبدوا أنها جاءت إنتقاما لمقتل محمد ناصر تم تنفيذ محاولة لاغتيال الشيشكلي في 12 أكتوبر1950 م، حيث أطلق مجهولين النار على سيارته العسكرية فأصيب مرافقه الملازم الأول حسين حدة بأربع رصاصات وأصيب كذلك الملازمين بكري

---

(1) بشير زين العابدين، **المرجع السابق**، ص 215، 216 .

(2) وليد لمعلم، **المرجع السابق**، ص 150 .

(3) مطيع السمان، **وطن وعسكر قبل أن تدفن الحقيقة في التراب 28 أيلول– آذار 1963(مذكرات)** ، بيسان للنشر، ص 339.

الزويري وغالب شفقة، ونجا الشيشكلي من الموت بأعجوبة، وأصبح من الواضح بأن عملية التصفيات قد تجاوزت الساحة المحلية إذ بدأ الضباط يسعون إلى تصفية خصومهم خارج القطر السوري، وبالرغم من أن غالبية منفذي الاغتيالات بقوا مجهولين إلا أنه بات من الواضح لدى المراقبين بأن الأمور كانت لصالح الشيشكلي وتزيد من سيطرته على القوات المسلحة.[1]

خامسا / انقلاب 24 فيفري 1954 م وسقوط حكم العسكر:

1 – أسباب الإنقلاب:

. تمكن الشيشكلي من إبعاد القادة السياسيين عن الحكم عقب تحوله للحكم العسكري المباشر في نهاية عام 1951، وهو ما مكنه من ممارسة السلطة فعليا في البلاد، إلا أنه عاد يطلب ودهم مرة ثانية من أجل التعاون معه في حقل السياسة، وإذا ما كانت هذه الدعوة صادقة بالفعل فإن صدقها كان يتوقف فقط عند حد إصداره الدستور وتوليه رئاسة الجمهورية، حيث كان يرغب في أن يتقبل الناس هذا الأمر بصورة شرعية إلا أن السياسيين رفضوا التعاون معه، وهو الأمر الذي لم يمنعه من أن يسعى لأجل إصدار الدستور وتوليه رئاسة البلاد إلا أن الشيشكلي أخطأ هذه المرة، إذ أن العسكريين لم يكونوا ليقبلوا تميزه عنهم بهذه الصورة، وهم الذين نحروا الزعيم يوما عندما أحسوا بأنه جنى ثمار بلادهم، كما لم يكن السياسيون ليتقبلوا سياسته خاصة بعد توحيد جهودهم ضده عقب توقيع ميثاق مؤتمر[2] حمص.[3]

---

[1] بشير زين العابدين، **المرجع السابق**، ص 188 ، 189 .

[2] **مؤتمر حمص:** عقد بدار الرئيس هاشم الأتاسي، حضره بعض زعماء الحزب الوطني وحزب الشعب وحزب البعث العربي والحزب الشيوعي وبعض المستقلين، ونائب سلطان باشا الأطرش وفد من جبل العرب، وتم خلال هذا المؤتمر تشكيل جبهة وطنية تضمن ميثاقها عدة قرارات من بينها عدمالاعتراف إلا بالحكم الديموقراطي وما يصدر عنه، وإطلاق الحريات العامة وضمانها، حماية الاستقلال من المؤامرات الداخلية والخارجية. ينظر: هاشم عثمان، تاريخ سوريا الحديث، المرجع السابق، ص 262.

[3] سيد عبد العال، **المرجع السابق**، ص 396.

– إن الديمقراطية التي فرضتها الديكتاتورية العسكرية بالقوى، أدت إلى تشوبه الدستور والإنتخابات وتنصيب مجلس النواب ومعارضة صورية، حتى يهتف الجميع باسم العقيد الذي بات في واد، وإصلاح شأن البلاد في واد آخر، شعر الشعب الواعي بالألم نتيجة ما ألم بهم ... إلخ وشعر الحاكم بما ينتظره، عاشت البلاد في دوامة ... سقط فيها الحكم قبل صدور البلاغ رقم (1)، جففت إسرائيل الحولة، واستولت على المناطق المجردة، كما حققت مشروع تحويل مياه نهر الأردن، وبقي العقيد مصمم على القول أن المسافة من دمشق إلى الخليل سالكة وقصيرة.[1]

– تفرد الشيشكلي بالحكم أدى إلى تنافس كبير في المؤسسة العسكرية نفسها، وسخط سياسي مدني في الشارع السوري، فحاول معالجة هذا الأمر من خلال تأسيسه لحركة التحرير العربية، ومطالبته بحكم موقعه أن ينظم إليه كبار السياسيين في سوريا، فالتحق به بعض البعثيين والإشتراكيين والعلمانيين بسبب إسم الحركة والشعارات التي كانت ترفعها لكن حكمه ظل مقتصرا على مشاركة الجميع فبعض الشخصيات البعثية انخرطت في حزبه، لكن الأغلبية ظلت خارج الحكم في حالة اعتراض معلن وتذمر دائم.[2]

– قيام أديب الشيشكلي باستخدام الطائرات لقصف أهداف في منطقة السويداء (الدرزية) التي راح ضحيتها الكثير من المدنيين، فأرسل الجيش إلى الجبل للتنكيل بأهله وقد قام بكثير من الجرائم ضد أهل الجبل، فقام الدروز بمحاصرة الجيش وأسر بعض جنوده إلا أنه تم إطلاق سراحهم، وقد تم تبرير هذا الهجوم بأنه تم اكتشاف كميات كبيرة من الأسلحة

---

[1] وليد لمعلم، ***المرجع السابق***، ص 167، 168.

[2] فاروق الشرع، **الرواية المفقودة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2015، ص 25.

كان يشرف عليها نوري السعيد[1] ورجال مخابرات بريطانية، في إطار تحضير للحلف البريطاني الأمريكي المعروف بحلف بغداد.[2] وبرز عنف الشيشكلي في قمع ثورة الدروز 1954، وقد تسببت الاجراءات الدموية التي إتخذها ضد المعارضة وخصوصا ضد الدروز بتحالف واسع ضده.[3]

حكم الشيشكلي سورية بعد انقلابه بيد من حديد ، حيث فرض النظام من خلال يناء دولة بوليسية[4]، فسياسته كانت موجهة لخنق الحركة الديموقراطية وعسكرة البلد، كما قضى على جميع منجزات الشعب السوري فمثلا أعلنت مراسيم ترفض اشراف الحكومة الكامل على الخدمات المدنية والمحاكم وإنهاء المحكمةالعليا وتحويل وظيفتها إلى وزارة عدلية، يمكن إدارتها من ثلاث أشخاص تعينهم السلطة وتبديل المحافظين المدنيين بعسكريين، مع منحهم حق القضاء على أي تحرك للجماهير.[5]

2 – مجريات الانقلاب وعودة الحياة السياسية:

كان الشيشكلي لا يحس بالثورة التي في نفوس الشعب أو لعله أحس بها ولم يهتم وانصرف في مركزه الجديد إلى وضع مشروعات الاصلاح، وحاول أن يتقرب من المعارضين فأطلق صراح السياسيين المعتقلين كمعروف الدواليبي، وسمح بعودة المبعدين من رجال السياسة كأكرم الحوراني وشفيق عفلق وصلاح البيطار، الذين كانوا قد هاجروا إلى لبنان ثم إلى

---

(1) **نوري السعيد:** ولد نوري السعيد بن طه في بغداد عام 1888، من عشيرة الأرغول البغدادية، كان والده سعيد طه، موظفا في الإدارة التركية في العراق، فقرر أن يكون ولده ضابطا في الجيش، يتمتع بمكانة اجتماعية مرموقة ووطنية صادقة، فأدخله الابتدائية العسكرية في بغداد ، ثم ألحقه بعد تخرجه بالكلية العسكرية في الأستانة حيث تخرج منها برتبة ضابط عام 1906، بعد تخرجه عين في وحدة عسكرية راكبة ، مكلفة بتحصيل الضرائب في بغداد وبقي في الوظيفة لمدة أربعة سنوات ، ثم التحق بكلية الأركان باسطنبول عان 1910. ينظر، نوري السعيد، مذكرات نوري السعيد عن الحركات العسكرية للجيش العربي في الحجاز وسوريا 1916 – 1918، ط 2، الدار العربية، لبنان، 1987، ص 5.

(2) **حلف بغداد:** اتفاقية تعاون عسكري وأمني، أبرمت بين العراق وتركيا، بوحي من الدول الاستعمارية الغربية في فيفري 1955، أنظمت أليها كل من بريطانيا والباكستان وإيران في نفس العام وعرفت باسم حلف بغداد مقر الحلف، أنشا الحلف مجالس وزارية ولجانا عسكرية واقتصادية. ينظر، عبد الوهاب الكيالي ، المرجع السابق، ج 1، ص 548.

(3) محمود صافي، **المرجع السابق**، ص 121.

(4) أندرو راثميل، **المصدر السابق**، ص 104.

(5) بيير بوداغوفا، **المصدر السابق**، ص 64.

روما، إلا أن الشيشكلي لم يستطع رغم خطواته الإيجابية، تصفية الموقف بينه وبين المعارضة، وعندما بدأ عام 1954 م أصبح واضحا أن حكم الشيشكلي يتجه إلى نهايته فالقوى الشعبية كلها أخذت تتجمع وتحتشد وتكتلت فيما يسمى بالجبهة الوطنية ... والقوى المسلحة بدأت هي أيضا تسأم عهد الشيشكلي وترى فيه خروجا عن المخطط الذين وضعوه أثناء قيامهم بالانقلاب.[1]

أعطى اضراب جامعة حلب ومدارسها المتوسطة في 10 ديسمبر 1953 م دفة جديدة لشن حرب مكشوفة في سبيل القضاء على نظام الشيشكلي الديكتاتوري، وكان هذا الإضراب قد نظم احتجاجا على عرض مسرحية في مدرسة أمريكية، أهانت مشاعر القومية العربية أغلقت الحكومة المدارس، وشنت حملة اعتقالات واسعة، فاندلعت مظاهرات التضامن مع طلاب حلب في جميع المدن تقريبا، وأعلن محامو حمص الإضراب، وأرسلوا برقيات احتجاج إلى الرئيس ضد الأعمال التعسفية التي تمارسها السلطات في حق الطلبة ووزعت في جانفي 1954 في جميع المدن السورية مناشير تدعوا إلى اسقاط ديكتاتورية الشيشكلي[2]، وازداد الأمر تعقيدا بعد اعتقال عدد من قادة الأحزاب السياسية (البعث، العربي الإشتلراكي، الوطني، الإخوان المسلمين، الشعب).[3]

وبدأ زعماء الأحزاب في عقد الإجتماعات السرية لتنسيق المعارضة فيما بينهم، وحركوا أنصارهم في رحاب الجامعة والشارع، وقرروا إسقاط الشيشكلي في أقرب فرصة ممكنة، وزاد في النقمة على الشيشكلي بسبب أعمال القمع التي قام بها في جبل العرب في شهر جانفي 1954 م [4]، حيث غرقت قواته مدة ستة أشهر في هذه المنطقة الجنوبية التي اضطهدت بعنف،[5] وإنتقلت حركة التذمر في أوساط الجيش وقادها الضباط المتعاونون مع الأحزاب

---

[1] محمد فرج، **المصدر السابق**، ص 82.

[2] بييربوداغوفا، **المصدر السابق**، ص 73.

[3] غسان حداد، **المرجع السابق**، ص 82.

[4] رنا عادل سما، **المرجع السابق**، ص 54.

[5] ريشار لابيقيير، طلال الاطرش ، **حين تستيقظ سوريا** ... ، دار الفارابي ، لبنان، 2012، ص 55 .

لاسيما حزب الشعب وحزب البعث الإشتراكي، مما أدى لقيام حركة الضباط التيبدأت من حلب.[1]

وفي 24 فيفري 1954، انقلب الجيش في حلب، بقيادة العقيد فيصل الأتاسي والرائد مصطفى حمدون[2]، وقام باعتقال قائد الموقع الزعيم عمر خان تمر، كما قام ضباط آخرون باحتلال مبنى الإذاعة ومبنى الهاتف، وتمت السيطرة على الشرطة المدنية و اعتقال جميع الموظفين الإداريين كالمحافظ ورئيس حركة التحرير وغيرهم، وأذيع من إذاعة حلب بيانان.[3] (ملحق رقم 05 و 06).

وانضم إلى هذه الحركة قيادة المنطقة حمص، ثم توالى التأييد والإنضمام، فانضمت درعا وبصرى وهكذا أصبحت المناطق السورية بغالبتها في مواجهة الشيشكلي، وأرسل إنذار بسم جميع هذه المناطق، العسكرية إلى رئاسة الأركان يتضمن إبلاغ الشيشكلي بالتخلي عن الحكم وتقديم استقالته ومغادرة البلاد فورا.[4]

وعلى إثر هذه الأحداث جمع الشيشكلي رجال وزارته، واستشارهم بالأمر فأشاروا عليه بالصمود، إلا أنه أبلغهم عزمه على الرحيل بعد أن جاءه الرد من لبنان بقبول التجائه إليها،[5] وبعد تقديمه لاستقالته غادر إلى المنفى الذي إختاره في المملكة العربية السعودية عن طريق العاصمة اللبنانية حيث أقلته طائرة ملكية خاصة، وفي أخبار منتصف الليل من إذاعة دمشق أذيع كتاب استقالته، الذي بعث به لدى مغادرته إلى رئيس مجلس النواب.[6] (ملحق رقم07) بعد استقالة الشيشكلي عاد الرئيس هاشم الأتاسي للحكم بعد أن مهد لعودة

---

(1) رنا عاد سما، **المرجع السابق**، ص 54.

(2) هاشم عثمان، **تاريخ سورية الحديث**، المرجع السابق، ص 268.

(3) يوسف فيصل، **ذكريات ومواقف**، (د د ن) ، (د ب)، (د س)، ص 191.

(4) هاشم عثمان، **تاريخ سورية الحديث**، **المرجع السابق**، ص 269.

(5) خالد العظم، **المصدر السابق**، ص 282.

(6) هاني الخير، **المرجع السابق**، ص 106.

الحكم المدني إلى الحياة السياسية في سوريا،[1] كلف السيد صبري العسلي بتشكيل حكومة جديدة لها صفة الإنتقالية فقام العسلي فور تكليفه بالإتصال ببعض الأحزاب والشخصيات السورية المستقلة، شارحا لهم أن الجيش لن يكون له ممثلون في الوزارة التي ضمت الأسماء التالية:

صبري العسلي وزيرا للدفاع.
فيضي الأتاسي وزيرا للخارجية.
منير العجلاني وزيرا للتربية.
حسن الأطرش وزيرا للزراعة.
عبد الرحمن العظم وزيرا للمالية.
علي بوظو وزيرا للداخلية.
عفيف الصلح وزيرا للدولة.
فاخر الكيالي وزيرا للاقتصاد الوطني.
محمد سليمان الأحمد وزيرا للصحة.

ضمت وزارة العسلي ممثلين عن الحزب الوطني وحزب الشعب وعناصر سياسية مستقلةوخلت من العسكريين، وأعادت الحكومة الجديدة العمل بدستور 1950.[2]

جرت إنتخابات رئاسية، اختير فيه شكري القوتلي ليكون رئيسا للجمهورية السورية بعد إنهاء هاشم الأتاسي لحكمه يوم 16 أوت 1955 م، إذ كان الحكم النيابي ضعيف لأنه كان يدين للجيش بوجوده.[3]

فعادت الأحزاب التقليدية إلى الحكم وظهرت بجانبها حزب البعث الإشتراكي والحزب الشيوعي.[4]

---

(1) حسان الصلح، **سياسة بناء سوريا ... الدولة** ، جريد الوطن ، عدد 8107 ، (د ب) ، الإثنين 13 نوفمبر 2017، ص 26.

(2) أكرم الحوراني، **المصدر السابق**، ص 105.

(3) إسماعيل أحمد ياغي، **تاريخ العالم العربي المعاصر**، مكتبة العبيكان، الرياض، 2000، ص 135.

(4) إسماعيل أحمد ياغي، محمود شاكر، **تاريخ العالم الاسلامي الحديث والمعاصر 1492 – 1980 (الجناح الآسيوي)** ، دار المريخ، الرياض، 1995، ج 1، ص 143.

تكون مع اللانقلاب الثالث في سوريا نظام ديكتاتوري عسكري ، حاول الشيشكلي في البداية إضفاء صبغة دستورية على انقلابه، لأنه لم يجرؤ على إعلان سلطته الفردية في البداية، فأخذ يتستر بالواجهات المرتجلة ليعمل من وراء الكواليس، وينتظر الفرصة التي له بقول كلمته، فإستغل الصراع بين الجيش وحزب الشعب للقيام بإنقلابه الثاني، الذي استطاع من خلاله حكم سوريا بيد من حديد وفرض نظامه الدكتاتوري، إلا أن هذا سبب السخط لدى عامة الشعب ورجال السياسة، ولتخلص من الشيشكلي كان عليهم إنهاء هذا الحكم بانقلاب رابع، الذي من خلاله عادت الحياة الدستورية وعاد السياسيون إلى السلطة وأسقطوا بذلك حكم العسكر.

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة التي تحدثنا فيها عن تاريخ الإنقلابات العسكرية السورية خلال الفترة الممتدة من (1949– 1954) نستنتج ما يلي:

– بعد خروج المحتل االفرنسي عام 1946، لم يكن في سوريا أي كيان ناضج سياسيا، فتداخلت الأمور بشكل سلبي، مما سمح للجيش بأن يتدخل في السياسة كلما سمحت له الفرصة، ورأى أن استمرار الأوضاع على ماهي عليه غير ممكن، وأن البلاد تنزلق إلى هاوية اقتصادية وسياسية واجتماعية لا يمكن الخروج منها.

– شهدت سوريا خلال السنوات الخمسة الممتدة منذ 1949 وحتى 1954 خمسة إنقلابات عسكرية، افتتحها الزعيم حسني الزعيم في 30 مارس من عام 1949، الذي شهد إنقلابيين آخرين في 14 أوت و 19 ديسمبر، ولم يكد تهدأ الأوضاع حتى قام أديب الشيشكلي بإنقلابه الثاني في نوفمبر 1951، ليسقط نظامه بعد ذلك بأقل من ثلاث سنوات في إنقلاب خامس وقع في شهر فيفري عام 1954.

– استغل قادة الإنقلابات الظروف التي كانت تعيشها سوريا، خاصة فيما يتعلق بالحكومات الإئتلافية التي كانت السمة البارزة وراء كل إنقلاب،بسبب فشلها في تنفيذ برامجها وقيامها بمهامها السياسية والإدارية.

– جاءت الانقلابات العسكرية السورية بأشكال وأعذار مختلفة، تحول الإنقلابين فيها إلى زعماء أقاموا هيئات ومجالس عينوا أنفسهم قادة عليها ، وعملوا من خلالها على إدارة الشؤون السياسية للبلاد.

– جميع الإنقلابات العسكرية في سوريا حدثت لنفس الهدف، وهو اسقاط رجال السياسة

والأحزاب السياسة من على سدة الحكم، ليتولا قادة الإنقلاب مقاليد الحكم ويغيروا ماكانوا يرون أنه بحاجة إلى التغيير، إلا أن الغاية في الأخير تبقى واحدة وهي الإنفراد بالحكم.

– غيرت الإنقلابات العسكرية في سوريا الكثير من الأمور، وذلك بسيطرة المؤسسة العسكرية عل السلطة، لإظهار الجيش كمنقذ وحيد للبلاد، وأن ما قامت به المؤسسة العسكرية هو محاولة لإصلاح ما عجزت عنه الحكومات السابقة، واعطاء الشرعية للحكم.

– اختلفت مواقف وردود الفعل حول الإنقلابات من دولة إلى أخرى، فمنها من يؤيدها وذلك ليحقق مصالحه الخاصة، ومنها من يعارض ويرى أن أطراف خارجية ساهمت في حدوثها.

–. لقد كان لسلسة الإنقلابات التي شهدتها سوريا خلال الفترة 1949 – 1954، أثار سلبية على الحياة المدنية والسياسية، فقد فتحت هذه الإنقلابات شهية ضباط الجيش لتولي مقاليد السلطة، وأصبح التنازع فيما بينهم لتولي المناصب من أهم سمات عقد الخمسينات من القرن العشرين.

– نجح إنقلاب 1954 في إعادة الحياة الدستورية إلى سورية، وممارسة البرلمان والأحزاب لدورهم في رسم السياسات العامة للبلاد وتقليص دور الجيش في السياسة، ولكن هل صدق العسكريون بوعدهم بعدم التدخل في الحياة السياسية بعد إنقلاب فيفري 1954

الملاحق

ملحق (01) : صور لرئيس الجمهورية السورية ورؤساء الوزارة خلال الفترة الممتدة من (1946 . 1949)

شكري القوتلي 1946 . 1949

سعد الله الجابري 27/ 4/ 1946 – 27/ 12/ 1946.

جميل مردم بك 28/ 12/ 1946 – 12/ 12/ 1948.

29/ 3/ 1949.

خالد العظم 16/ 12/ 1948/

على الرابط الإلكتروني https://geroun.net/archives/62790 اليوم 25 / 5 / 2018

الملحق رقم (02) : الانتماءات الطائفية والعرقية لضباط الجيش السوري سنة 1947

المجموعة	عدد الضباط	الضباط في المناصب القيادية	نسبتهم المئوية
السنة العرب	128	7	31.7
الشركس	23	1	4.5
الأكراد	17	5	22.7
الدروز	17	1	4.5
العلويين	16	1	4.5
الإسماعيليون	6	/	/
الشيعة	2	1	4.5

المرجع: بشير زين العابدين، مرجع سابق، ص 123

الملحق رقم (03) : قادة الانقلاب العسكري 1949 . 1954 .

الزعيم حسني الزعيم

(انقلاب 30 مارس 1949)

سامي الحناوي

(انقلاب 14 أوت 1949)

أديب الشيشكلي

(انقلاب 19 ديسمبر 1949)

http://www.mod.gov.sy

اليوم 25 / 5 / 2018، الساعة 02:33.

لملحق رقم (04) : البيان الانتخابي للشيشكلي سنة 1953 .

(. . يا بني وطني. . .

إن الحكم الدستوري الشعبي ثقة مومنة بين الحكام وشعبه، تفرض على الحاكم واجبات كالتي تفرضها على الأب ثقة أينائه به وإيمانه بمستقبلهم. والوطن السعيد أسرة واجدة متكاملة ولن يكون لأي من أنظمة الحكم فيها جدوى إذا لم توفق إلى رأب الصدع في أسرتنا فيعود إليها شملها الموحد ويتناسى الأشقاء فيها ما ثار بينهم من شقاق عابر، بحيث يكون العهد الجديد جديدا في كل شيئ وصفحة بيضاء يبدأ فيها أفراد الأسرة تاريخا مشرقا ليس فيه ما يزري بأمجاد تاريخها الغابر، إن الوطن لنا جميعا وليس لواحد دون آخر، وأن العهد المقبل يتسع كل الكفاءات وفي حاجة إليها جميعا وفي البناء الذي سيظله مكانا لكل مواطن .

ومن أجل هذا، في هذه الساعة التي أطلب فيها منكم أن تولوني ثقتكم للرئاسة القادمة، أتوجه إلى كل أفراد هذا الشعب من مؤيدين ومعارضين، من مدنيين وعسكريين، ومن هم في داخل البلاد أو في خارجها ، ليتوجهوا معا إلى الوطن بقلب واحد، كإخوان صادقي الإخوة ، ضاربين الصفح عن مشكلات الماضي وخلافاته، عاملين في صف مرصوص ليقوم كل منهم بنصيبه من البنيان الجديد في تساو عادل بين الحقوق والواجبات، وفي تضامن يزيد أسرتهم قوة ويزيد حياتهم رفاهية. بهذا وحده نستطيع أن نبني لسوريا العربية صرح المستقبل، و أن نوفر لشعبها الحياة الكريمة التي هو أهل لها.

عاشت سوريا ، وعاشت العروبة) **المصدر: هاني الخير، مرجع سابق، ص 90.**

الملحق رقم (05) : البيانان العسكري بعد انقلاب فيفري 1954 .

بيان عسكري جاء فيه :

إخواننا في السلاح مواطنينا الأعزاء .

ليس هذا ببلاغ بل هو اعتراف وعهد ونداء،

اعتراف بما آل إليه وضع الجيش والبلاد على أيدي فئة ذوي النفوس الشرير استغلت نياته الحسنة في سبيل مآربها الشخصية، فلوثت بذلك سمعته وأخرجته من تقاليده النبيلة القائمة على التضحية والفداء وكادت تحكم بينه وبين الأمة العداء.

وعهد ان نغسل ما لحق به من عار ونعيد إليه مناقبه ومزاياه، و أن نعود إلى الثكنات عسكريين مخلصين لا دخل لنا في إدارة دفة الحكم في البلاد.

ونداء إلى الرفاق في السلاح من سائر مناطق البلاد أن يحذوا حذونا في هذا الشأن وأن يساهموا معنا في إعادة الأمر إلى النصاب.

وتحقيقا لهذا الهدف النبيل تعلن المناطق العسكرية الشمالية والشرقية والغربية انفصالها عن دمشق ما دان حكم الزعيم أديب الشيشكلي مفروضا عليها، وهي تناشده أن يغادر البلاد حقنا للدماء لكي تعود الطمأنينة إلى النفوس ورفرف السلام والوفاء على هذا الجزء من الوطن العربي الذي نفديه جميعا بالأرواح.

قائد المنطقة الغربية ، قائد المنطقة الشمالية ، قائد المنطقة الشرقية .

المصدر: يوسف الفيصل ، مصدر سابق ، ص 191.

الملحق رقم (06): البيان المدني لإنقلاب فيفري 1954.

جاء فيه :

إننا نعلن باسم جميع أبناء الشعب مدنيين وعسكريين في حمص وحماة ودير الزور واللاذقية والجزيرة، أن الشيشكلي معتد وغاضب وأنه لا يتمتع بأية مشروعية، وأنه يجب أن يتخلى فورا عن السلطة ليحول دون وقوع كارثة قومية في البلاد ، وأننا ندعو رفاق السلاح من ضباط وجنود أن يقفوا صفا واحدا لإعلاء إرادة الشعب.

إن حركتنا تستهدف تحقيق رغبة الشعب الجماعية في إنهاء عهد الشيشكلي الأسود ، ودعوة الشعب لممارسة سيادته ممارسة حرة مطلقة ، وإقامة نظام الحكم الجمهوري الشعبي ودعوة الجيش إلى مهمته المقدسة في الحفاظ على الوطن والسهر على الحدود .

المصدر : يوسف الفيصل، مصدر سابق، ص 192.

الملحق رقم (07) : بيان إستقالة الشيشكلي

" . . . رغبة مني في تجنب سفك دماء الشعب الذي أحب ، والجيش الذي ضحيت بكل غال من أجله ، والأمة العربية التي حاولت خدمتها بإخلاص صادق ، أتقدم باستقالتي من رئاسة الجمهورية إلى الشعب السوري المحبوب الذي انتخبني والذي أولاني ثقته أملا أن تخدم مبادرتي هذه قضية وطني ، وابتهل إلى الله أن يحفظه من كل سوء ، وأن يوحده ويزيده منعة وأن يسير به إلى قمة المجد . . . " .

المصدر: هاني الخير، المرجع السابق، ص 106.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر:

- المذكرات الشخصية:

1. جمعة سامي، **أوراق من دفتر الوطن(1946-1961)**، دار طلاس، سوريا، 2000.
2. الحوراني أكرم، **مذكرات أكرم الحوراني**، مكتبة مدبولي، لبنان، (دس).
3. خيرية قاسمية، **مذكرات محسن لبرازي 1947 - 1949**، الرواد للنشر، بيروت، 1994.
4. السمان مطيع، **وطن وعسكر قبل أن تدفن الحقيقة في التراب 28 أيلول- آذار 1963(مذكرات)** ، بيسان للنشر، 1995.
5. السمان مطيع، **وطن وعسكر(مذكرات) قبل أن تدفن الحقيقة في التراب 28 أيلول- آذار 1963**، بيسان للنشر،1995.
6. صقال فتح الله ميخائيل، **من ذكريات حكومة الزعيم حسني الزعيم (خواطر وأراء)**، دار المعارف، مصر، 1952.
7. طلاس مصطفى، **مرآة حياتي(العقد الأول 1948-1958)**، ط 7، درا طلاس للنشر، سوريا، 2006.
8. العظم خالد، **مذكرات خالد العظم**، دار المتحدة للنشر، لبنان، ج 2، 1973.
9. فاروق الشرع، **الرواية المفقودة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2015.
10. فنصه نذير، **أيام حسني الزعيم(137 يوما هزت سورية)**، دار الأفاق الجديدة، لبنان، 1982.
11. معروف محمد، **أيام عشتها1949 -1969 (الانقلابات العسكرية وأسرارها في سورية)**، رياض ريس للنشر، 2003.
12. نوري السعيد، **مذكرات نوري السعيد عن الحركات العسكرية للجيش العربي (في الحجاز وسوريا) 1916 - 1918**، ط 2، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1987.

– الكتب بالغة العربية:

1. أبو فخر صقر، **سورية وحطام المراكب المبعثرة (حوار مع نبيل التويري عقلق والبعث والمؤامرات والعسكر)**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، 2005.
2. اندرو راث ميل، **الحرب الخفية في الشرق الأوسط(الصراع السري على سورية 1949–1961)**، ترجمة عبد الكريم محفوض، دار سلمية للكتاب، (دب)، 1997.
3. بابيل نصور، **صحافة وسياسة سورية في القرن العشرين**، ط3، دار رياض الريس، لبنان،2001.
4. بيير بوداغوفا، **الصراع على سورية لتدعيم الاستقلال الوطني 1945–1966**، تر ماجد علاء الدين، أمين المتني، دار المعرفة، سوريا، 1973.
5. العوف بشير، **الانقلاب السوري(30 آذار 1949) أسراره ودوافعه ومراميه وكيف تمت حوادثه؟**، مكتبة محمد حسين النوري، دمشق، (دس).
6. فرج محمد، **النضال الشعبي في سوريا وقصة الانقلابات**، الدار القومية للنشر، القاهرة، (دس).
7. مايلز كويلند، **لعبة الأمم**، ترجمةّ، إبراهيم جزيتي، (د د ر)، بيروت، .1970

2 – <u>المراجع :</u>

– الكتب باللغة العربية:

1. إسكندر عمر، **سورية أزمة نظام وثورة شعب**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2013.
2. باتريك سيل ، **الصراع على سورية (دراسة للسياسة العربية بعد الحرب 1945– 1958)**، (د د ر) ، (د ب) ، (د س).
3. برنارد لويس، **أصول الاسماعيلية والفاطمية والقرمطية**، مرا خليل أحمد خليل، دار الحداثة، د ب، 1980
4. بشار عزمي، **في الثورة والقابلية للثورة**، المركز العربي، للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2011.

5. جوناثان أوين، **دراسة حول السياسة السورية مابين(1943-1954)**، (ددر)، لبنان، 1996.
6. جين شارب، **من الديكتاتورية إلى الديمقراطية (اطار تصوري للتحرر)** ، تر خالد دار عمر، مؤسسة أللبرت أينشتاين، بوسطن، 2003.
7. حداد غسان محمد رشاد، **من تاريخ سورية المعاصر 1946-1966 (أوراق شامية)**، مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية، عمان، 2000.
8. حنة ارندت، **في الثورة**، تر عطا عبد الوهاب، مركز الوحدة العربية، بيروت، 2008.
9. الخير هاني، **أديب الشيشكلي صاحب الانقلاب الثالث (البداية...والنهاية)**، مطبعة الإنشاء، دمشق، 1994
10. الخير هاني، **أديب الشيشكلي صاحب الانقلاب الثالث في سوريا(البداية والنهاية)**، مطبعة الإنشاء، سوريا، 1994.
11. الدغيم طالب، **المواطنة في سورية " قراءة في مفهوم المواطنة وممارستها على ضوء التغيرات الدستورية في سورية بين عامي 1946 – 1950**، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، (د ب) ، 2017.
12. ديب كمال، **تاريخ سورية المعاصر من الانتداب الفرنسي إلى صيف 2011**، دار النهار، لبنان، 2011.
13. ريشار لابيقيير، طلال الاطرش، **حين تستيقظ سوريا ... ، دار الفارابي**، لبنان، 2012، ص 55 .
14. صافي محمد، **سوريا من فيصل الأول إلى حافظ الأسد(1918-2000)**، الدار التقدمية، لبنان، 2010.
15. العابدين بشير زين، **الجيش والسياسة في سورية (1918-2000)**، دار الجابية، سوريا، 2008.
16. عبد العال سيد، **الانقلابات العسكرية في سوريا(1949-1954)**، تق عصام الدسوقي، مكتبة مدبولي، مصر،2007.

17. عثمان هاشم، **الأحزاب السياسية في سوريا السرية والعلنية**، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2001

18. عثمان هاشم، **تاريخ سوريا الحديث**، رياض الريس، لبنان، 2012.

19. العقاد صلاح، **المشرق العربي 1945-1958(العراق- سوريا- لبنان)**، مطبعة الرسالة، (دب)، 1966.

20. عمارة محمد، **مسلمون ثوار**، ط 3، دار الشروق، القاهرة، 1988.

21. العودة سلمان، **أسئلة الثورة**، مركز نماء للبحوث والدراسات، ببيروت، 2011 .ت، **في الثورة**، تر عطا عبد الوهاب، مركز الوحدة العربية، بيروت، 2008.

22. مايلز كويلند، **لعبة الأمم**، ترجمةّ، إبراهيم جزيتي، (د د ر)، بيروت، 1970.

23. مكاوي نجلاء سعيد، **مشروع سورية الكبرى (دراسة في احد مشروعات الوحدة العربية في النصف الاول من القرن العشرين)**، بيت النهضة، بيروت، 2001

24. واكيم جمال، **صراع القوى الكبرى على سوريا(الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011)**، ط2 ،شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان، 2012.

25. وليد لمعلم، **سوريا 1918،1958 (التحدي والمواجهة)**، مطبعة عكرمة، دمشق، 1985.

26. ياغي إسماعيل أحمد، **تاريخ العالم العربي المعاصر**،مكتبة العبيكة، الرياض، 2000.

27. ياغي إسماعيل أحمد، شاكر محمود، **تاريخ العالم الاسلامي الحديث والمعاصر(1992-1980) الجناح الأسيوي**، دار المريخ، الرياض، جزء1، 1995.

- تقارير:

1 – سوريا 1948 – 1970 أبرز الأحداث والمحطات والأشخاص، تقرير صادر عن مركز إدراك للدراسات والاستشارات، أوت 2017.

- المعاجم والقواميس:

1. الخطيب نعمان أحمد، **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري**، دار الثقافة، عمان، 2011.

2. الرازي محمد بن بكر بن عبد القادر، **مختار الصحاح**، مكتبة لبنان، لبنان، 1986

3. زيتون وضاع، **المعجم السياسي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

4. سعيفان أحمد، **قاموس المصطلحات السياسة والدستورية والدولية**، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، 2004.

5. صليبا جميل، **المعجم الفلسفي (بالألفاظ العربية والفرنسية والانكليزية واللاتينية)**، 2 ج، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ج 1، 1982

6. الفراهيدي الخليل بن أحمد، **كتاب العين**، ترتيب و تح عبد الحميد الهنداوي، 4 ج، دار الكتب العلمية، بيروت،ج 1،2001.

- **الموسوعات:**

1) إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (عربي – إنجليزي)** ، (د د)، (د ب)، (د س).

2) البيطار فراس ، **الموسوعة السياسية والعسكرية** ، 6 ج ، دار اسامة للنسر والطباعة ،عمان، ج 1، 2013.

3) شربل كمال موريس، **الموسوعة الجغرافية للوطن العربي**، دار الجيل، لبنان، 1998.

4) الكيالي عبد الوهاب ، **الموسوعة السياسية**، 7ج، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، 1994، ج 1، ج 2، ج 3، ج 4، ج 7.

- **أطروحات ماجستير ودكتوراه:**

- **الدراسات المنشور:**

1) البيطار عبد الرحمن، **تطور الوحدة السورية اللبنانية من نشوب الحرب العالمية الأولى إلى ما بعد الاستقلال 1939 – 1950**، منشورات إتحاد الكتاب، دمشق، 1989.

2) السبعاوي فهد عباس، **العلاقات السورية الأمريكية (1949 – 1958)**، دار غيداء، الأردن، 2013

3) النايف حسام، **لواء إسكندرونة حكاية وطن سلب عنوة**، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2013.

4) الهيبي اديب صالح ، **العلاقات السورية السوفييتية 1946-1967 دراسة تاريخية**، دار غيداء ، الأردن ، 2011.

- **الدراسات غير منشورة:**

1) رنا عادل سميا، **العلاقات السورية السوفييتية السياسية والاقتصادية والثقافية(1946-1985)**، مشروع بحث لنيل درجة الماجستير في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، كلية الأداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق، 2015.

2)محمد غانم نايلة، **الأوضاع السياسية في سوريا(1958-1973)**، مشروع أعد لنيل درجة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة دمشق، سوريا، 2009.

3) ناجي عزو محمد عبد القادر، **مساهمة العوامل الخارجية في عدم الإستقرار السياسي في سوريا(دراسة حالة التدخلات الخارجية في الإنقلابات العسكرية في سوريا خلال الفترة 1943-1963)**، بحث مقدم ضمن متطلبات نيل درجة التخصص العالي الماجستير في العلوم السياسية، أكادمية الدراسات العليا، فرع بنغازي، 2006.

4) نزيه سعيد أبو عون إسلام، **تداعيات الحراك العربي في ظل مفهوم الثورة وأثره على التنمية السياسية في الوطن العربي**، مذكرة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2017.

- **الدوريات والجرائد:**

1)) العجلاني شمس الدين ، التجارب الاولى لوكالة المخابرات المركزية الامريكية في سورية ، **جريدة الوطن** ، العدد 2439 , سوريا ، الاثنين 18 جويلية 2016.

2) جبر باسل نصيف، إنقلاب حسني الزعيم 1949 و موقف الولايات المتحدة الأمريكية منه، **مجلة الأستاذ**، العدد 208، المجلد الأول، (د ب)، 2014.

3) الزيادي محمد صالح حينور، مسار العلاقات السورية – التركية بين الواقع والطموح 1949-1954، **مجلة القادسية للعلوم الإنسانية**، العدد 2، المجلد 9، العراق، 18 فيفري 2016.

120

4) الصلح حسان ، سياسة بناء سوريا ... الدوله ، **جريد الوطن** ، عدد 8107 ، د ب ، الاثنين 13 نوفمبر 2017

5) عبيدات منصور ميسوم ، موقف الأقطار السورية من مشروع سوريا الكبرى 1920 – 1951، **مجلة المنارة**، العدد 1، المجلد 15، الأردن، 18 أوت 2008.

- مقالات إلكترونية:

1) خلود الزغير ، مؤسسة الجيس السوري : **مسيرة تصفيات وسؤال الهوية**، متاح على الرابط https://www.aljmhuriya.net/ar/144 يوم 14/ 05/ 2018 م ، الساعة 11 :22.

2) حكمت ناصر حسين، **الموقف الأمريكي من انقلاب سامي الحناوي 14 أوت 1949**. https://www.google.com/search يوم 28 ماي 2018 م، الساعة 13:57.

3 - المراجع باللغة الأجنبية:

1. Gene Sharp and Bruce Jenkins , **the anti – coup** , the Albert Einstein institution , BOSTN ,(S, A) .
2. douglas little, **1949-1958**, **syria : Early Experiments in Covert Action**, press for Conveiron, (S , P), May 2003.

- المواقع الإلكترونية:

1. https://geroun.net/archives/62790.
2. http://www.mod.gov.sy.

فهرس المحتويات

لموضوع	الصفحة
شكر وعرفان	
قائمة المختصرات	
مقدمة	أ- د
الفصل التمهيدي: معطيات عامة حول سوريا 1946-1949 م	
أولا: مفاهيم عامة	7
1 - مفهوم الانقلاب	7
2 - مفهوم الثورة والفرق بينها وبين الانقلاب	9
ثانيا: الأوضاع السياسية والعسكرية في سوريا قبيل الانقلابات	13
1- السياسية	13
2- العسكرية	21
الفصل الأول: انقلاب حسني الزعيم 30 مارس 1949	
أولا: حياته	27
ثانيا: دوره في انقلاب 1949	30
1- أسباب الانقلاب	30
2- أحداث الانقلاب	33
ثالثا: ردود الفعل الداخلية والخارجية من الانقلاب	36
1- الداخلية	36
2- الخارجية	37
رابعا: انجازاته	42
1- الداخلية	42

2-الخارجية	47
خامسا: نتائج الانقلاب.	49
الفصل الثاني: سامي الحناوي حياته ودوره في انقلاب 14 أوت 1949	
أولا: حياته	53
ثانيا: دوافع الانقلاب	54
ثالثا: مجريات أحداث الانقلاب	57
1- التحضير للانقلاب	57
2- تنفيذ الانقلاب	60
رابعا – ردود الفعل الداخلية والخارجية من الانقلاب	62
1- داخليا	62
2- خارجيا	62
خامسا: الأوضاع السياسية بعد الانقلاب	64
سادسا: نتائج الانقلاب	68
الفصل الثالث: أديب الشيشكلي وأثره في الحياة السياسية السورية	
أولا: نشأة الشيشكلي ومنابع تكوينه	72
ثانيا: انقلاب الشيشكلي الأول 19 ديسمبر 1949	74
1- مقدمات الانقلاب.	74
2- أحداث الانقلاب.	75
3- التطورات السياسية بعد الانقلاب الأول.	77
ثالثا: الانقلاب الثاني للشيشكلي نوفمبر 1951 وحكم العسكر	85
1- الأسباب وسير أحداث الانقلاب	83
2- الأوضاع السياسية بعد الانقلاب الإنقلاب الثاني	86

رابعا: نتائج الانقلاب الثالث	91
خامسا: انقلاب 24 فيفري 1954 وسقوط حكم العسكر	95
1- أسباب الانقلاب	95
2- مجريات الإنقلاب وعودة الحياة السياسية	97
خاتمة	103
الملاحق	106
قائمة المصادر والمراجع.	113
فهرس المحتويات	123